جامعة نايف العربية
للعلوم الامنية

الاصول العلمية لادارة عمليات الشرطة

د. عباس ابو شامة

الرياض

الطبعة الأولى

1408 هـ



الاصول العلمية لادارة عمليات الشرطة

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة

الدكتور عباس أبو شامه

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤٠٨هـ

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤٠٨هـ [الموافق ١٩٨٨م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتـــــويات

التقديـــــــــــــم

يعد التنظيم الأساس الذي تبنى عليه الكفاءة الإدارية أي قدرة الإدارة على تحقيق غايتها، وقدر من التنظيم ضروري لجعل الحياة بشتى أشكالها وجوانبها ممكنة، والادارة ذات الكفاءة المناسبة تعتمد على حد أدنى من التنظيم ، وكلما ارتفع مستوى التنظيم زادت الفرص أمام العمل الاداري ليرتقي ويصل الى مستويات أعلى لتحقيق الغايات.

وإن التحديث الذي أصبح من المراد إدخاله على الادارة الأمنية يتواكب مع مستوى مناسب من التنظيم.

والعمليات الأمنية تشترك، رغم تعددها وتنوعها، في عدد من العوامل وهو مفهوم مستعار من القوات المسلحة لغاية التعبير عن مستوى التنظيم الأمني الذي يمكن أن يحقق بشكل أفضل أي بكفاءة ادارية أعلى الغايات المرتبطة بالعمل الأمني. وينصرف ذلك أيضاً على ما يتصل بالسلامة.

فاروق عبدالرحمن مراد

المقدمـــــة

هذه محاولة لدراسة أصول ادارة عمليات الشرطة ترمي الى تسليط الضوء على المبادىء الحديثة في ادارة الشرطة وعملياتها.

إن هذه المحاولة لا تركز على المهام والواجبات الشرطية اذ انها معروفة، ولكنها تركز على التنظيم الاداري في الشرطة مع التقدم العلمي الحديث، وهي بذلك تحاول التنقيب في مجال تطوير الشرطة إدارياً وإدارة عملياتها.

لذلك فإن هذه الدراسة بالطبع لا تدعي أنها تضع أسسا جديدة، لادارة العمليات للشرطة العربية، ولكنها تشير الى لمحات لما توصلت اليه الشرطة الحديثة، إنها تعرض وجهات النظر الحديثة في إدارة عمليات الشرطة، وهي بذلك تعمل على اثارة مواضيع تهم الشرطي العربي، وتدعوه للمزيد من النظر في بعض المناهج الادارية التقليدية، انها لا تدعي انها تضع حلولا بقدر ماهي تثير الكثير من التساؤلات عن الأصول العلمية لادارة عمليات الشرطة، كما أن هذه المحاولة لم تضع اجوبة للتساؤلات التي طرحت نفسها الا انها بذلك تدعو الى المزيد من البحث في مجال أصول ادارة عمليات الشرطة حتى نجد اجوبة للتساؤلات التي طرحت، واستقراءاً للمواضيع التي تمت اثارتها.

•

لاشك أن مقدرة الشرطة على إدارة عملياتها بالطرق العلمية وذلك بوضع التخطيط الصحيح المناسب لهذه العمليات وادارتها، وتحديد كل الظروف المرتبطة بهذه العمليات ثم اصدار القرارات المناسبة من القيادة والقيادات المؤهلة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب لتعكس الكيفية التي يتم بها تحقيق الأهداف في عمليات الشرطة.

قسمنا دراستنا هذه حول الأصول العلمية لادارة عمليات الشرطة الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

ففي الفصل الأول نتناول الهدف والعاملون على تحقيقه، والفصل الثاني حول عمليات الشرطة، أما الفصل الثالث فنبحث فيه الادارات العامة، ثم نختم هذه الدراسة بالخاتمة.

الفصـــل الأول
الهدف والعاملون على تحقيقه

١ ـ الهـــــــدف:

لابد أن يسبق التخطيط لعمليات الشرطة وضع تصور للهدف المراد تحقيقه. . فلا يتصور مثلا أن يتم القيام بالتخطيط بأية عمليات تم تنفيذها قبل وضع خطة الهدف ليكون نصب أعين القيادة والمسئولين عن التخطيط ووضع الخطة ثم التنفيذ والمتابعة والمراجعة، لذلك فإن وضع الهدف هو أول أمر ينبغي أن تتم مراعاته من القادة عند وضع الخطة لتنفيذ عمليات الشرطة.

٢ ـ القيادة بصفة عامة والقيادة العليا بصفة خاصة:

إن أهم العوامل لانجاح أية خطة هي قدرة القائد المنفذ لهذه الخطة، لقد تأكد أن القيادة لها أعم الأثر في تحقيق الهدف وذلك بالاتجاه الصحيح نحوه والعمل على انجاحه.

عناصر القيادة:

يُقال إن من مهام القيادة التأثير الفعال على نشاط الجماعة وتوجيهها نحو الهدف والسعي لبلوغه، ويشترط أن

يكون للقائد المقدرة على التأثير في الأشخاص وتوجيههم بطرق معينة يتسنى بها كسب طاعتهم وولائهم، كما لابد للقائد أن يحذق في التنسيق بين الأفراد والجماعة وشحذ الهمم لبلوغ الهدف.

ومن العناصر العامة للقيادة أن يتمتع القائد بثقافة تمكنه من تنسيق العمل بين أفراده وهو المسئول عن ايجاد تفاهم يحقق ترابط الجماعة وتماسكها.

والحديث عن صفات القيادة قد يكثر ولكن هناك صفات قد يجمع عليها البعض وفي مقدمتها الذكاء، وقوة الشخصية، والتأثير، وأخذ المبادأة، والثقة بالنفس، والقدرة على حسم المشاكل، وقوة الاقناع. كما انه زيادة على ذلك فيتطلب من القائد مهارات فنية خاصة بطبيعة عمله ومهارات ادارية لحسن ادارة مجموعته ومهارات فكرية لوضع الخطط المناسبة لانجاح الأهداف المقصودة.

وفي الشرطة فإن القيادة تتطلب مؤهلات إضافية عن القيادة في المواقع الأخرى، منها المرتبطة بالقيادة في عمل الشرطة مثل ضبط النفس في معالجة الأحداث الأمنية، ولابد من البعد عن الانفعال لأنه يأتي بالقرارات الفطيرة المنفعلة التي لم تأخذ حقها من الدراسة والتمحيص، وهو أمر لا يتفق مع

متطلبات عمليات الشرطة، ولاشك ان القاعدة كلها تنتظر دائما قرار القائد للعمل به والاقتداء به مستقبلا لذلك كان لابد من ضرب المثل الحكيم والاتزان في اتخاذ القرارات، فالانفعال في اتخاذ القرارات سيأتي مردوده على التابعين وهذا ربما يؤدي الى فشل المهمة الأمنية المطلوب تحقيقها.

ولابد من المهارة في ممارسة أعمال القيادة وهي أن تسود الحكمة في تصرفاتها. . فلا تعجل طائش ولا تأخير مخل في اصدار القرار بعد الدراسة والتمحيص، كذلك كان لابد للقائد من أن يحذق في اتخاذ القرار في مهارة فائقة مدعمة بثقة في النفس.

كما أن مقدرة القائد على اتخاذ القرار يجب أن تشمل مقدرته على التحكم في قيادة اتباعه، أي تكون لديه قوة القيادة وهذه صفة هامة ومطلوبة في ادارة عمليات الشرطة، وهذه الصفة ترتبط بشعور الأفراد أن القائد هو الشخص الفعلي المسئول الأول عن اتخاذ القرار وانه يجب احترام ذلك القرار، وهذا مرتبط ايضا بمقدرة القائد الشرطي على تنفيذ قراراته وتأثيرها على مرؤوسيه، وهذا الاحترام في تنفيذ قرار القائد لابد أنه سيأتي أُكله في حالة العمليات الشرطية فلن يكون هناك تراخ في تنفيذ التعليمات بل ستكون هناك الجدية والحزم والعزم على التنفيذ لأن المثل كان كذلك من القائد عند إصدار

القرار، لذلك فإن القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة وصائبة وفورية في المواقف الصعبة هي من أهم صفات القائد في الشرطة لانجاح العمليات الشرطية، كما انه يتطلب من قائد الشرطة أن تكون لديه القدرة والمقدرة للاختيار بين البدائل المتعددة تحت أسوأ الظروف، ويشترط أن يكون البديل هو الأكثر مناسبة مع الموقف المتخذ كما يتطلب من القائد ان يتحمل نتائج قراراته مهما كانت، وعليه مواجهتها وتقبلها على أساس أنها نتاج طبيعي لقراراته، فليس هنالك مجال للهرب منها أو مواراتها.

والشرطة ككثير من المؤسسات تكثر وتتعدد فيها القيادات وتنتقل بالسلم الهرمي للقيادة حتى القيادة العليا وهي التي تفترض فيها أن تكون مستودعا لكل الصفات التي ذكرناها من الحكمة والمهارة والدراية وقوة الشخصية وقوة القيادة والاتزان والبعد عن الانفعال ومقدرة التأثير على الآخرين من القيادات الأدنى، بل إن هذه الصفات قد تكون أكثر إلحاحا في تطلبها بالنسبة للقيادة العليا. ان تمركز وتأكيد هذه الصفات لهي من الضروري حتى تتأكد فاعلية القيادةالعليا ونفاذ بصيرتها عند اتخاذ القرار، وبالطبع فإن القيادةالعليا تختلف عن القيادات الوسطى والدنيا في الشرطة في أن الأولى تتعامل مع هذه القيادات الأخرى ولكن القيادات الدنيا تتعامل مع الأفراد مباشرة.

كذلك فإن مسئولية القيادة العليا هي ضرب المثل الصالح في القيادة للقيادات الدنيا وإلّا انهارت المؤسسة الشرطية كاملة، فالقيادات الوسطى والدنيا لا تنقل الى القواعد الا ما تأخذه من القيادة العليا التي ترسم السياسة وتضع الخطط وتترك التنفيذ للقيادات الدنيا، لذلك كان دور القيادة العليا عظيما والمسئولية جسيمة وهي المسئولة عن كل نجاح أو إخفاق.

ويلاحظ أن أي فشل يصيب الخطة يكون مسئولا عنه بالدرجة الأولى القائد الأول في الشرطة، وهو راسم السياسة والخطة، وهو المحدد للهدف والسبيل والطرق المتبعة والوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك الهدف.

وربما أن نظام الشرطة يعتمد على الانضباط في تسييره، فإن القيادة تعتمد الى حد كبير في اتباع الأسس المتعارف عليها للانضباط في تسيير الأمور وتنفيذ الخطط لأن المسئولية الكبرى تكون على القيادة العليا وان أمرها سيطاع الى حد كبير تمشيا مع قواعد الانضباط والعمل في المجال الشرطي وهذا من شأنه أن يلقي عبئاً جسيما على القيادة العليا ويتطلب مراجعة دقيقة لكل القرارات قبل اتخاذها واعادة الحسابات حتى يصدر القرار مكتملا ومحكما لأن أي خلل فيه قد يصبح تجنبه وملافاته فيما

بعد ومحاصرة وتطويق آثاره في غاية الصعوبة، وقد قيل إن القرار كالمقذوف الناري لا يمكن ارجاعه بعد انطلاقه لذلك كان لابد من أن يكون التصويب محكما بعد ذلك.

وبالطبع فإنه قبل اتخاذ القرار لابد من وجود خطة عملية مدروسة حتى لا تجيء القرارات مرتجلة وغير ناضجة، وعلى القيادة العليا أن تترك لنفسها فرصة للخيارات حتى تتمكن من أن تتخير القرار الذي سيأتي بأفضل النتائج بعد دراسة كل الحسابات لكل الخيارات، وذلك لأن اتخاذ القرار ماهو الا عملية اختيار أفضل البدائل عندما تكون هنالك عدة خيارات متاحة، وهذا لا يتم الاّ بعد وجود دراسات وافية عن كل هذه البدائل واستطلاع دقيق للموقف على ضوئها، كما يجب عدم إهمال أي جانب وبالذات الجانب الفني في الأمر حتى يكون القرار عملياً وصحيحاً من الناحية الفنية، لذلك لابد من الأخذ في الاعتبار هذا الجانب الهام.

السريــــة:

واتخاذ القرار عند القيادة العليا في الشرطة لابد أن يحاط بسياج من السرية الكاملة، وهو الأمر الذي ربما لا يكون ضروريا أو بنفس درجة الضرورة في القيادات الأخرى، ولكن بالطبع فإن عنصر السرية هام لقرارات القيادات العليا للشرطة لأنه يمثل أحد العناصر الهامة لتنفيذ المهام الشرطية بالطريقة

المثلى ليأتي بأفضل النتائج، فعدم السرية قد يفسد الخطط، والسرية تلعب دورا هاما في انجاح الخطط التي تتطلب المباغتة وعدم المام الكثيرين بتفاصيلها، فالسرية تضمن للخطط الوصول بها الى الغايات المطلوبة، فإفشاء أسرار الخطة ليس من المحتمل أن يرهفها فقط بل يشل فاعليتها على أقل تقدير، • وهذه السرية المطلوبة لابد أن تتوفر أولا عند صاحب القرار وليس فقط الأمر، بل يجب ان تتوفر هذه السرية عند من يوجه اليهم القرار للتنفيذ على كل المستويات، وهذا بالطبع يكون بتدرج معروف في إدارة الشرطة، فعادة ترسل القرارات الى القيادات الأدنى مباشرة من القيادات العليا، وهذا التدرج يحدث خلال قنوات معروفة ومنضبطة حتى يصل القرار الى الجهات الدنيا التي تقوم بالتنفيذ حسب أية إضافات تكتيكية تزيد عليها القيادات الوسطى أو القيادات القاعدية، لذلك فإن توفر السرية في غاية الضرورة في كل هذه المراحل وخلال كل هذه القنوات. . وذلك لطبيعة عدم اطلاع أي شخص غير مرتبط بالتنفيذ بتفاصيل هذه الخطة والقرار.

وهذه السرية تشمل كيفية نقل الخطة والقرار الى الآخرين المعنيين، ويتحكم في هذا النظام الاتصالات المتوفرة لجهاز الشرطة.

التوقيــت:

وغني عن القول.. أن من مهام القيادة العليا في الشرطة أن تتخير الوقت المناسب لتنفيذ الخطة حتى تأتي بنتائجها كاملة غير منقوصة وتحقق تحقيقاً كاملاً للهدف الذي تسعى اليه.

وتوقيت التنفيذ عنصر هام للحصول على أفضل النتائج المرجوة، ويكون ذلك بعد دراسة كل الأوقات الأخرى لاختيار أكثرها ملاءمة لتنفيذ خطة معينة وليست أية خطة لأن لكل أمر وقته المناسب حسب الظروف المحيطة به، فاتخاذ القرار بتنفيذ أمر هام في مجال عمليات الشرطة في وقت غير ملائم أو وقت لا يؤدي لأفضل النتائج قد يقود الى نتائج غير مرضية أو يترتب عليه تعريض قوة الشرطة المناط بها التنفيذ لخطر دون مبرر كاف.

القدرة على التنبؤ:

قد لا تكون كل المعلومات متوفرة، للقيادة العليا لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب إما لأن الأجهزة لم تتمكن من الحصول عليها كاملة أو لعدم وجود معلومات أساسا عن الأمر، ففي هذه الحالة فإن القيادة العليا ستعتمد على مقدرتها على التنبؤ بما يحدث، وذلك بمقاييس دقيقة، إما عن طريق القياس للسوابق إن كانت هنالك حالات مشابهة، أو دراسة

الظروف المحيطة بالأمر ووضع الحسابات العلمية على أساس هذه الظروف للتنبؤ بالنتائج المتوقعة حتى تأتي مطابقة لما تم التنبؤ به.

والمقدرة على التنبؤ من أهم صفات القيادة العليا في الشرطة لأن عليها أن تتخذ بعض القرارات بدون أن تكون هناك معلومات كافية أو ضمانات لنجاح العملية، ولكن التنبؤ العلمي المبني على الخبرات السابقة والمعلومات المتاحة والقياس والمعرفة بالظروف والدراية يجعل النتائج أقرب الى ماهو مطلوب أو متوقع حتى لو أطلت بعض العوامل العكسية غير المتوقعة لأن هنالك احتياطات توضع دائما عند تنفيذ المهام، وهذا يعني وجوب وجود قرارات احتياطية للعمل بها اذا استجدت ظروف غير مرئية وغير متوقعة ظهرت فجأة عند التنفيذ، وهذا بالطبع قد يتطلب إعطاء صلاحيات محدودة للقيادات الدنيا لاتخاذ بعض القرارات الفرعية أثناء تنفيذ عمليات الشرطة، ولكن بشرط الا تخرج تلك السلطات الممنوحة عن الاطار العام للخطة الأصلية.

مراقبة التنفيذ:

إن القيادة العليا لا تنتهي مهمتها عند اتخاذ القرار وإعطاء الضوء الأخضر للتنفيذ بل لابد لها من المتابعة للتأكد من الخطوات التي تتم في كل المراحل للتنفيذ، ولابد من تتبع

هذه الخطوات بدقة والتأكد من مطابقتها للخطة، وعلى القيادة العليا ان تكون على اتصال مستمر بالقيادات الأخرى على المستويات الأدنى في أثناء عملية التنفيذ لمراجعة بعض جزئيات الخطة إن تطلب الأمر ذلك، فالمتتبع لعملية التنفيذ من شأنه أن يراقب ويبت في كل ما يعترض التنفيذ عند أي طارىء، إن مراقبة التنفيذ قد تتمثل في الوجود الفعلي للقائد في مكان الأحداث وهذا من شأنه أن يراقب ويبت في كل ما يعترض التنفيذ عند أي طارىء، إن مراقبة التنفيذ قد تتمثل في الوجود الفعلي للقائد في مكان الأحداث وهذا من شأنه أن يرفع الروح المعنوية للعاملين والأفراد.

والإشراف المباشر من الرؤساء يبني الروح المعنوية ويشحذ الهمم والجهد ويؤدي للتضامن وروح الجماعة.

إن الاهتمام بتنفيذ الخطة من جانب القائد لا تعني فقط الاهتمام بالعنصر الفني في الأمر وهو تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الخطة، ولكن أيضا الاهتمام بالجانب الاجتماعي للذين يقومون بالتنفيذ، وهذا يعني الاهتمام بأكلهم وتقسيم وقت الراحة لهم وإعطاء الحوافز وإدخال عنصر الترفيه والاهتمام بقضاياهم، وهذه كلها تؤدي بدورها الى رفع الروح المعنوية، فهذا من شأنه أن يؤدي الى المزيد من الولاء للقيادة والالتزام الصادق بتوجيهها ويؤدي الى الاعتزاز والتفاخر بالعمل والانتماء اليه.

ورفع الروح المعنوية بين أفراد الشرطة عامة هي مسئولية القيادة العليا وذلك لما توفره للأفراد من اهتمام بهم وبقضاياهم، وهذه الروح المعنوية العالية بين الجميع تجعلهم يندفعون الى أداء أعمالهم وتنفيذ ما أوكل اليهم بكل حماس ونشاط.

متابعة النتائج:

لا ينتهي دور القائد عند مراقبة تنفيذ الخطة حسب ما وضع وذلك للتأكد من ذلك وتصحيح أية أخطاء غير متوقعة قد تحدث أثناء التنفيذ ولكن أيضا لابد للقائد الأعلى من أن يقوم بمتابعة للنتائج التي يتم التوصل اليها وهو يقوم برصد النتائج المتحصلة ولقياس حجم ماتم التوصل اليه، وهو جانب كبير من الأهمية، لمعرفة نسبة نجاح العملية، وهذا بالطبع عمل مكتبي وليس عملا ميدانياً، كما قد يكون الحال عند متابعة التنفيذ فهنا يقوم القائد بمراجعة الخطة مع ما تم تنفيذه لمعرفة حقيقة وقيمة ما نفذ، ويتم ذلك عن طريق حسابات علمية دقيقة لرصد النتائج المحتملة، والمتصلة كما يقوم بعمل مقارنات مع نتائج سابقة تم الحصول عليها من قبل لمعرفة المتغيرات التى حدثت ومدى تأثيرها على تنفيذ الخطة، وما تأثير العوامل المستجدة والطارئة على حجم التنفيذ، وهذا الأمر بمثابة دراسة كاملة تشمل التحليل بمقاييس علمية لرصد النتائج التي تم التوصل اليها.

إن القيادة فن يحذقه من يوضع في مكان المسئولية الأولى، وهذا الفن يتطلب وجود خصائص شخصية عدة تهدف للتوجيه الصحيح للأفراد العاملين بالشرطة وتنسيق جهدهم وحصيلة عملهم للوصول الى النتائج المرجوة بأفضل طرق وبأحسن حال.

إن القيادة في الشرطة تتطلب مهارات وصفات متعددة بل إن القيادة العليا أحوج من غيرها من القيادات الى أعلى قمة في هذه المهارات والصفات، وبالطبع فإن القيادة لا تكمن في شخصية القائد الفرد ولكنها عمل يقوم به القائد توحيدا وصهرا لجهود أفراده، وتوجيههم للوصول للأهداف الصحيحة بالوسائل السليمة، ولاشك أن العنصر الشخصي لرجل الشرطة يلعب دورا في تحديد إمكانيات ذلك الشخص لدور القيادة، وهذا بالطبع يتضح من خلال عمله وتدرجه، فالمقدرة على تخطيط وتحديد الأهداف المطلوبة والحسابات العلمية الدقيقة، تساندها الامكانية الشخصية من ثقافة عامة وذكاء وحسن مظهر وقوة تحمل المسئوليات، والمهارة في ممارسة تلك المسئوليات ابتداء من وضع الخطة حتى التنفيذ والمتابعة ورصد وتحليل النتائج، لهي مؤشرات صحيحة للقائد الفذ الذي يتطلبه جهاز الشرطة.

٣ ـ تدرج السلطـــة :

إن الحديث عن تدرج السلطة في جهاز الشرطة لابد أن يكشف أولا عن نظام الشرطة نفسه في الدولة . . هل هو نظام مركزي أم غير مركزي .

فنظام الشرطة المركزي يقوم على أساس تجمع السلطات في قيادة واحدة عليا، وهذا يعني تمركز سلطة الشرطة في الحكومة المركزية وتكون هنالك قيادة واحدة ممركزة في رئاسة الحكومة، وهذا النظام يدعو الى توحيد جهاز الشرطة في كل الدولة تحت تلك القيادة الموحدة الموجودة غالبا في العاصمة الوطنية، وهذا يعني ان تدار الشرطة بطريقة مركزية من هذه العاصمة حيث يوجد القائد الأعلى للشرطة، وقد يكون سياسيا والقائد الأول للشرطة . . ويكون تنفيذيا وفي هذه الحالة (تمركز السلطة في يد واحدة) تصدر الأوامر لباقي الوحدات من خلال قنوات معينة حتى تصل الى القواعد، والسلطة قد تخولها الجهة العليا الى القيادات الوسطى والصغيرة.

ويلاحظ في هذا النظام أن هناك قانونا واحدا يطبق على كل جهاز الشرطة رغم اختلاف المناطق، فتطبق اللوائح على كل أفراد الشرطة في كل انحاء البلاد، وأن السلطة التي يمارسها أي فرد في جهاز الشرطة في أي مكان انما يستمد

سلطاته من السلطة المركزية مباشرة وليس من أية جهة اخرى، وتركيز السلطة في يد العاصمة يعني ان يكون الشخص الأول المسئول هو المهيمن والمسيطر على الأمور الشرطية بصفة مركزية، وهذه السيطرة والهيمنة تشمل كل أفراد الشرطة في ربوع الوطن قاطبة، وهؤلاء الأفراد يعملون بسلطة مستمدة من السلطة المركزية، وهذا النظام يعني الولاء التام للسلطة المركزية في العاصمة الوطنية، وقد يمثلها وزير الداخلية أو مدير الشرطة وهو المسئول عن توزيع هذه السلطات الى الأفراد المختلفين، وفي هذه الحالة فان جميع أفراد الشرطة يخضعون الى قانون واحد وقواعد واحدة تحدد مسئولياتهم وواجباتهم وامتيازاتهم الموحدة، وبالطبع فان هذا النظام يعتبر كل قوة الشرطة في البلاد كوحدة واحدة، وهذا بطبعه يهيىء امكانية نقل أفراد الشرطة بين مختلف المناطق في البلاد حسب مقتضيات الظروف الأمنية وهذا أمر يقرره رئيس الشرطة الأول في العاصمة أو من يفوضه، وهذا من شأنه العناية بأن يمارس كل أفراد الشرطة اختصاصهم وسلطاتهم في كل أنحاء البلاد، وهذه السلطات مستمدة من قانون واحد مركزي، ولو ان السلطة ممركزة في العاصمة القومية في هذا النظام الاّ أن هذه السلطة المركزية تعطي سلطة البت في كثير من الأمور المتعلقة بالشرطة الى السلطات الشرطية المحلية حسب المقتضيات بشرط الا تخرج هذه السلطة المفوضة عن القواعد العامة المقررة

للسياسة أو الحدود المرسومة لتلك السياسة، وهذا التفويض يعني ممارسة السياسة دون الرجوع الى السلطة المركزية مادامت هذه الممارسة في الحدود المقررة.

وهذا يوضح أن سلطات الشرطة مركزة في قيادة واحدة وتضم هيئة واحدة يخضعون لنظام واحد يكون على قمته شخص فرد هو المسئول الأول، كما نجد أن هناك قانونا واحدا يحكم كل النظام.

ولكن هذا النظام المركزي لا يعني تمركز السلطة كلها في كلياتها وجزئياتها في يد واحدة، ولا يكون للأقاليم أية سلطة للبت في أي أمر تدخل في دائرة اختصاصهم دون الرجوع الى السلطة المركزية، ولكن رغم مركزية السلطة فيمكن تفويض بعض السلطات كما ذكرنا، للسلطات الاقليمية في حدود السياسة العامة المركزية بحيث لا تخرج عليها، لأن التركيز في كل شيء يؤدي الى تضخم الأعباء على قيادة الشرطة في العاصمة ويجعل من الأجهزة الأخرى آلات منفذة فقط.

وبالطبع فإن هذا هو أحد العيوب التي توجه الى النظام المركزي لو كان مطلقا اذ انه يفسد بذلك محاسن النظام المركزي.

مزايا النظام المركزي للشرطة:

١ ـ توحيد القرارات الشرطية سواء كانت إدارية أو فنية، وهذا يمنع التضارب في القرارات التي تصدر من جهات عدة، لذلك ففي النظام المركزي فان القرارات تصدر من جهة واحدة وترسل الى كل القواعد للتنفيذ وهذه ميزة هامة لتضمن وحدة الشرطة في أداء عملها.

٢ ـ انه يخلق نوعا من التضامن بين جميع أفراد الجهاز بحيث يكون ولاؤهم لجهة واحدة معينة فتتوحد الإرادة والقدرة على أداء الواجب الواحد الصادر من قائد واحد.

٣ ـ استفادة الشرطة من الامكانات المركزية في مجال الخدمات حيث تسخر كل الامكانات المركزية لصالح كل قوة الشرطة في كل مكان، وهذا يجعل قوة الشرطة تستمتع بخدمات على مستوى عالٍ لأن مصدرها هو السلطة المركزية بإمكانياتها الضخمة.

٤ ـ توحيد تدرج السلطة لكل المستويات في الجهاز بحيث يكون لكل فرد نفس السلطات في مرتبته ودرجته وعليه أن يعمل في نطاق محدد على أسس قومية واحدة، وتكون حرية التحرك والسلطة التقديرية محددة حسب الأطر القومية المعمول بها وفي حدودها.

٥ ـ إعطاء حرية الحركة لأجهزة الشرطة المتخصصة للتحرك في أية جهة في الوطن العربي بدون الرجوع الى سلطة محلية في

اداء واجبها في منع الجريمة واكتشافها ومتابعتها فليس هنالك عائق يقف في سبيل أية وحدة من التقصي والبحث وراء أي حادث لأن سلطات اختصاصه هذه تمتد الى كل حدود الوطن.

إن هذا النظام المركزي يمكن أن يؤدي رجل الأمن واجباته في مجال الشرطة بأحسن حال لو تفادى مساوىء النظام المركزي المتمثل في تركيز السلطات الذي قد ينتج عنه تعطيل في الاجراءات بحيث يصبح التحرك بطيئا يتطلب موافقة العاصمة المركزية وهي على البعد من الأحدث.

مزايا النظام المركزي

إن نظام الشرطة اللامركزي يوزع السلطات على أكثر من جهة، ويعطي المديريات المختلفة سلطات واسعة للتحرك في أداء الواجب وذلك بدون الرجوع للسلطة المركزية وهذه من المزايا كما يقول دعاة النظام اللامركزي وهنا في هذا النظام يتم توزيع للسلطة على كل الأقاليم أو المناطق، والأمر لا يتطلب الرجوع للرئاسة عند التنفيذ وانما تكفي السلطة المحلية لو كان هنالك ما يستدعي الرجوع اليه، . وهذا النظام الذي يستدعي اعطاء استقلال الى الشرطات المحلية والبعد عن تركيز السلطات الشرطية في يد سلطة مركزية يؤدي كما يقول

دعاة اللامركزية الى حرية اكثر تؤدي الى تجويد العمل واتقانه، وذلك نتيجة لاعطاء حريات اكثر للسلطات المحلية في الشرطة لتؤدي واجبها بدون ان يشدها ذلك الى سلطة مركزية تتطلب الرجوع اليها في كل صغيرة وكبيرة.

سلطة رجل الشرطة:

يستمد رجل الشرطة سلطته من القانون، وهو يعمل وفقا له فليس لرجل الشرطة أية سلطة خارج القوانين وعلى رجل الشرطة أن يمارس هذه السلطات كما يتيح له القانون، كما أن القانون نفسه يفصل تلك السلطات حسب الموقع الذي يتبوأه الشرطي وحسب مهامه، لذلك فإننا نجد تدرجا في هذه السلطات حسب تلك المواقع، ولكن رغم هذا التدرج في السلطة فهناك سلطات مشتركة بين كل تدرجات رجال الشرطة وهي غالبا السلطات الخاصة بمكافحة ومنع الجريمة والقبض على الجناة، فهنا يتساوى كل رجال الشرطة في سلطة واحدة لاتخاذ الاجراءات القانونية المنصوص عليها في حالة وقوع جريمة أو أي عمل ربما يؤدي الى ارتكاب جريمة.

السلطة التقديرية:

يوجد هناك أيضاً سلطات تقديرية واسعة لرجل الشرطة لاستعمالها في الظروف المناسبة، وحسب ما يتراءى له في تلك

الظروف، وله الحق في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة في الظروف المحيطة به، ويلاحظ ان هذه السلطة تحكمها طبيعة العمل والشخص الذي يتولى مسئولية ذلك العمل، وسبب هذا الاختلاف في تدرج السلطة هو أن أنماط المسئولية تختلف من شرطي لآخر حسب موقعه ومسئوليته، أي أن الوظيفة الشرطية تعطي صلاحيات للسلطة التقديرية بحجم تلك الوظيفة، وهذا يعني ان السلطة التقديرية تزيد كلما زادت مهام الوظيفة الشرطية، فالشرطة ولو انها تتمتع بسلطة تقديرية في كل درجات عملها، الا ان هذه السلطة التقديرية تصبح الحاجة اليها أكبر في حالة القيادات العليا التي يجب أن تكون لها سلطات تقديرية أوسع من تلك التي تكون للقيادات الأدنى درجة.

إن التدرج الوظيفي الى أعلى لابد أن يصاحبه تدرج في السلطة القانونية الممنوحة، وأيضا السلطة التقديرية للتصرف في الظروف التي لا يحكمها القانون، ان كل وظيفة شرطية لها صلاحيات معينة وواجبات تؤديها على أساس هذه الصلاحيات، فكان لابد من أعطاء هذه الوظيفة سلطات معينة مقننة وتقديرية تتناسب مع طبيعة المسئولية والمهام الموكولة لتنفيذها.

لذلك . . فإننا نجد أن هناك سلما من التدرج في السلطة يرتفع الى أعلى في القيادة ويعطي المزيد من الصلاحيات والسلطات للقيادات العليا أكثر من غيرها وعكسيا يتدنى حجم تلك السلطات مع تدني الوظيفة الشرطية، وبالطبع فان التدرج في السلطة لا يعني ان تحرم القيادات الدنيا من الصلاحيات، ولكن هذه الصلاحيات تكون متدرجة ولذلك تكون للقيادات الدنيا أقل من تلك التي أوكلت الى القيادة العليا، لذلك فإن السلطة تزيد كلما زادت الرتبة في الشرطة، وبالذات السلطات التقديرية ليمارسها الشخص بحرية أكثر كلما كان موقعه أكبر.

تخويل السلطـــات:

على الرغم من تحديد السلطات لكل موقع في مواقع الشرطة الاّ أن هناك تخويلاً للسلطات المختلفة بالقدر الذي يناسب الموقع ويعطي صاحبه الصلاحية للتحرك في حدود السلطات المفوضة له، ففي النظام المركزي نجد أن السلطة تتمركز في القائد الأول للشرطة ولكن بما أنه لا يستطيع ممارسة كل الأعمال فإنه يفوض العديد من سلطاته لمختلف الرتب وكل حسب درجته، ولكن القائد الأول يحتفظ بصلاحيات وسلطات لنفسه ليمارسها بحكم موقعه كما انه لا يستطيع قانونا ان يفوض آخرين في بعض السلطات التي منحت له على

أساس موقعه، والمطلوب ان يمارسها هو بنفسه وليس بالوكالة عنه فمباشرته لاختصاصه في هذه الحالات يكون واجبا قانونيا ليس له حق التنازل عنه أو تفويضه لآخرين.

ولكن كما ذكرنا فإنه في كثير من السلطات فإن القائد الأول للشرطة يفوض صلاحياته لغيره من الضباط لاستحالة أن يتولى كل شيء بنفسه.

٤ ـ نظام الرتب وفلسفة إدارة الأفراد:

تتكون قوة الشرطة من أفراد لهم رتب مختلفة متدرجة، وهذه القوة في معظم الأنظمة تدرج من الجنود وضباط الصف تصاعدا الى الضباط برتبهم المختلفة، ونظام الرتب في الشرطة يشبه الى حد كبير النظام المتبع في القوات العسكرية، إذ هو يضمن تسلسل القيادة ويؤكد الولاء للقائد الأعلى رتبة وأهمية تنفيذ تعليمات ذلك القائد مادامت أوامره في الحدود القانونية، وهذا التسلسل في القيادات في مختلف الرتب من شأنه ضمان انتظام العمل وتسييره على أساس انضباطي محدد، وهذا الانضباط تحتاج له القوات النظامية أكثر من غيرها من المؤسسات المدنية، وذلك يرجع لطبيعة عمل هذه القوات ومهامها التي لا تحتمل التردد في تنفيذ الواجبات الملقاة عليها بالجدية وبالتوجهات الصحيحة لتجد طريقها للتنفيذ تحت مظلة مراقبة مستمرة.

ونظام الرتب غير الفلسفة النظامية التي تقف وراءه فهو يحدد مسئوليات كل رتبة في الظروف العادية وفي حالة الطوارىء، وهذا من شأنه أن يجعل الاختصاصات واضحة ومرتبة ومعروفة بحدودها المختلفة، وهذا التحديد من شأنه أن يسهل مهمة التنفيذ للرؤية الواضحة لكل رتبة لدورها في كل حالة.

إن فلسفة إدارة الأفراد التي تقوم على أسس نظامية هي في الحقيقة عسكرية الأصل، هي التي تعطي الحجية لنظام الرتب الموجود والمعمول به في قوات الشرطة، وهذه الفلسفة التي تحتضن الروح النظامية، الانضباطية في إدارة الأفراد تستوجب قيام وتحديد نظام الرتب المختلفة في الشرطة، لذلك نجد هذا المزج المرغوب في جوانب الرتب وتنظيماتها بين قوات الشرطة والقوات العسكرية مع الاختلاف الكامل للمهام بالطبع.

إن ادارة أفراد الشرطة تقوم في جزء كبير منها على الفلسفة العسكرية التي تحدد نظام الرتب ومهام وواجبات كل رتبة، فالرتبة المعينة لها اختصاصات وواجبات تعطى وتفصل حسب حجم هذه الرتبة وتتصاعد هذه الواجبات والاختصاصات مع تغيير الرتبة الى أعلى بل ان مخصصات أية رتبة تزيد مع الصعود الى رتبة أعلى، وبما ان الأفراد تقوم

ادارتهم على أسس عسكرية تقريبا فان تحديد ومسميات الرتب تتماشى مع هذا الوضع العسكري، فتجد تسميات الرتب في الشرطة في كثير من الأنظمة هي تسميات عسكرية في الغالب، ولكن ربما يضاف لها كلمة شرطة للفصل بينها وبين الرتبة العسكرية في القوة العسكرية.

إن التنظيم الاداري في جهاز الشرطة يلعب دورا كبيرا في تسيير دولاب العمل وخلق القنوات الواضحة للعمل، لذلك فإن العمل لا يستقيم والرؤية لتنفيذه لا تتضح مالم يكن الاهتمام مركزا على التنظيم الاداري للشرطة والذي يجب أن يكون في حالة ديناميكية ليلهث وراء أسس التقدم العلمي الحديث، وذلك بوضع أسس جديدة ومتجددة للتنظيم الاداري في الجهاز.

ونظام الرتب وإدارة الأفراد يجب ألاّ تخضع لفلسفة ثابتة جامدة الحركة، بل يجب أن تكون هذه الفلسفة دائمة الحركة لتواكب التقدم العلمي وهو سريع الايقاع يجرف أمامه البالي من النظم ويضع أساسا للجديد والحديث منها بما يتماشى والعصر الذي نعيشه والمتطلبات الجديدة وكيفية تحقيقها بالسرعة والكفاءة المطلوبين، حتى يحس المواطن دوما بخدمة الشرطة في متناول يده فالشرطة تشغل مساحة في المجتمع قد لا تتضح الاّ عند غياب خدمة الشرطة، وهي تستعمل أحدث

الوسائل العلمية لإيصال تلك الخدمة والتي تتمثل قمتها في الحفاظ على الأفراد وممتلكاتهم وطمأنينتهم وحماية الأخلاق والتقاليد والقيم في المجتمع، وبما أن أعمال الشرطة ذات شقين:

أولهما: ذو طبيعة إدارية مثل تنفيذ المكاتبات ومحاسبة الرتب الأقل في حالة الخطأ أو التقصير والاهتمام بشئون الأفراد والمباني وممتلكات جهاز الشرطة وغيرها.

وعمل آخر ذو طبيعة جنائية مرتبط بالضبط القانوني الذي يهتم بحفظ الأمن ومنع الجريمة واكتشافها بمختلف الوسائل الحديثة وغيرها التي تحقق الغرض والقيام بالتحريات المختلفة وترتيب العمل الشرطي في ذلك المجال ليلا ونهارا لتأكيد فكرة الحارس الأمين، وفي كل أطراف العمل بشقيه فإن الشرطة تسترشد بمعينات علمية حديثة تساعد في أداء هذه الواجبات، ولكن التنظيم الاداري يجب أن يكون أولا محط الإهتمام حتى يعطي دفعات للعمل الجنائي الآخر عند التنفيذ والوصول الى الأغراض المطلوبة.

ونظام الرتب بفلسفته الحديثة يساعد على سهولة انسياب مجرى العمل بمعرفة كل رتبة لاختصاصها، وهذا يتم بعد التقويم الصحيح للرتبة والوظيفة التي تشغلها، وهذا يتم بوضع الشرطي المناسب في الرتبة المناسبة، وهذا يعني العمل

المناسب وذلك حسب قدراته وامكاناته ومؤهلاته العلمية والفنية وخبراته ومقدرته لمواجهة مسئولياته، لذلك تجب العناية الكافية باختيار الشرطي وطرق تقديمه للعمل وعلاقته مع الرتب الأخرى داخل المجموعة، ولن يتأتى ذلك بدون المعرفة الكاملة بأوصاف الوظيفة والمسئوليات والواجبات التي تصاحبها والخبرة والمهارات اللازمة لتنفيذها.

إن تنظيم وإدارة الأفراد في الشرطة يقتضي تقسيمها الى وحدات صغيرة، ولكل وحدة عمل يجب أن يؤديه أفرادها ويجب تحديد الواجبات داخل تلك الوحدات، ولاشك أن التنظيم يشمل أيضا التعميم المناسب لانجاز أو تحقيق الهدف، وهو استقرار الأمن واستتبابه بصفة عامة، ونوعية هذا التنظيم الاداري يختلف من وحدة الى أخرى حسب الهدف المراد تحقيقه.

ومن الأسس العامة التي تجب مراعاتها على سبيل المثال:

المسئولية: وهي مسئولية كل فرد من أفراد الشرطة تجاه عمله، وهي التحكم في العملية الادارية بما يؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة، أو قد تكون محاسبة الفرد عن تقصيره في أي عمل موكل اليه تحت مسئولياته.

وحدة الرئاسة: وهو أمر مطلوب للتنظيم الاداري في مجالات عمل كعمل الشرطة فيجب أن تتأكد وحدة الرئاسة

لأفراد الشرطة بمختلف رتبهم ويجب ألاّ تتجزأ الرئاسات حتى لا يتشتت الولاء، وهذا بالطبع ممكن مهما كان النظام المتبع في البلاد عامة لادارة الشرطة، سواء كان النظام المركزي أو النظام اللامركزي في اعتداله وفي اشتداده.

ثم إن طبيعة العمل الشرطي تقتصي في بعض الظروف تفويض السلطات من رتبة أعلى الى رتبة دنيا حسب الحاجة وحسب مقتضيات وظروف العمل، وإن تفويض السلطات تستدعيه سرعة الانجاز والتصرف السريع في المكان المناسب بدون الرجوع الى جهات عليا تملك السلطة الأصلية، فيؤدي هذا التأخير الى إجهاض العملية المطلوب تنفيذها، كما أن للتفويض قواعد وأسساً يقوم عليها ولكنها قواعد مرنة خاضعة للمراجعة والتغيير، فهنالك سلطات للرتبة العليا لا يستطيع شخص أن يمارسها بالوكالة عنه، أي أنه وحده هو الذي يمارسها، فلا يحق له ان يوكلها لغيره، ومثال هذا في حالة السلطات الاستثنائية، فهنا يحق أن يمارسها الشخص المسئول بنفسه ولا يفوضها لغيره لأنها أساسا ليست سلطات أصلية له وانما أوكلت له بصفة استثنائية لذلك لا يستقيم تفويضها لشخص آخر وهنالك السلطات العادية وهي التي يمكن للرتبة العليا أن تفوضها لرتبة أدنى لاستعمالها في الظروف الملائمة وحسب مقتضيات الحاجة وتطورات الموقف وهنا السلطة

ليست أصلية للشخص المفوض له وإنما سلطات موكلة له ليستعملها في الظروف المعينة التي يوضحها التفويض نفسه.

الهيكل الهرمي: إن أهم سمات نظام الرتب وفلسفة ادارة الأفراد في الشرطة هو التدرج الاداري لهذا التنظيم وهو تنظيم الرتب في قالب هرمي يربط بين القاعدة والقمة.. أي يربط كل جهاز الشرطة.. وهذا الهيكل الهرمي يوضح ويضع كل وظيفة في مكانها المناسب في ذلك السلم الاداري المنسق ويميز هذه الوظيفة ويحدد واجباتها واختصاصاتها، بل يضع لتلك الوظيفة عنوانا معينا تعرف به وتسمى رتبة شاغل هذه الوظيفة حتى يعرف مقدار حجم الوظيفة وشاغلها.

وهذا النظام التدرجي من شأنه أن يزيد من المقدرة الادارية للعمل وأنه كما يحدثنا علم الادارة أن هذه المقدرة الادارية تزيد كلما كان هنالك تنظيم هرمي للعمل وشاغليه، أي أن شاغل الوظيفة في أية رتبة له أن يصدر الأوامر الى من هم أدنى رتبة منه وأن يتلقى أيضا الأوامر ممن هم أعلى رتبة منه، الّا أن التنظيم الاداري ينظم تلك العملية بحيث لا يعني ذلك بصفة مطلقة ان التدرج الهرمي يضع جميع رجال الشرطة في سلم واحد حسب رتبهم وأقدميتهم بحيث تكون أوامر الرتبة مطلقة لكل من هم دونه، أي ألا تصدر الرتبة الأعلى التعليمات الى كل من هم دونها في الرتبة ولو خارج اختصاص

نطاق عمله الاداري، ولو نظرنا الى أن الرتبة العليا لها حق اصدار التعليمات لمن هم أدنى منها الا أن ذلك ينطبق بالتحديد على من هم أدنى رتبة في القسم الاداري الواحد حتى لا يختل النظام الاداري وحتى لا يتعارض ذلك مع مبدأ وحدة القيادة، فتتضارب التوجيهات والتعليمات من رؤساء عدة.

وهذا التدرج الهرمي في رتب ووظائف الشرطة من شأنه أن يسهل عملية التنظيم وتحديد المسئوليات عن طريق سلسلة القيادات التي تتدرج تصاعديا أو تنازليا بين قمة الجهاز وقاعدته كما أن ذلك يسهل الاتصال السريع بين قائد الشرطة وكل من هم أدنى رتبة منه، وسهولة هذا الاتصال من ميزتها التعرف السريع على المشاكل واكتشاف أسباب الخلل بسرعة أكثر من النظم العادية، وكذلك فإن هذا التسلسل الهرمي يضمن ورود المعلومات المطلوبة في سهولة ويسر حتى تصل للقادة عبر قنوات متيسرة وذلك يمكن بدوره من اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وتنفيذ البرامج حسب الخطط الموضوعة وتفادي أية أخطاء في التنفيذ بسرعة ويسر.

كما أن هذا النظام يضمن التنسيق الكامل بين الوحدات الادارية الأخرى داخل جهاز الشرطة حتى لا يحدث تكرار أو تدخل أو ازدواج للعمل وبذلك يمكن ضمان التنسيق والانسجام الكاملين في مجال العمل الشرطي، وهذا التنسيق

ينبع من تحديد وظيفة ورتبة كل وظيفة وشاغلها ويمنع التداخل، كما ان العلاقة بين الرتب والوظائف محددة وواضحة المعالم والواجبات لكل رتبة ووظيفة محددة ولا تداخل مع بعضها البعض، وحتى لو استوجب الأمر تداخلا لصالح العمل لتم ذلك في تنسيق مرتب.

وكل هذه الرتب والوظائف تعمل في إطار نظام واحد، وهذا التنسيق بغرض تحقيق الهدف المشترك لجهاز الشرطة، وهذا التحديد في العمل والوظيفة لا يعني انفصال كل ادارة انفصالا كاملا عن الأخرى ولكن ظروف العمل التي قد تتطلب تداخل الادارة مع بعضها البعض فإن ذلك يتم وفق خطة معينة وتنسيق محكم، وذلك نسبة لوضوح الرؤية بالنسبة لمسئولية وحدود كل ادارة، لذلك نجد أن هذا التنسيق يلعب دورا هاما في أداء الشرطة في كفاءة عالية لأنه يسهل عملية التنظيم نفسها ويستقطب جهود الرتب المختلفة في سبيل تحقيق الغاية المرجوة طبقا للخطة المرسومة، كما أن التنسيق قد يشمل التعاون بين جهاز الشرطة والأجهزة الشرطية الأخرى أو الأجهزة العاملة في مجال إدارة العدالة الجنائية وتحقيق الأمن.

وبالطبع فإن التنسيق وهو مطلوب في أعلى مسئولياته في أداء الشرطة يكون دائما مسئولية القائد في الشرطة لأنه الشخص الذي يضع الخطط وينسق كيفية تنفيذها، بحيث

تقوم كل ادارة بدورها كاملا تحت تلك الخطة وتحت برنامج واحد، ولكن بتنسيق مع البعض الآخر حتى ولو اختلفت الأدوار، لذلك كان لابد من تحديد القيادة لكل وحدة من وحدات الشرطة، وتكون هذه القيادة تحت سيطرة شخص واحد حتى يتحقق مبدأ وحدة القيادة في وحدات الشرطة كعامل هام للكفاءة في العمل، فتتوحد قنوات التوجيه فلا يحدث الاحتكاك والتكرار.

كما أن هذه القيادة الواحدة تعطي الفرصة للقائد حرية الحركة ليعمل على أسباب النهوض بوحدته وإدارة ورفع كفاءتها، فهو المسئول الأول عن كل ما يتم انجازه في الوحدة، وهو المسئول الأول عن الأخطاء التي تقع داخل وحدته، ولذلك نضمن عدم تضارب التوجيهات والأوامر في جهاز لا يحتمل ذلك كجهاز الشرطة.

وهنالك اعتقاد شائع أن كفاءة الرتبة الأعلى في السيطرة وقيادة الوحدة تكون أكثر فعالية كلما قل عدد رتب العاملين تحت إمرة ذلك القائد لتسهل سيطرته على عدد محدود من رجال الشرطة، وحتى لا تتوزع جهوده في أفراد كثيرين تصعب مراقبتهم وتوجيههم، لذلك يعتقد أن تقسيم الوحدات الى وحدات صغيرة من حيث العدد يمكن الشرطي القائد من السيطرة أكثر على وحدته من حالة تعدد أفراد هذه الوحدة.

٥ ـ الموظفون المدنيون بالشرطة . . والحدود بين الشرطة والجهات ذات العلاقة:

لاشك أن كل الأعمال المرتبطة بجهاز الشرطة لا يقوم بها رجال شرطة فقط، ولكن هناك جهازا من الموظفين المدنيين يعملون في أجهزة الشرطة ويقومون بأعمال هامة ترتبط ارتباطا مباشرا بعمل الشرطة، وجهاز الموظفين المدنيين داخل الشرطة هو جهاز مساعد للشرطة في أداء أعمالها، وهؤلاء الموظفون المدنيون يقومون عادة بما يسمى بالأعمال المكتبية، وهي متعددة وهامة وتقوم الشرطة نفسها بكل الأعمال الميدانية، والموظفون رغم أنهم عادة يقومون بالأعمال المكتبية الا أن أعمالهم في الغالب الأعم فنية، يقوم بها موظفون فنيون متخصصون في مجال عملهم.

والأنظمة تختلف فيما بينها فمنهم من يجعل من يقومون بكل الأعمال المساعدة للشرطة من رجال الشرطة أنفسهم أو اختيارهم أساسا من قطاعات غير شرطية ثم يطلب منهم الانضمام بعد ذلك الى سلك الشرطة، وبالطبع فإن تلك المهن المساعدة لا تحتاج بالضرورة الى تدريب شرطي كامل لأن المهمة محصورة في مجال عمل معين.

فإذا ضربنا مثلا بالشئون المالية داخل جهاز الشرطة، فلابد من أن يتولى العمل موظفون مهنيون مختصون بالشئون

المالية والحسابية ففي بعض الأنظمة يظل الجهاز المالي غير شرطي ويعمل به موظفون من خارج دائرة الشرطة، ولكن يعملون داخل أبنية الشرطة ويمسكون الأمور المالية والحسابية للشرطة، ولكن الاتجاه الغالب أن يتم تحويل هؤلاء الموظفين فيما بعد الى نظاميين ينخرطون في سلك الشرطة ويمنحون رتبا شرطية حسب مؤهلاتهم وخبرتهم ثم بعد ذلك يصبحون خاضعين لقوانين ولوائح الشرطة وينطبق عليهم ما ينطبق على جميع أفراد الشرطة.

والنظام الأخير الذي يجعل من كل الموظفين في الأجهزة داخل الشرطة من رجال الشرطة أنفسهم له مزاياه المتعددة، فهو أولا يبعد الغربة التي قد تقوم بين هؤلاء الموظفين الذين ينتمون الى قطاعات عمل مختلِفة، كما أن ذلك من شأنه أن يمنع تعدد الولاءات لمهن مختلفة، ولذلك يصبح ولاء كل العاملين في الساحة الشرطية للشرطة فقط وليس لأية جهة أخرى، كما ان روح التزامل والتضامن التي يتوقع أن تسود بين رجال الشرطة ستكون موجودة بين كل من يعمل في هذا المجال، كما أن الشعور بالإنتماء له أثره الحميد في دفع العمل بالاجتهاد والجد والمثابرة لخدمة جهة واحدة هي قوة الشرطة وليس غيرها.

لذلك نجد أن معظم الأنظمة قد درجت على الاشتراط أن يدخل في سلك الشرطة كل من يريد أن يعمل في داخل ميدان الشرطة بجوانبه المختلفة، لأن هذا أدعى للانسجام والتآلف وربط العمل وتحديد المسئولية وإعطاء الثواب وتوقيع العقاب على أساس واحد، فالكل يخضع لقوانين ولوائح واحدة لا تمييز لظرف دون آخر.

الحدود الفاصلة بين الشرطة والجهات الأخرى ذات العلاقة بها:

إن جهاز الشرطة لا يعمل بمعزل عن الأجهزة الأخرى التي تؤدي أدوارا متقاربة لتلك التي تؤديها الشرطة.

إن المهام الأساسية للشرطة تتجمع حول مسئولية منع الجريمة واكتشافها وحماية الأرواح والأموال من ناحية عامة، ولو أن هذه مسئولية الشرطة الاّ أنها ظلت لفترة طويلة من المسئولية التقليدية للشرطة، وفي الفترة الأخيرة رؤي أن تخرج الشرطة أكثر من دائرة المسئولية التقليدية، ومعنى ذلك أن تمتد اليها مسئوليات أكثر تربطها أكثر بجهات أخرى تعمل في مجالات متقاربة وبذلك تربطها أكثر بالمجتمع عامة، كما أن طبيعة أعمال بعض الأجهزة الشبيهة جعل هناك تداخلا في المهام الى حدود معينة، وجعلت هناك أهدافا مشتركة يسعى اليها

القائمون في الشرطة وفي أجهزة أخرى غير الشرطة وهذه الأجهزة الأخرى ولو أن مجالات عملها مختلفة الا ان بعض الأهداف تتقابل مع الشرطة في مجالات كثيرة.

وعلى الرغم من أن مكافحة الجريمة بصفة رئيسية تقع على عاتق الشرطة الاّ أنها ليست المسئولة الوحيدة عن ذلك، ورغم أن الشرطة هي المسئولة بصفة رسمية عن مكافحة الجريمة الا انها لا تستطيع أن تؤدي ذلك الدور كاملا وحدها، وهنالك مسئوليات في هذا المجال تقع على عاتق أجهزة وفئات أخرى غير الشرطة، لذلك كان لابد من التنسيق بين الشرطة والأجهزة الأخرى التي تعمل في ساحات متقاربة كالمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في حقل متقارب بل ان الشرطة نفسها أخذت تتوسع في دورها الاجتماعي أكثر فأكثر، وأيضا في الدور الانساني فقامت شرطة النجدة والإنقاذ النهري وغيرها التي تؤدي خدمات انسانية للجمهور، وتضيف الى مسئولياتها الأخرى الأساسية مهاما جديدة تقرب بين الشرطة وبين تلك الأجهزة والجمهور عامة.

والشرطة بحكم وضعها يمكن أن تلعب دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية بحيث يمكن ان تساهم مع الأجهزة المختصة في اصلاح المنحرفين وتقويم الأحداث الجانحين كالاتصال بالمؤسسات المختلفة لايجاد فرص عمل لهم والمساهمة في

تدريبهم ونشأة الأحداث عن طريق ايجاد الأسر البديلة بما يكفل رعايتهم كما تلعب الشرطة دورا في حماية الأخلاق والآداب العامة وإقرار السكينة، كما تلعب دورا اقتصاديا في حماية الأموال العامة والخاصة عن طريق الحراسات المختلفة على المصارف والأماكن المالية الأخرى.

وفي المجال الصحي يجيء دور الشرطة في منع انتشار الأوبئة والمساعدة في الكوارث الطبيعية، كما تلعب دورا في اسعاف الجرحى والغرقى وضحايا الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات في حالات الزلازل والفيضانات وحصر المناطق الموبوءة من الدخول والخروج، كما تقوم الشرطة بحملات توعية للجمهور عن طريق أجهزة الإعلام وعن طريق النشرات.

وإذا نظرنا الى الجانب الآخر نجد أن هنالك مؤسسات غير شرطية تهتم بأمور الشرطة كمؤسسات الرعاية الاجتماعية ومؤسسات الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وهي ترمي الى محاربة الجريمة ومنعها من الجانب الاجتماعي كما انها تقدم المساعدات للمشردين من الصبية والمعوقين وذلك خوفا من انزلاقهم في مجرى الجريمة كما تعمل على رعاية بعض المؤسسات الاصلاحية والتي ترمي الى اصلاح المنحرفين أو المعرضين للانحراف.

كما نرى أن المؤسسات العقابية أو التهذيبية مهما كانت تبعيتها سواء لوزارة الداخلية أو للمؤسسات الاجتماعية الا أنها تقوم بعمل هام هو في المقام الأول منع الجريمة والحد من تيارها، وذلك بالتربية الصحيحة داخل هذه المؤسسات كما أن أجهزة الإعلام المختلفة تلعب دورا هاما في القضية الأمنية التي هي هاجس الشرطة ومحط اهتمامها. . فالجهاز الإعلامي يلعب دورا كبيرا في منع الجريمة بل واكتشافها عند عرضه على بعض جوانب الجرائم لوقاية الجمهور من شرورها وكذا إعطاء بعض التفاصيل التي قد تساعد على اكتشافها.

كما أن سلطات البلدية وهي تقوم بتخطيط الشوارع والأحياء والإنارة العامة تلعب دورا هاما في مكافحة الجريمة بما تفعله، ولكن التنسيق هام جدا ومطلوب بين هذه الأجهزة وأجهزة الشرطة وذلك حتى يأتي العمل متكاملا في مجال مكافحة الجريمة، وهذا التنسيق مطلوب لذلك الغرض، ولو أن الحدود الفاصلة بين الشرطة والجهات الأخرى ذات العلاقة بها عامة وواضحة الا ان حتمية العمل المشترك في مجال مكافحة الجريمة بشتى السبل ربما جعل بعض التداخل بين الحدود الفاصلة بين الشرطة وتلك الجهات، لذلك فان قضية التنسيق مطلوبة حتى يتم التكامل المنشود وحتى لا يعمل كل جهاز بمعزل عن الجهاز الآخر. . الأمر الذي قد يفتح بابا للغربة في العمل في مجال متقارب لأن الهدف واحد.

والتداخل بين الحدود الفاصلة بين الشرطة والجهاز الآخر قد يكون مطلوبا اذا كان ذلك يتم بانسجام كامل وبتنسيق واع بين الأجهزة المختلفة مادام كل طرف متفهما لدوره ويعمل في قنوات متجانسة مع الأخرى، وذلك تحقيقا للغاية المنشودة التي تسعى لها كل الأجهزة رغم أن الأساليب والطرق قد تختلف للوصول الى تلك الغاية، وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة العمل.

إن دواعى العمل في الظروف الحديثة تتطلب التنسيق الكامل بين الأجهزة الشرطية، وعند الحدود الفاصلة بينهما يجب ألّايكون إلّا في حيز التنسيق المطلوب والمنشود لتحقيق الأهداف المشتركة.

الفصل الثاني
عمليات الشرطة

أولا: في منع الجريمة . .

١ ـ السلطة التقديرية في الشرطة:

للشرطة سلطات تقديرية واسعة في عملها لمكافحة الجريمة وفي الكثير من الأحيان فان هذه السلطات التقديرية ليست مقننة وليس منصوصا عليها صراحة في القانون، ولكن هذه السلطة تتم تحت أعين القانون وبعلمه ولكن بدون نص صريح منه.

والسلطة التقديرية لرجل الشرطة تتأرجح بين عدم اتخاذ أي اجراء عندما ترتكب مخالفة بسيطة الى اتخاذ الاجراءات الكاملة التي تؤدي لتحريك الاجراءات الجنائية.

فالشرطة قد تغمض عينها في بعض الأحيان عندما ترتكب جريمة بسيطة وفي احيان أخرى حينما يتم التبليغ عن جريمة معينة، فالشرطة يمكن ان ترفض قبول البلاغ اذا تراءى لها أن المدعاة الجنائية قد لا تخدم غرضا عاما أو تحقق مصلحة عامة، وعندما لا تتخذ الشرطة أي اجراء عندما يصل لعلمها ما يفيد بوقوع جريمة فيبدو أنها تفعل ذلك لأنها تعطي أسبقيات للعمل وتتحرك بناء على تلك الأسبقيات وهي صاحبة الحق في تحديد الأسبقيات.

ولكن هذه السياسة لا تخلو من بعض النقد الذي يوجه لها، ومصدر هذا النقد أن مثل هذا الاجراء قد يكون أساسه المزاجات الشخصية لرجل الشرطة المسئول عن ذلك التصرف، فيؤدي الى التفرقة في المعاملة في تطبيق القانون والتحيز الى جهات أخرى.

والشرطة قد تختار في بعض الحالات أن تصرف النظر عن بعض المخالفات بإعطاء تحذير أو انذار للشخص المرتكب الفعل بدون أن تتخذ الاجراء الكتابي المطول معه وذلك نتيجة لزيادة البلاغات عن القضايا البسيطة وضعف امكانيات الشرطة المادية والبشرية لمتابعة كل حادثة بسيطة وهذا ما يحدث في بعض الدول، ومن عيوب هذا النظام أيضا أن هذه الحالات التي تستعمل فيها الشرطة السلطة التقديرية لعدم المقاضاة لا تسجل في السجلات الرسمية عادة، وهذا من شأنه أن يجعل معرفتنا بكل تلك الحالات وحجمها غير صحيحة، وبالطبع فإن عدم تسجيلها يعود الى طبيعة الموقف الذي يتطب عدم الاهتمام بالبلاغ المعين وصرف النظر عنه، وربما الاكتفاء بتوجيه انذار للشخص المتهم، بعدم الاقدام على مثل هذا العمل مرة أخرى، وذلك ناتج من قناعة الشرطة أن المصلحة العامة للأمن لن تخدم بالاستمرار في الاجراءات لأن القضية نفسها بسيطة أو تافهة أو مراعاة لظروف الشخص المتهم في أن

هذه أول مرة ينزلق فيها في ارتكاب جريمة فيعطى فرصة أخرى، أو أن البيانات ليست قوية ضد المتهم أو لأن القرار اتخذ لأسباب انسانية كما أن الاجراءات الجنائية من شأنها أن تلحق بالمتهم وصمة اجتماعية قد تؤثر على مستقبل حياته فإن الشرطة قد تكون مترددة في الاستمرار في الاجراءات في القضايا البسيطة خوفا من تلك النتيجة.

وبالطبع فإن السلطة التقديرية للشرطة بعدم الاستمرار في الاجراءات قد يكون وراءها سبب منعي كما ذكرنا أعلاه وهو الحرص على عدم إلصاق أية وصمة بالجاني، وهذا بالطبع دور منعي يدخل في صميم اختصاص الشرطة.

ولاشك أن السلطة التقديرية للشرطة هذه تلقى انتقادا من بعض الجهات، وهذا الانتقاد مصادره عدة:

أولاً: قد يقال إن الشرطة أضاعت فرصة دراسة حالة الجاني بواسطة الجهات المختصة وتقدير احتياجه وكذلك إعطائه العلاج المناسب لعلته بدل تركه ليعود مرة أخرى وربما يرتكب الجريمة.

ثانياً: أن هذا النظام ليس له أساس قانوني في الكثير من النظم، وهذا معناه ان الشرطة تقوم بارجاءات ليس منصوصا عليها صراحة وهذا بالطبع قائم في كثير من الأحوال، على أن

السلطة التقديرية للشرطة ليس منصوصا عليها صراحة في كل القوانين ولكن الشرطة اعتادت ممارستها بحكم العرف وأنها تمارس بعلم رجل القانون، أو أن رجل القانون يغمض إحدى عينيه عنها مع علمه الكامل بممارستها.

ثالثاً: البعض يتهم الشرطة بأنه ليس من حقها أن تتحيز في اتخاذ الاجراءات وإنما من واجبها منع واكتشاف الجريمة مهما كان حجمها وحيثما وقعت، أي أن يكون دور الشرطة هو تطبيق القانون في كل الحالات لا أن تعطي الشرطة نفسها الحق في الخيار والمفاضلة بين المخالفات فتحرك الاجراءات لمن تشاء وترفض من تشاء، وهذا الاعتراض مربوط بأن الشرطة في هذه الحالة ستدخل عوامل أخرى وقد تكون شخصية في عملية قبول أو رفض البلاغات، وهذا بطبيعته يؤثر على الميزان العدلي بإعطاء الشرطة فرصة المفاضلة بين ما تقبله وترفضه من البلاغات ولن يكون المقياس القانوني المجرد هو الحكم في ذلك، ان المصلحة العامة التي ترجع لها الشرطة في تصرفها هذا هو أمر غير واضح، فليس هناك مقياس صحيح للمصلحة العامة والأمر يعتمد الى حد كبير على نظرة الشرطة الى ماتراه مصلحة عامة وما ترفضه على اعتبار انه لا يخدم أية مصلحة عامة.

والحقيقة تشير الى أنه غالبا لا يوجد نص صحيح صريح يبيح استعمال السلطات التقديرية ومسئولية استعمال هذه السلطات مرتبطة بالشخص المستعمل لها فإذا أساءت الشرطة استعمال هذه السلطة فإنها تسأل عن ذلك الاستعمال غير الحسن مما يجعل أمر استعمال هذه السلطات ليس محكوما بقواعد ثابتة وقوالب جاهزة، لذلك نجد أن هناك اختلافاً بين منطقة وأخرى وبين شرطي وآخر، ولكن الذي يحكم كل هذه التصرفات هو القواعد العامة لحسن استعمال هذه السلطات التقديرية، وهذا الأمر يعتمد الى حد كبير على تصرفات الشخص المعين الذي يستعمل هذه السلطات فهو المسئول عن حسن استخدام هذه السلطات وعدم اساءة استعمالها ويمكن قياس حسن استعمال هذه السلطات من عدمها عند معرفة الظروف التي تم تحتها استعمال هذه السلطات.

والحكم على نظام السلطات التقديرية قد يكون صعبا لعدم تسجيل كل الحالات التي يتم فيها استعمال هذه السلطات، وربما ان الحالات التي تتم لا يتخذ فيها إجراء معين فهي خارج السجل الرسمي ولا يتم تسجيلها عادة لذلك يصعب تتبعها ورصدها ودراستها لمعرفة آثار استعمال هذه السلطة، لذلك فإن المعلومات المتوفرة لدينا عن هذا الأمر

ليست كافية لأغراض الدراسة الحقيقية، وغياب هذه المعلومات يجيء نتيجة لعدم تسجيل كل الحالات التي يتم فيها استعمال السلطة التقديرية.

ولكن.. وبما أن استعمال هذه السلطات التقديرية بواسطة الشرطة من شأنه أن يبعد مجموعة من المتهمين للمرة الأولى وفي مخالفات بسيطة، بعيدا عن الاجراءات الجنائية وما يعقب ذلك، فإن هذا ربما يكون مفيدا الى حد ما خصوصا أن هذا سيبعد عن هؤلاء أية احتمالات لأية وصمة اجتماعية تلحق بهم.

ولكن من الناحية الأخرى قد يثور اتهام بأن نظام السلطات التقديرية قد يبعد من دائرة العدالة الجنائية بعض الذين ارتكبوا مخالفات ضد القانون وكانت تجب معاقبتهم أو معالجتهم، ولكن يمكن الرد على هذا على أساس أن من يستفيدون من استعمال السلطات التقديرية للشرطة ماهم الاّ المبتدئون، وفي كثير من الأحوال لا توجد بيانات كافية للوصول للادانة، ورجل الشرطة يحس بذلك منذ أول وهلة، فهو قد يتخلص من القضية اذا شعر أن البيانات ليست كافية للحصول على إدانة، وبالطبع فإن الاجراءات لو اتخذت في أية حالة اتهام مهما كانت قوته، حتى ولو بقليل من البينة، فان هذا سيكون مدعاة لضياع وقت الشرطة والمحاكم والمال العام..

لذلك فإن صرف النظر عنها يعطي الشرطة الفرصة والوقت للتفكير في القضايا الكبرى التي توفر فيها الكثير من البيانات ويسهل الوصول بها الى ادانة المتهم.

٢ ـ قطاعات الأمن . . المرور والدفاع المدني:

لاشك أن عمليات الشرطة تمتد الى قطاع كبير من الخدمات الأمنية التي تؤديها للمواطنين، وقد يطول الحديث عن أدوار الشرطة في كل مجالات عملها، والعمليات الشرطية في كل هذه الساحات واسعة ومتعددة وسنتحدث هنا عن بعض جوانب عمليات الشرطة في مساحات معينة لتعطي نموذجا لأداء الشرطة ودوره وطريقة ادارة هذه العمليات بطرقها الحديثة.

في مجال الأمن:

لاشك أن من أهم واجبات الشرطة هو منع واكتشاف الجريمة، وهذا بالطبع يمثل العمود الفقري للشرطة وهي تؤدي دورها في حفظ الأمن وبذلك حفظ الأرواح والممتلكات.

ولاشك أن قضية المنع تأتي في المقام الأول، فلو استطاعت الشرطة منع الجريمة لما احتاجت لاكتشافها وهكذا ولكن بالطبع فهذه هي سنة الحياة، فالجريمة لا يمكن منعها بتاتاً، ولكن الشرطة باستطاعتها ـ وبأساليبها الحديثة ـ أن تقلل

من وقوع الكثير من الجرائم بما تتخذه من اجراءات وما تقوم به من تحوطات، كما أن الجرائم نفسها منها ماهو قابل للمنع ومنها ماهو غير قابل للمنع، بمعنى أن هنالك جرائم يمكن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتقليل من وقوعها كجرائم التعدي على الأماكن، ودور السكن والمحال التجارية، وهنالك من الجرائم ما يصعب رغم اتخاذ الاجراءات، وتكون نسبة المنع أقل من الحالة الأولى كجرائم القتل مثلا التي تحدث نتيجة لقتال مفاجىء بدون تحضير نتيجة لانفعال عابر، وهذه جرائم وليدة الظروف التي تنتج من وضع معين، وهنا تلعب العقوبة دوراً في المنع أو التقليل من وقوعها مستقبلا الى حد ما.

والشرطة عادة تتخذ الاحتياطات الادارية لاثبات وجودها في المناطق الهامة، وبذلك تحاول منع بعض الجرائم فرغم أن توزيع الشرطة في دوريات راجلة وراكبة وسريعة وبطيئة معممة بعد حسابات دقيقة لعدد السكان وطبيعة المنطقة والأعمال التي يؤدي فيها الا ان يقظة رجال الشرطة المناط بهم العمل واستخدام حسهم الشرطي وذكائهم وقوة ملاحظتهم تلعب دورا هاما في منع واكتشاف الجريمة.

كما أن هنالك بعض القوانين التي تنص على استدعاء بعض أصحاب السوابق الخطرين على الأمن وأخذ تعهدات عليهم بالبعد عن مزالق الجريمة ونصحهم وتعريفهم بأنهم تحت

المجهر بل ومراقبتهم لفترة محدودة، وهذا الاجراء القانوني من شأنه أن يبعد بعض القطاعات المشتبه فيها من التحرك الحر في ساحات الجريمة، وهذا النظام القانوني عليه بعض الاعتراضات المبنية على أساس التدخل غير المبرر في حرية بعض الأشخاص قبل أن يرتكبوا أي شيء مخالف للقانون أو يقوموا بأعمال واضحة تعتبر جريمة واضحة ولكن الرد على هذه الاعتراضات يجيء من مبدأ حماية المجتمع وملاحقة المشتبه فيهم قبل أن يقعوا في حبائل الجريمة وذلك اعتمادا على المعلومات السابقة عنهم.

كما أن اكتشاف الجريمة هو من المسئوليات الرئيسية للشرطة فإن عمليات الشرطة في هذا المجال تتعدد في أساليبها ومراميها ولاشك أن الطرق التقليدية لاكتشاف الجريمة لم تعد كافية للوصول الى أعماق الأمر بمعرفة تفاصيل العملية الاجرامية ومرتكبيها والقبض عليهم، ولاشك أن التقنيات الحديثة قد لعبت دوراً أكبر في عمليات اكتشاف الجريمة، فأصبحت المخلفات التي يتم العثور عليها في مسرح الجريمة ذات أهمية قصوى حيث يتم تحليلها في المعامل الجنائية بأحدث الطرق والأساليب العلمية للوصول الى النتائج المطلوبة، واستخدم في ذلك علم الكيمياء والفيزياء والأحياء وعلم التشريح.

فلابد من اتباع الأصول العلمية لادارة عمليات الشرطة في اكتشاف الجريمة، وهذا يعني بالطبع تطبيق مبادىء الادارة الحديثة في اكتشاف الجريمة.

وهذا بالطبع يتطلب وضع التخطيط السليم لعملية الاكتشاف، والتخطيط لا يكون سليماً الّا بعد جمع معلومات كافية عن الأمر المقدم عليه حتى يتم التبصر بالخطوات المطلوبة ويكون التنبؤ صحيحا أو قريبا من الصحيح بما يتوقع أن يكون عليه الأمر ثم الاستعداد لعملية اكتشاف الجريمة بناء على تلك المعلومات التي تنبىء بأمور يتوقع حدوثها، وهو استعداد لما يتوقع ان يحدث مستقبلا كما ان عملية التنظيم تعتبر هامة ، وهي وضع هيكل الخطة لاكتشاف وتنسيق الأدوار التي تلعب دورا في الاكتشاف، كما يشمل هذا التنسيق والتعاون بين الأفراد القائمين على أمر عملية الاكتشاف، ويتم التنسيق باستعمال أقدر العناصر في هذه العمليات وتكليفها بالمهام التي اجادت فيها من قبل، وحذقت الدور فيها.

ولاشك أن القيادة التي يتم التركيز عليها في مكان آخر، تلعب دورا هاما في عمليات اكتشاف الجريمة، وهي القيادة التي تتكون لها كل مقومات القيادة الحديثة والمتمرسة على ذلك النوع من العمل.

ولاشك أن المعلومات المتجمعة لدى الشرطة عن كافة النشاطات الاجرامية والمجرمين تساعد كثيرا في عمليات الشرطة في مجال اكتشاف الجريمة، وهذه المعلومات تعتبر ذخيرة حية مساعدة في هذا المجال، وقد تم تحديث الوسائل التي تمكن من حفظ وتخزين هذه المعلومات ثم استخراجها والاستفادة منها عند الحاجة، ولم تعد المعلومات تحتفظ بها في السجلات أرقاما مكتوبة، وانما اصبحت الشرطة الآن تستفيد من العقل الالكتروني أو الكمبيوتر لتخزين وحفظ المعلومات الجنائية المطلوبة والرجوع لها بالسرعة الفائقة للاستفادة منها عند الحاجة كما أن هذه المعلومات تشمل كل الأرقام المتوفرة والمتحصلة عن النشاط الاجرامي عامة، حجمه واتجاهاته وأماكن تكثيفه والذين يقومون بهذا النشاط وأعمارهم ووظائفهم وطبيعتهم الاجتماعية وجنسهم ونوع الجرائم المرتكبة مع كل مجموعة.

وبالطبع فإن هذه الأرقام والاحصائيات لا تعكس السبة الصحيحة للجريمة في المجتمع وانما تعكس فقط ما وصل لعلم الشرطة من اختراقات للقانون الجنائي في مجالاتها المختلفة كما انه يقال ان الاحصائيات الجنائية لا تعكس الاّ نشاط المنظمات التي تقوم بمكافحة الجريمة الى حد كبير، فان نشاط الشرطة مثلا في مجال معين أو في أماكن معينة أو إعطاء أسبقيات لاهتماماتها

بمنع واكتشاف الجريمة ينعكس في الأرقام التي تسجل في سجلات الشرطة عن الموقف الجنائي العام.

ودور الشرطة لا ينتهي عند منع أو اكتشاف الجريمة فقط بل في بعض الأنظمة فان الشرطة تقوم بالتحريات الجنائية في القضايا التي يتم ضبطها، ولو أن هذه عادة هي مهمة النيابة في النظم الأخرى حيث تقوم الشرطة بجمع الاستدلالات وتكلف النيابة بإجراء التحقيقات الا ان الشرطة يمكنها أن تقوم بالعملية التحقيقية بنفسها، حيث يكون دورها مزدوجا في هذه الحالة بجمع الاستدلالات والقيام بالتحري الجنائي، وينتهي دور الشرطة بتقديم القضية للمحاكمة، ونقصد أن ينتهي دورها التقليدي عند هذا الحد، ولكن بالطبع فإن دورا آخر يمتد الى مرحلة ما بعد المحاكمة اذا أردنا للشرطة أن تلعب دورا أكثر فعالية وأكثر نشاطا في ادارة العدالة الجنائية.

في مجال عمليات المرور:

من المهام الموكلة للشرطة في واجباتها في منع الجريمة واكتشافها هي ادارة المرور وتنظيمه بدرجة تمنع أو تقلل الحوادث وتسهل انسياب حركة المرور في الشارع العام، كما أن للشرطة سلطة ادارية في منح رخص القيادة وترخيص العربات وشهادة مدى صلاحيتها للعمل في الشارع.

إن دور الشرطة في تنظيم المرور يأتي ضمن دورها في الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين أيضا، فكم من أرواح تهدر وكم من مال يضيع لعدم ضبط قواعد المرور ولعدم الالتزام بقواعد وقوانين المرور.

كما أن مسئولية الشرطة عن المرور هي من المسئوليات التي تضع الشرطة في مجابهة مع كثير من المواطنين الذين لا يلتزمون بقواعد المرور أو الذين يرتكبون مخالفات، كما أن الشرطة تبذل جهدا كبيرا في سبيل حماية الجمهور والتقليل من حوادث المرور، وذلك عن طريق السيطرة على حركة المرور، وان عمليات الشرطة للسيطرة على حركة المرور يتطلب بالطبع ما ذكر من قبل من وضع خطة بعد دراسة كاملة لأسباب اختناقات المرور في بعض المناطق في بعض الأوقات.

فالتخطيط والتنظيم يلعبان دورا هاما في مكافحة حوادث الحركة ونتائجها، وهذا يتطلب التعرف على أسباب الازدحام وأسباب الحوادث، وهل هي مرتبطة بالشارع أم العربة أم السائق، ويتم ذلك بدراسات علمية بعد توفر المعلومات ودراسة أحوال انسياب الحركة في الشوارع العامة، فتقوم الشرطة بعد ذلك على سنّ الضوابط الكفيلة بالحد من حوادث السير وبما يسهل حركة المرور، وقد يكون ذلك بمراجعة لوائح المرور وتعديلها أو بذل المزيد من المعونات الفنية أو المادية

لاصلاح بعض سلبيات الطرق والعمل على وضع العلامات المرورية المناسبة التي توجه السائقين في حركتهم وارشاد أصحاب المركبات الى أصول القيادة الصحيحة ومعرفة قواعد المرور.

كما تقوم الشرطة بتعاون وثيق مع جهات فنية أخرى بقسم الهندسة المرورية، وذلك بالاتفاق على تنفيذ خطط معينة تساعد على تغيير مسار حركة المرور واعادة ترتيب بعض الاشارات والمواقف، ويقوم القسم الهندسي بالدراسة الفنية المتطلبة حسب متطلبات رجال المرور نتيجة لما لمسوه من اختناقات في المرور في بعض الأماكن والعمل على تفادي ذلك بانشاء طرق جديدة للمرور أو تعديل الطرق القائمة فعلا وتحديد المواقف للسيارات بمختلف أحجامها ومهامها وأماكن الانتظار ووضع علامات المرور في التقاطعات الهامة وتحديد ممرات المشاة حسب أهمية المنطقة المعينة واستعمالها ودواعي تحديد طريق مشاة خاص لها، كما تتم الاستشارة عند وضع الخطط لقيام مجمعات سكنية جديدة أو أية منشآت قد يؤثر قيامها على سير الحركة.

وهذه الأمور بعد التشاور بين شرطة المرور والتقاطعات الهندسية المختصة في طرق المرور تتطلب اتخاذ اجراءات فنية معينة للقيام بتنفيذ ماتم الاتفاق عليه، الأمر الذي يؤدي الى

تحسين مداخل ومخارج الطرق وتوسيعها وحسن رصفها والعمل بكل الطرق الهندسية لسهولة انسياب حركة المرور.

وبما أن معظم حوادث الحركة يكون سببها هو السائق أو العربة أو الطريق الا أن الاحصائيات اشارت الى أن السائق يمثل عاملا هاما في الحوادث بالنسبة للعاملين الآخرين، لذلك فان برامج شرطة المرور قد تتضمن برامج تعليم للسائقين وتتم عبر طرق الاعلام المختلفة، ويتم في هذه البرامج شرح القواعد الصحيحة للمرور والتي يجب على السائقين اتباعها وتبصيرهم بعلامات الحركة الموجودة بالطرق ومعناها والغرض منها وأهمية احترامها، كما يجب التبصير بلوائح المرور المعمول بها وأهمية التقيد بهذه اللوائح وذلك لسلامتهم وسلامة الغير، كما تتضمن برامج الارشاد شرح رسالة رجال المرور وواجبهم في تنظيم حركة السير وأهمية تعاون الجمهور في هذا المضمار لأن الشرطة وحدها لا تستطيع أن تفعل الكثير مالم يصاحب ذلك تجاوب من جانب الجمهور ومعاونته، وذلك باحترام القوانين ولوائح الحركة وتنفيذهم ارشادات الشرطة في هذا المجال، كما يجب أن تشمل برامج التعليم العمل على تعبئة وعي الجمهور وتوجيه مشاعره في حماسة، وأيضا تعبئته نحو استهجان واستنكار أية مخالفات لقواعد المرور وعدم احترامها ومراعاتها.

إن هذه الارشادات وكل الوسائل التعليمية لها أهمية خاصة ويجب أن تسبق الطرق القانونية لمعالجة المخالفات أي أن يكون التبصير في المقدمة، فبذلك يتسع وعي الجمهور ويزداد المامه بأصول قيادة السيارات وفنونها وأصولها، وعندما يلم قطاع الجمهور بهذه الفنون ويتحمس لها فسيكون حريصا على اتباع القواعد المطلوبة، وتجنب الوقوع في الأخطاء المرورية والالتزام الصارم بقواعد المرور مهما سببت من مضايقات للشخص.

وبما أن برامج التوعية المرورية تكتسب أهمية خاصة فانها أدخلت في مقررات المدارس في كثير من البلدان، فنجد أن رجال المرور يقومون بوضع برامج توعية مرورية في المدارس وذلك لغرس روح الالتزام بقواعد المرور بين الطلاب.

والشرطة المرورية وهي تقوم بتنفيذ كل البرامج وتسعى الى إذكاء روح احترام القواعد المرورية تحمل معه لوائح وقانون الحركة المرورية فتقوم برصد المخالفات الهامة والحوادث التي تؤدي الى إزهاق الأرواح أو تسبيب أذى أو حدوث تلف للأموال، وهنا للشرطة المرورية سلطة تقديرية واسعة في اتخاذ الاجراءات الجنائية اذا رأت ذلك مناسبا، ويمكنها أن تستعيض عن تسجيل المخالفة بلفت نظر السائق حسب ظروف الحادث

نفسه، وحوادث الحركة المرورية هي من أكثر المجالات استعمالا للسلطة التقديرية للشرطة.

كما يقع على الشرطة عبء التحقيق في حوادث المرور المسببة للتلف أو إزهاق روح أو تسبيب أذى، فتقوم الشرطة بالتحري الدقيق في أسباب الحادث وكيفية وقوعه ثم تحديد المسئولية على السائق المخطىء، كما أن التحري في الحوادث المرورية لابد أن يرتبط بعامل الزمن حتى لا يؤثر ذلك على حركة المرور وإنما يجب إزالة آثار الحادث بسرعة من الشارع العام حتى تعود الحركة المرورية لطبيعتها.

والشرطة المرورية عند تحريها في حوادث المرور تستعمل خبرتها الفنية في التحقيقات في مثل هذا النوع من الحوادث كما انها قد تستفيد من خبرة بعض الفنيين كمهندسي الطرق أو المهندسين الميكانيكيين لفحص العربة ومعرفة حالتها، كما يجب ان تكون الشرطة في تحقيقاتها مستعدة ومجهزة بكل الأدوات التي يحتاج لها مسرح الحادث من معدات وأجهزة اتصال سريعة وعلى شرطة المرور أن تلجأ الى استعمال الأدوات الحديثة في ضبط حركة المرور وضبط الحوادث، ومن أمثلة ذلك استعمال الأجهزة التلفزيونية التي تعكس كل أوجه انسياب الحركة في الشوارع الرئيسية وتعكس ذلك الى غرفة العمليات داخل رئاسة شرطة المرور أي تستخدم آلات التصوير التلفزيونية

لتعكس حالة حركة المرور في الأماكن والشوارع الرئيسية كما يمكن استعمال الطائرات المروحية في تتبع سير الحركة، وهذه الطائرات لا شك ان لها امتيازات كثيرة على السيارات التي تستعملها شرطة المرور فبالطبع فإن الإشراف الفوقي للطائرات العمودية له ميزته الكبرى في استعمال أية عربة، وهذه الوسيلة تظهر أهميتها في حالة التجمعات والمناسبات الكبرى أي في حالات الازدحام غير العادي لحركة المرور، لذلك يمكن تقدير الموقف كاملا من فوق الطائرة المروحية، وينقل ذلك للأجهزة الأرضية للاجراء حسب الظروف لتغيير مسار الحركة أو تحويل جزء منها أو إزالة أسباب إعاقة سير الحركة.

ويلاحظ أنه في الفترة الأخيرة فإن هنالك تنافسا حادا بين الشركات لانتاج احدث المعدات الخاصة بالسلامة للسائقين وللجمهور وقاية من حوادث المرور وهذه إما تتمثل في أجهزة تركب داخل السيارات للوقاية أو لتفادي الخطر أو الشوارع العامة لتنبيه الراجلين والسائقين من أخطار الطريق، والنصح باتباع الإرشادات واحترامها.

في مجال الدفاع المدني:

ذكرنا فيما سبق أن الشرطة قد أصبحت مسئولة عن كثير من الواجبات حتى خارج نطاق مسئولياتها التقليدية المرتبطة

بمنع واكتشاف الجريمة، فأصبحت الشرطة تؤدي أدوارا اجتماعية جديدة وكثيرة ، ولكنها في حقيقة الأمر مرتبطة بطريق أو آخر بموضوع منع الجريمة ومكافحتها عامة ومن الأدوار الهامة التي تلعبها الشرطة هو دورها في الدفاع المدني، وهو دور ضروري وهام وفيه تلعب الشرطة دوراً اجتماعياً رائداً يخفف من المعاناة ويقلل من أثر الحوادث.

إن تأكيد فعالية دور الشرطة في مجال الدفاع المدني ضروري، ولابد من التأكيد على عمليات الشرطة في ظروف الدفاع المدني ودور الشرطة هذا تجيء أهميته من أننا لا نريد أن نواجه في أسوأ الاحتمالات موقفاً صعباً لا يكون للشرطة دور محدد وواضح ومسئولية فيه.

ويمكن تحديد دور عمليات الشرطة في حالات الدفاع المدني بالآتـي:

١ - السيطرة على الحوادث:

وهي الاجراءات والتدابير التي تتخذها الشرطة للسيطرة وتطويق نطاق الحوادث وامتصاص ردود فعلها وهذه التدابير والاجراءات تعني الآتي:

أ - لابد من تحديد عدد من الضباط وضباط الصف والجنود مع دور كل مجموعة وفقا لترتيب الحوادث، وهذا معناه ألا

تحدث مفاجأة عند وقوع الحادث، ولم يكن هنالك شيء مدبر أو منتظم بمعنى أن هنالك عددا مخصصا ومحددا له دور معين بحيث تتحدد الأدوار لكل فئة أو مجموعة، وفي هذه الحالات يمكن أن تخصص هذه المجموعات للحوادث، على أن تكون جاهزة ومدربة للقيام بأي عمل يوكل في ظروف تستدعي تطبيق اجراءات الدفاع المدني.

ب ـ انتقال مجموعة الحوادث الى مكان الحادث بالسرعة المطلوبة، وهي تعرف دورها الذي تؤديه وواجبها الموكول لها في مثل هذه الظروف، وعند الانتقال يجب أن تكون المجموعة مزودة بكل الأدوات المطلوبة والمساعدة للعمل فورا وبدون ابطاء، كما يفترض أن تكون هذه المجموعة على دراية كاملة بكيفية استعمال هذه الأدوات منذ وقت سابق، وهذا يساعد بالطبع عند الاستعمال على أن يتم فورا وبدون ابطاء للمعرفة الكاملة بالأدوات وكيفية استعمالها عند الحاجة وقد جاء دورها.

وأهمية كل ذلك أن عامل السرعة هو عامل هام في هذه الظروف، فلابد أن يكون الالمام كافيا من قبل حتى تتم السيطرة في أقل وقت ممكن وبالسرعة المطلوبة.

جـ ـ يقوم بعد ذلك الفريق بضبط الواقعة حسب ما يتضح من واقع الأحداث، وحسب تقديرهم لما هو أمامهم من احداث حتى تتضح الأمور وتعرف تفاصيل الحادث وخفاياه، وهذا يعتمد على مهارة وخبرة الفريق في العمل في مثل هذه الظروف، والدراية الكاملة بالساحة وما بها والتدريب الكامل والسابق للتعامل مع مثل هذه الطوارىء.

د ـ يجب وضع الأشياء التي يتم العثور عليها في حرز، وهذه نقطة مهمة يجب أن يلتفت اليها أفراد الفريق عند وصولهم وبحثهم، فيجب انتقاء الأشياء التي يعثر عليها ولها قيمة من أي وجه وأن توضع تلك المضبوطات في حرز كامل حتى لا تضيع أو تضيع معالمها أو تتداخل مع الأخريات وبعد أن يتم وضع تلك الأشياء في حرز تبدأ عملية معرفة ملكية كل منها، وبعد ذلك يجب أن تسلم الى من تثبت ملكيته لها مع اجراء التصرف القانوني في الأشياء التي لم يتم التصرف فيها وبما ان الشرطة عامة في الأحوال العادية تتصرف في المال المهمل وفقا للقانون فكذلك في حالة هذه الحوادث فانها تتصرف في الأشياء التي لم يتم التعرف على أصحابها بالطرق القانونية المنصوص عليها والمعمول بها في ذلك الوقت.

هـ ـ اذا كانت هنالك جثث فيجب حصرها ومعرفة هويتها بعد انتشالها وتنظيم وسيلة سريعة لنقلها للمراكز الصحية للاجراءات والسرعة هنا هامة لمنع انتشار الأمراض التي قد تنشأ في مثل هذه الظروف، ويجب أن يتم تنسيق كامل مع الجهات الصحية.

و ـ النظر في اسعاف المصابين إن كان هنالك مصابون وتحديد هويتهم وتصنيفهم حسب جراحهم ونقلهم بالسرعة المطلوبة لمراكز العلاج الميدانية أولا على وجه السرعة وينقل الى المستشفى من تستدعي حالته ذلك، وذلك مع توقع وجود وسائل المواصلات السريعة كالطائرات العمودية لنقل الجرحى والمصابين، وبعد الاسعافات الطبية الأولية يتم التحقق من شخصياتهم وهويتهم وإبلاغ ذويهم إن أمكن، ثم يتم بعد ذلك اثبات الخدمة الطبية التي أديت لهم.

ز ـ لاشك أن عمل الحواجز الواقية يعتبر أمرا أوليا إن استدعت الظروف ذلك لابتعاد الجمهور الفضولي من الاقتراب خوف الانفجارات أو الانهيارات الفجائية.

ح ـ البحث عن الأجسام المعدنية والأجسام الغريبة أو القنابل التي لم تنفجر والابلاغ عنها فورا بعد حصرها وتحريزها وابعاد الناس عنها وحراستها بعد الابلاغ حتى حضور الخبراء المختصين في هذا المجال.

ط - تستمر الفرقة الشرطية في عمل الحاجز حول مسرح الحادث وهو ما يسمى (بالكردون) أي تطويقه بسلك شائك أو غيره، ويستمر هذا الاجراء الى حين إكمال التحقيقات المطلوبة ورفع أية أنقاض إن وجدت أو رفع المخلفات التي قد تفيد في التحقيق في الحادثة نفسها.

ولا يقتصر دور الشرطة على الفرقة التي وصلت مكان الحادث، وتقوم بواجبها وانما هنالك مجال آخر وهو تنظيم أعمال حركة المرور في مثل هذه الظروف.

وهذا يتطلب أن يسبق ذلك تدريب رجال المرور على واجباتهم في الدفاع المدني، مثلا في أثناء حالات الغارات الجوية وهو تدريب مسبق هام حتى لا يفاجأ رجال المرور بالموقف ويحدث ارتباك في كيفية التصرف في مثل هذه الأحوال بالنسبة لتسيير عملية المرور، فيجب أن يكون التدريب كافيا في الظروف العادية للاستعداد لمثل هذه الظروف وكيفية التصرف بتصريف حركة المرور بدون ارتباك، وبالطبع فإنه في هذه الحالات لا بد من وجود ومعرفة طرق بديلة لبعض الطرق الرئيسية التي قد تكون عرضة للغارات أو الهجوم، ويقوم رجال شرطة المرور في أماكن الحوادث بالتصرف السريع بتحويل مسار الحركة الى الطرق الجانبية المعدة في الخطة لتسريب حركة المرور عليها عند حدوث الطوارىء وتعذر

استعمال الطرق الرئيسية المعروفة والمطروقة في الظروف العادية، كما أن على الشرطة أن تقوم باعطاء الأسبقيات في السير لعربات الدفاع المدني وعربات الاسعاف في المقدمة حتى تستطيع أن تنقل الجرحى، كما ان الشرطة يمكن في الحالات الاستثنائية ان تعطي ترخيصا لبعض السيارات للمرور في مناطق معينة متأثرة بالحوادث، ويتم ذلك حسب الظروف، هذا بالاضافة الى دورها في تسيير عربات الجمهور عامة بطريقة لا تعطل مصالحهم بقدر الامكان.

وعلى الشرطة دور بالنسبة للمارة في مثل هذه الظروف بالنسبة لتسهيل خطوط سيرهم وايجاد منافذ ومخارج لهم تتفق مع الموقف، كما أن على الشرطة أن تقوم بإخلاء الطرق من العربات المتوقفة ومن المواقف والساحات وتوزيعها الى أماكن بعيدة حسب ما يقتضيه الموقف الجديد.

ويمكن لشرطة المرور الاستعانة بشرطة النجدة واللاسلكي للمعاونة في تنظيم المرور وتسهيل دخول فرق الدفاع المدني الى أماكن الحوادث بالسرعة المطلوبة مع مراعاة الأولويات كما ذكر آنفا، ولاشك أنه لابد من تعزيز رجال المرور المنوط بهم عادة تسيير حركة المرور من حيث العدد والمتخصصين والعدة، كما أن شرطة المرور قد تلجأ الى استعمال لوحات المرور التوجيهية لتغيير مسار الحركة، وهي

لوحات ارشادية مؤقتة حسب ما يقتضي الموقف، وذلك بالنسبة للسيارات والمواطنين الراجلين.

كما أن للشرطة دوراً آخر عند استعمال قواعد التصرف في الدفاع المدني، وهو حصر عدد الذين يتم اخلاؤهم من مناطق سكنهم الأصلية نتيجة للحوادث الطارئة، وتشترك الشرطة اشتراكا فعليا في خطط الاخلاء وذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى المختصة كالبلديات والشئون الاجتماعية وغيرها، كما أن عليها المحافظة على النظام والأمن في مناطق التجمع الجديدة والمحددة كمحطات مؤقتة لبقاء المواطنين المرحلين وذلك خوفا من حدوث اضطرابات بينهم وانتشار حالة هلع وخوف وسطهم وخوفا من قيام حوادث نهب واعتداءات، ويتوقع في مثل هذه الحالات أن يستعمل بعض ضعاف النفوس فرصة الانشغال بالأحداث وما يصاحبها من اضطراب فيقوموا بأعمال نهب واسعة النطاق، وهذا يتطلب يقظة كاملة من رجال الشرطة في مثل هذه الأحوال، لذلك كان من واجب الشرطة المحافظة على النظام في مناطق الحوادث ومناطق التجمع الجديدة والمحافظة على حاجيات المواطنين وكل ممتلكاتهم.

وهنالك دور هام للشرطة في مثل هذه الظروف وهو القيام بالحراسات الضرورية بالنسبة للمرافق العامة خوفا من

التخريب الذي تزيد احتمالاته في مثل هذه الظروف، وكل ظروف الاضطرابات، فتقوم الشرطة بالتنسيق مع القوات النظامية الأخرى بحراسة المرافق العامة ابتداء بالاستراتيجية، وكذلك المنشآت الهامة، فتقوم بحراسة منشآت توليد الكهرباء والمياه والطاقة جميعها من محطات الخدمة البترولية ومثيلاتها، كما تقوم بحراسة الأماكن الهامة بالنسبة لشاغليها من المسئولين الأوائل في الدولة وقد تعزز الحراسة كما تهتم بحراسة المنشآت الأمنية كالسفارات فتعطي اهتماما خاصا، ومن الأماكن التي يجب أن تلقى اهتماما في الحراسة مخازن المواد التموينية الهامة، وتعزيز الحراسة على المناطق الجمركية وحراسة المناطق التي بها موضوعات ذات قيمة تاريخية أو ثقافية.

وأخيراً.. ولاشك في أن الشرطة تركز على مراقبة المشبوهين من كل اتجاه ومحاربة الاشاعات التي ستنطلق وآثار الحرب النفسية لحفظ الروح المعنوية عالية ومتماسكة.

ثانياً: في مكافحة الجريمة واكتشافها..

١ ـ مكافحة الشغب:

من أهم مسئوليات الشرطة والتي تقض مضجعها هي مكافحة الشغب وأداء دورها وتنفيذ عملياتها في أحوال الاضطرابات كالمظاهرات وأعمال العنف والشغب.

ولعل التحضيرات التي تجريبها الشرطة في بادىء الأمر قبل وقوع الشغب نفسه تلعب دورا في نجاح عمليات الشرطة في المكافحة، ومن هذه التحضيرات جمع معلومات كافية عن الشغب المحتمل وحجمه وطريق سير الموكب أو المظاهرة والمشتركين فيه كعناصر وقيادة وأسلحتهم إن كانت لديهم وأغراضهم وهدفهم من الموكب ووقت قيامه واستمراره ومدى التعاطف معه والتجاوب من أية جماعات لاتخاذ مايلزم حيال ذلك.

ولاشك أن الشرطة تحاول منع قيام المظاهرة أو الموكب الذي ربما يؤدي الى شغب، وذلك إما باستدعاء المنظمين وحثهم على عدم قيام المظاهرة أو الموكب وتنبيههم بعدم شرعيته والعواقب الوخيمة التي قد تنتج عنه، وهذا الأسلوب قد لا يكون مفيدا الا في حالات معينة ومرتبطة غالبا بالمواكب السلمية المحددة الأغراض والتي ينصاع قادتها لتوجيهات السلطة، ولكن اذا كان الأمر خارج نطاق منع قيام الأمر أساساً فلابد من العمل على مكافحة الشغب، وذلك بمحاولة تطويق ومحاصرة نطاق التجمع والتقليل من آثاره السلبية أو التقليل من أية خسائر مادية قد يسببها، وكل هذا يدخل أولا في نطاق عملية التخطيط لتنفيذ عمليات فض الشغب، وهذا التخطيط يشمل الدراسة الكاملة لسبب هذا التحرك الذي ربما يؤدي الى شغب، فلابد من دراسة المسببات لأهميتها في تحديد طبيعة

التجمهر وقضية المشتركين فيه وقادته وهدفهم، فالمظاهرات أو المواكب قد تكون لسبب سياسي وذلك نتيجة لاختلاف بعض الاتجاهات السياسية في منطقة واحدة أو قد يكون السبب دينياً أي أنه مرتبط بعامل ديني، تدعمه فئات من المجتمع تريد أن يسلط الضوء على قضية ما، أو يكون الدافع للتجمع اقتصادياً كحالات نقص في المواد التموينية أو ارتفاع أسعار بعض السلع الرئيسية أو غيرها وهذه قد تؤدي الى تذمر بين قطاعات كبيرة، وهذا التذمر من شأنه أن يؤدي الى تجمعات، فمواكب، فمظاهرات.. فشغب.

ومهما كانت أسباب الشغب فلابد من تحديده لأن ذلك سيساعد على وضع الخطط لمكافحته بالطرق المناسبة بعد معرفة أسباب التحرك ودوافعه، لأن الشرطة قد يمكنها الاتصال ببعض الجهات المسئولة التي قد تجد علاجا سريعا ولو مؤقتا للأزمة تتفادى به احتمالات الشغب، أي أن الشرطة يمكن أن تتدخل لمحاولة معالجة بعض المشاكل التي ربما تؤدي الى قلاقل.

قبل قيام ما يؤدي الى الشغب تقوم الشرطة بعد جمع المعلومات المطلوبة ـ والتي أشرنا اليها آنفا ـ بالاعداد الكامل لمكافحة الشغب وذلك يتطلب مسبقاً تدريباً كافياً وكاملاً في عمليات مكافحة الشغب، كما أن تخصيص فرقة معينة لهذا

الغرض وتدريبها التدريب الفني المناسب لعامل هام في نجاح عمليات الشرطة وليس التدريب فقط بل تزويدها بالمعدات الواقية والمؤثرة لتفريق القائمين بالشغب حسب الظروف المحلية.

يتم بعد ذلك إرسال فرق خفية لاستطلاع المناطق المحتمل قيام الشغب فيها، وذلك بقصد دراسة المنطقة على الطبيعة ومعرفة ظروفها وما يحيط بها وما يتواجد فيها وذلك بغرض زيادة حصيلة المعلومات التي تمكن من تنفيذ خطة العملية في أحسن الظروف، ثم تبدأ مرحلة دراسة الخطة مع الواقع الحقيقي للمظاهرة أو التجمهر وذلك بتعديل الخطة الجاهزة الى أخرى تخص المنطقة وتأخذ في حساباتها الواقع الملموس للحدث نفسه ومسرح وقوعه، وهذا بالطبع يشمل التجهيزات الفنية والادارية أيضا وتكاملها مع بعضها البعض وتتكامل كل هذه لتصل الى الخطة الأخيرة التي ستنفذ فورا وذلك قبل البدء في العملية نفسها.

وقبل الاقدام على العملية نفسها لابد من أعمال ميدانية احتياطية كوضع بعض الأفراد في أماكن متفرقة لجمع المعلومات، هذا خلاف القوة المشتركة بالطبع، وبعد ذلك لابد من تأمين الوحدات المختلفة والمنشآت الاستراتيجية ومصادر الماء والكهرباء القريبة من المنطقة التي يخشى وقوع الشغب

فيها، وتأمين كل الأماكن العامة. . الاستراتيجية القريبة من مكان الأحداث، ثم العمل على قيام دوريات متحركة في الأماكن المحيطة بالمنطقة المعنية والمناطق اللصيقة بها.

وقبيل بدء العملية يجب إقامة الحواجز التي يتطلبها الموقف الأمني حتى لا تترك كل الساحات مفتوحة لأفراد الشغب وبذلك يضمن قفل المنافذ عليهم الا تلك التي يراد تفرقهم منها، فتقفل الشوارع المؤدية للأماكن الهامة والحساسة والمنشآت الاستراتيجية واقامة الحواجز هو أمر يجب أن يعمل بكل روية وتفكير وتخطيط حتى يمكن تطويق الشغب في مناطق معينة عند اندلاعه.

واذا كان من المتعذر معرفة شخصيات المتظاهرين أو مثيري الشغب قبل بدايته فإنه ليس من العسير معرفة فئاتهم أو الى أية مجموعة ينتمون، ومعرفة مجموعتهم هذه لاشك ستساعد في وضع الخطة لمكافحة ذلك الشغب وذلك بدراسة طبيعة الفئة التي ينتمي اليها مثيرو الشغب وذلك بطبيعة الحال عادة ما ينضم بعض المارة للمواكب والشغب عند اشتعاله وهم ليسوا أصحاب قضية ولكن بعضهم يستهويه الموقف والآخر يريد استغلاله، ولكن عند الوصول الى مكان الشغب، اذا تعذرت المعلومات المسبقة، فيجب أولاً معرفة الشخصيات المكونة للشغب، وبالذات معرفة القيادة فيها، وذلك لأن

القيادة هي أهم فئة في التجمع وهي التي تحرض وتدفع الآخرين للشغب، لذلك كان الالتفاف حول القيادة أمرا مهما، وأن نجاح أغراض تجمعات الشغب من عدمه يعود الى مقدرة الذين يقودون ذلك التجمع، هذا وتشير كثير من قواعد تفريق التجمهرات غير المشروعة الى الاهتمام أولا بقادة مثيري الشغب، كما أن الاهتمام أيضا ينصب عليهم اذا استعملت القوة للتفريق فإن أول من يوجه له القوة هو القائد أو قادة الشغب، وهذا كله يشير الى أهمية معرفة قادة الشغب في بداية الأمر والتركيز عليهم.

ثم بعد ذلك. . يتم التركيز على العناصر الأصلية المكونة للشغب وهي التي خرجت أساسا منذ البدء مع الموكب، أي الأشخاص المكونين للموكب الأصلي، وتتم معرفة عددهم وشخصيات أكبر عدد منهم.

ثم بعد ذلك تتم معرفة المنضمين للموكب بعد خروجه وهم من المتفرجين والفضوليين أو الاستغلاليين للموكب، أي أن أسباب تحريك هذا الموكب لا تهمهم، بل قد لا يعرفون ذلك، لكن الفضول دفعهم الى الانضمام أو وجودهم في المسرح دفعهم للاشتراك، وآخرون يرون أن هذه فرصة يجب استغلالها للفوضى أو لارتكاب بعض الجرائم كالنهب أو الإحراق والتدمير مثلا.

والالمام بكل هذه الفئات يساعد كثيرا في ادارة عملية مكافحة الشغب اذ أن ذلك التصنيف يساعد على المعرفة الحقيقية لطبيعة التجمهر أو المنتمين اليه والمندسين فيه، فيسهل عملية فضه وتفريقه اعتمادا على هذه المعرفة.

وبعد تصنيف المشتركين في التجمهر يجب على مجموعة عملية مكافحة الشغب الا تعمد لاستعمال القوة مباشرة، ولكن يكون استعمال القوة كآخر شيء يتم اللجوء اليه بعد الاستعداد الكامل له.

ومن المبادىء المعروفة ألا تترك القوة المكلفة بالتفريق أمام التجمهر مباشرة حتى لا تفاجأ بمهاجمة المتجمهرين بل بمسافة بعيدة وعلى مرأى من التجمهر ليعرف جدية الشرطة في تفريقهم إن لم تفلح الطرق الأخرى، ويستحسن أن لا يكون عدد القوات مبالغا فيه بالنسبة لأغراض تفريق عدد المتجمهرين حتى لا يسبب ذلك استفزازا للمتجمهرين، ولكن القوة أيضا لا تكون صغيرة بحيث يمكن التغلب عليها، ويمكن أن تبقى الأعداد الأخرى من القوات بمكان قريب ويتم اللجوء اليها اذا استدعى الأمر ذلك، وهذا يعني وجود قوات مساعدة فوق عرباتها بأماكن قريبة من مكان الشغب لتساعد القوة المهاجمة عند الحاجة اليها، ولابد من مراعاة ان يكون الاتصال قائما بين كل فصائل القوات المتعددة هذه وبالذات مع قائد

القوة، ومع القوات الاحتياطية الأخرى التي يجب ان تكون موجودة داخل مركز الشرطة القريب من مكان الشغب.

وقبل أن تبدأ القوة الأصلية في الانتشار حسب الخطة الموضوعة تكون المعلومات قد تجمعت من القوة السرية أي الأفراد السريين الذين أرسلوا لجمع المعلومات عن عدد المتظاهرين، وأسماء القاعدة، وتنظيم التجمهر، وأية أسلحة يحملون وحالتهم النفسية، واتجاهات التجمع، وبعد ذلك يتم انتشار القوة وتوزيعها بطريقة تشعر المتجمهرين أن القوة ستلحق بهم بكل الطرق إن لم يتفرقوا بسلام وبدون استعمال القوة.

ويبدأ الاجراء الأولي بطرق تفريق التجمهر بأن يتحدث اليهم قائد القوة عن طريق مكبرات الصوت إن كان التجمهر سلميا، ولم يستعمل العنف حتى ذلك الوقت، وهنا يطلب اليهم التفرق وانه سيعطيهم الفرصة لذلك والا فإنه مضطر لاستعمال القوة.. ويجب إعطاء فرصة معقولة للتفريق لو حدث اذعان للطلب بالتفرق.

أما اذا رفض التجمهر التفرق أو أبدى ما يشير الى أنه لن يتفرق بعد إعطائه الفرصة الكاملة، وبعد التأكد من نية التجمهر على عدم التفرق فيمكن بعد ذلك إصدار الأمر باستعمال وسائل بعينها لتفريق التجمهر.

أولى هذه الوسائل قد تكون استعمال الغاز المسيل للدموع أو خراطيم المياه التي من شأنها أن تدخل المتظاهرين في ربكة وربما يحاول كل منهم الخروج من ساحة المواجهة، وان بعض الدول تستعمل القنابل المسيلة للدموع كوسيلة أولية لمحاربة تفريق المتجمهرين والبعض الآخر يستعمل خراطيم المياه لنفس الغرض، وعند استعمال القنابل المسيلة للدموع يجب أن يقذف بتلك القنابل من مسافة بعيدة في اتجاه الرياح على أن تقع في وسط التجمهر حتى يكون تأثيرها على أكبر قطاع من المتجمهرين ويجب التنبيه الى موضوع الرياح حتى لا يعود أثر القنابل على رجال الشرطة أنفسهم اذا كانت الرياح في اتجاه وجود أفراد القوة.

إن استعمال الغازات في فض الشغب له قواعده في كيفية استعمال القنابل وكيفية القبض عليها واطلاقها بعد جعلها جاهزة للانفجار، كما ان النوع المستعمل يجب ألا يكون قد فقد مفعوله بل مازال قوي التأثير مدرّاً للدموع، ويستحسن أن تكون لأفراد القوة أقنعة واقية من الغازات حتى لا تقع القوة نفسها فريسة للغازات.

إذا لم يتفرق التجمهر أو أظهر سلوكا ينم عن عدم التفرق فعلى القوة الموجودة أن تدخل في المرة التي تليها وهي استعمال القوة للتفريق كاستعمال العصي أو الأدوات الصغيرة

غير الجارحة، وهنا يتطب الأمر أن تقوم القوة بالهجوم على المتجمهرين والالتحام بهم، ويجب ان يراعى عند الهجوم عدم قفل كل المنافذ للمتجمهرين حتى لا يجدوا مخرجا لو أرادوا الفرار، فلو تم الهجوم من كل الجوانب فهنا يجد المتجمهرون أنفسهم محاصرين من كل الجهات، ولن يبقى لهم غير الدفاع اليائس في شكل هجوم شرس على القوات، وهذه حالة ليست في صالح القوة لأنهم لم يتركوا للمتجمهرين سبيلا غير الدفاع عن أنفسهم في شكل هجوم على أفراد القوة، لذلك لابد من ترك جبهات مفتوحة لترك المجال للمتجمهرين للهرب اذا أرادوا ذلك، واذا بدأ المتجمهرون في الهرب فمن الممكن متابعتهم لمسافة بسيطة فقط للتأكد من أنهم تفرقوا فعلا، والعمل على عدم تجمعهم مرة أخرى حتى لو في مجموعات، ويجب على القوة في عملية التفريق أن تقوم بذلك بكل حزم وصرامة وجدية، اذ ان عدم الجدية قد يؤدي الى عواقب وخيمة ليست في صالح القوة التي لا تأخذ مأخذ الجد، لذلك فانه من الأهمية بمكان أنه عند بداية تنفيذ العملية لابد من السرعة في تنفيذها وبحزم وجدية.

وفي أثناء تنفيذ هذه العملية يكون هنالك ما يسمى بفرقة القبض، ومهمة هذه الفرقة هي القبض على المشاغبين الذين لا يظهرون ميلا للتفرق، وأفراد هذه الفرقة ليس من

مهمتهم ضرب المتظاهرين أو استعمال أي نوع من الأسلحة، ولكن مهمتهم تنحصر فقط في السعي للقبض على أكبر عدد من المشاغبين الذين لا يودون الانفضاض، وكل من يقبض عليه يحمل الى عربة القبض المخصصة التي تتواجد على بعد، ويقوم بحراستها بعض الجنود الموكولة لهم هذه المهمة وهذا الاجراء يعكس للمتظاهرين جدية الشرطة في القبض على كل من تقع يدها عليه منهم اذا لم يتفرقوا، ولكن يجب ألا تكون طريقة القبض عشوائية على كل من يعترض سبيل الشرطة، ولكن يجب أن يكون ضد الذين يشتركون فعلا في الشغب بعد استعمال العصي وفرقة القبض وإن لم يتفرق المشاغبون وأبدوا عزما على عدم التفرق فلن يبقى بعد ذلك الا استعمال السلاح الناري بغرض تفريقهم، وهو آخر ما يلجأ اليه رجال الشرطة بعد فشل النداء بالتفرق وفشل استعمال القنابل المسيلة للدموع أو المياه وفشل استعمال العصي، فالسلاح الناري يبقى الملجأ الأخير بعد أن فشلت كل الطرق.

هنا. . يمكن لقائد فرقة الشرطة أن ينذر المتجمهرين أو مثيري الشغب مرة أخرى بأنه في حالة عدم تفرقهم فانه سيضطر الى استعمال السلاح الناري إن لم يتم التفرق فورا، وهنا اذا لم يتفرق المشاغبون وأبدوا سلوكا يؤكد اصرارهم على عدم التفرق، فعلى قائد القوة أن يأمر قواته أن تكون على

استعداد لاستعمال السلاح الناري، وبالطبع فان الأفراد الذين يحملون السلاح الناري يتم تحديدهم مسبقا قبل خروج القوة الى مسرح الأحداث، وعليهم أن يكونوا منتظرين خلف أفراد العصي الذين بدورهم يكونون خلف أفراد القنابل المسيلة للدموع، وهكذا يتم ذلك حسب دورهم، وعندما يأمر قائد الفرقة بالاستعداد لاستعمال النار فان ذلك معناه أن المشاغبين أصروا على عدم التفرق أو أن بعضهم بدأ الاعتداء على رجال الشرطة بعد استعمال الوسائل الأولية التي سبق ذكرها.

يجب عند إصدار أمر الضرب بالسلاح الناري أن يكون الأمر جادا باستعمال النار، ويجب أن تكون الذخيرة حية والا سيشعر المشاغبون أن الأمر لا يعدو أن يكون هزلا، لذلك لابد من الجدية، وعندما يصدر الأمر بالضرب يجب أن يكون بالذخيرة الحية كما يجب ان يكون هدف النار هم قادة المظاهرة أولاً، أي يجب أن يكون الهدف قادة التجمهر لأنهم العنصر الفعال في هذا التجمع، كمايجب أن يكون اتجاه النار نحو الساقين بغرض التعطيل، لأن هذا يؤدي الغرض، ويجب ألا يكون التصويب الى مكان قاتل في الجسم كالرأس والصدر، لأن الهدف ليس قتل المتظاهرين أو قادتهم بل تعطيلهم وكفى.... !!!

لذلك يجب أن توجه النيران الى سيقان المطلوب تعطيلهم، والأسلحة التي يجب أن تستعمل هي الأسلحة ذات

الطلقات المنفردة وليست سريعة الطلقات، وبالطبع فانه يمكن التحكم في البنادق منفردة الطلقات، وهذا يكون بإصدار التعليمات بأن يطلق كل فرد طلقة واحدة على اتجاه معين، ولا يسمح لأي فرد باطلاق طلقة أخرى الا بعد اصدار أوامر جديدة، وبعد معرفة أثر الطلقة الأولى، حتى لا يتم اطلاق النار بطريقة عشوائية وبدون تمييز وبدون عدد، وهذا يعني أن عدد الطلقات يجب أن يكون محسوبا والاطلاق عن طريق الآحاد حتى يمكن التحكم في النار، كما يتم التنبيه على أفراد الضرب بعدم الضرب في الهواء أو فوق الرؤوس بغرض التخويف، ولكن التأكد على الضرب منذ أول مرة على سيقان المتجمهرين . . وبالذات قادتهم.

بعد اطلاق الدفعة الأولى من الطلقات تتم مراجعة للموقف لمعرفة مدى أثر ذلك في تفريق المتجمهرين، واذا رأى قائد الفرقة أن الأمر يقتضي الضرب مرة أخرى فيمكنه أن يصدر الأمر بالضرب مرة أخرى وأيضا طلقة واحدة من المعنيين بالضرب بعد تحديد اتجاه اطلاق النيران، كما هي الحال في المرة الأولى ولكن اذا اتضح أن المتظاهرين بدأوا في التفرق منذ الطلقات الأولى يجب إيقاف الضرب فورا والعمل على اسعاف الجرحى والقبض على من يمكن القبض عليه، أما اذا أصر أفراد التجمهر على عدم التفرق، وظهر منهم ما يدل على ذلك يمكن هنا لقائد الفرقة أن يأمر بالضرب مرة ثانية، وفي هذه

الحالة تتبع نفس القواعد التي اتبعت عند الضرب في المرة الأولى، وتتخذ نفس الاجراءات بعد انتهاء عملية الضرب وذلك من قبض وإسعاف والتأكد من أن الشغب قد انفض.

اذا لم يتفرق المتظاهرون ومثيرو الشغب بعد استعمال السلاح الناري وبدا منهم تحدٍ ظاهرٌ بأن زاد هيجانهم وبدأوا في الاعتداء على أفراد القوة أو الجمهور، أو بدأوا في تخريب الممتلكات العامة أو الخاصة أو بدر منهم أي عمل تخريبي، كإشعال الحرائق واستعمال قنابل المولوتوف أو القنابل الحارقة، أو بدأ بعضهم باستعمال أسلحة كانت مخفية واذا بدا لقائد الشرطة في المسرح حسب تقديره للموقف أن الأمور أخذت تخرج من دائرة سيطرته، وأن قوة الشرطة الموجودة معه وبالاحتياطي لا تستطيع السيطرة الكاملة على الشغب يجوز لهذا القائد - بعد المشورة - الاستعانة بالقوات المسلحة.

واللجوء الى القوات المسلحة لا يتم الا بعد أن تستنفد الشرطة في مسرح الحادث كل الطرق المشروعة لتفريق التجمهر غير المشروع، وأن الأمر قد خرج من سيطرتها ولم تعد قادرة على معالجة الموقف الا بالاستعانة بالقوات المسلحة، وهذا يعني أن الموقف قد أصبح محرجا، ووصل مرحلة خطيرة وأصبح الوضع يتطلب التدخل المسلح من القوات المسلحة.

وحسب القواعد المعمول بها فإن القوات المسلحة لا تتدخل في الاضطرابات الداخلية الا اذا تم استدعاؤها لذلك، وبعد أن تفقد قوات الأمن الداخلي السيطرة على الموقف، وتدخل القوات المسلحة في هذه الظروف يتم عبر قنوات معينة فقد تقضي الأنظمة بأن يتصل القائد الموجود للشرطة بالقائد الموجود للقوة المسلحة وإحاطته علما بتأزم الموقف والحاجة لتدخل القوات المسلحة أو أن يتم ذلك عن طريق القاضي المختص، ولكن الاتصال يجب أن يتم في مستوى القادة في المنطقة وبالسرعة التي يتطلبها الموقف.

وعندما يطلب الى القوات المسلحة التدخل فإن قوة الشرطة يجب أن تنسحب وتترك الأمر للقوة العسكرية للتصرف حسب ماتراه، أي أن دور قوة الشرطة يكون قد انتهى وعليها أن تخلي الساحة للقوة العسكرية التي ستأخذ مسئولية التعامل مع الشغب، ويكون قائد القوة العسكرية هو المسئول عن فض الشغب حسب القواعد التي يعمل بها، ومما هو معروف فإن القوات المسلحة يتوقع أن تستعمل السلاح الناري اذا لم يتفرق الشغب، وهو وسيلتها الوحيدة مادام تدخلها أصبح ضروريا.

وحتى في حالة تدخل القوات المسلحة فإن دور الشرطة سيكون قائما في الساحات الأخرى التي يتم إجراء احتياطات أمن فيها خارج نطاق ساحة الشغب، وهي المسئولية المرتبطة

بحراسة المنشآت والأماكن العامة والاستراتيجية كمرافق المياه والكهرباء والتدقيق أكثر في هوية المقتربين من مثل هذه المنشآت، وعملية التأمين للمنشآت وغيرها ستستمر الى ما بعد تفريق الشغب والقضاء عليه.

٢ ـ تفتيش الأشخاص والأماكن والقبض على المجرمين:

إن الشرطة في عملياتها في مكافحة الجريمة واكتشافها يخول لها القانون ببعض الاجراءات التي قد تمس حريات الناس ولكن ذلك تحت ظل القانون.

الأشخـــاص:

فالقانون يعطي الشرطة الحق في تفتيش الأشخاص والأماكن، والتفتيش يعتبر جزءاً من إجراءات التحقيق بقصد الكشف عن خبايا الجريمة، أو لتأكيد بعض البيانات التي تم التوصل اليها.

وتفتيش الأشخاص يجب أن يكون مقيدا الى أقل حدود ممكنة وعندما يكون هذا الاجراء ضروريا، ومما لا خلاف عليه أن تفتيش الأشخاص مسموح به عندما تتم حالة قبض المتهم قبضا قانونيا أي عندما يتم القبض على متهم فانه يجوز تفتيش ذلك الشخص والبحث عن أية أسلحة عدوانية قد يكون المتهم يحملها لايذاء نفسه أو غيره أو البحث عن أية مواد أو وثائق قد

تعتبر بينة ذات فائدة في القضية أصل موضوع التفتيش، ويجب بعد التفتيش أخذ هذه الأشياء من الشخص المقبوض عليه، لذلك فان التفتيش في هذه الحالة يعتبر من توابع القبض.

ولكن.. قد يثور تساؤل عن سلطة الشرطة في تفتيش الأشخاص في غير حالات القبض، وهنالك الكثير من الحالات التي توقف فيها الشرطة أحد الأشخاص في الطريق العام وتقوم بإيقافه واستجوابه ثم تفتيشه في نفس المكان، وهذا يثير الكثير من التساؤل وعن قانونية الأمر أساسا، وهذا التفتيش من الشبهات المعقولة التي تشير الى أن الشخص الذي تم إيقافه يحمل أمورا مرتبطة بأية جريمة، وهذا يعطي مبررا لتدخل الشرطة وبالطبع فإنه في هذه الحالة فان السلطة التقديرية يجب ان يحسن استغلالها، ويستخدم الشرطي حسه المهني حتى لا يحدث تعطيل لمن لا شبهة حولهم، إن هذا الاجراء من قبيل الاجراءات المنعية والكثير من رجال الشرطة يرون أنه عمل مبرر ويجب الا يوضع أي حظر عليه، وأن يسمح للشرطة بمارسته لأنه قد يكشف عن جريمة لا يمكن كشفها الا بمثل هذا الاجراء، وبالطبع فان هنالك موازنة دقيقة بين حرية الفرد الذي قد لا يكون ارتكب أية جريمة وبين دواعي أمن المجتمع الذي يتطلب إيقاف كل مشتبه فيه وتفتيشه متى قامت الأسباب لذلك.

أما تفتيش الأماكن فيجب أن يكون ذلك محكوما بأمر من سلطة قضائية حتى يكون هنالك ضمان حماية لأي شخص يتم تفتيش مسكنه أو مكان عمله، فيجب على الشرطة أن تحمل اتهامها أو ما تراه سببا للتفتيش الى السلطة القضائية وتطلب التصريح لها بتفتيش المكان المعين بحثا عن أشياء معينة يحددها الطلب، واذا رأت السلطة القضائية وجاهة الطلب يمكنها أن توقع على أمر التفتيش الذي يجب أن يحدد ـ صراحة ـ المكان المقصود بالتفتيش والغرض منه مراد البحث عنه.

على الشرطة بعد الحصول على أمر التفتيش القضائي أن تقوم بالتفتيش وذلك بإبراز الأمر أولا لصاحب المكان أو ساكنه وذلك اطمئناناً على أن الأمر تم بطريقة قانونية صحيحة وبموافقة السلطات القضائية بعد اقتناعها، وعلى الشرطة قبل اجراء التفتيش أن تصطحب معها بعض الشهود لحضور عملية التفتيش، وذلك بغرض الشهادة فيما بعد بصحة التفتيش والتأكيد على ما تم ضبطه بالداخل، كما يطلب من ساكن المكان مصاحبة فريق التفتيش في عمله، وحضور كل العملية التي يجب ان تتم بحضوره متى كان ذلك ممكنا، ويجب على فريق التفتيش أن يبحث عما هو مسجل بأمر التفتيش الا اذا كان التفتيش عاما وهذا تأمر به السلطة القضائية في بعض الحالات ان لم يتم التيقن على وجه الخصوص من الشيء المراد

البحث عنه، وبعد انتهاء التفتيش يجب أن يتم تسجيل كل ما تم ضبطه في قائمة وتعرض هذه القائمة على ساكن المكان وتعرض أيضا على الشهود للتوقيع عليها بعد التأكد والموافقة، والغرض من كل ذلك الاطمئنان على قانونية عملية التفتيش وأنها تمت حسب أصول القواعد المعروفة والمقبولة قانونا.

والتفتيش كقاعدة عامة يجب أن يتم وفقا لأمر قضائي الا اذا طرأت ظروف تجعل من الحصول على الموافقة أمرا بالغ الصعوبة، أو قد يؤدي الى إجهاض العدالة، ففي حالة مطاردة الشرطة لأحد المتهمين وقيام ذلك المتهم بالدخول لأحد المنازل فإن الشرطة يجب أن يكون لها الحق في الاستمرار في المطاردة والدخول الى ذلك المنزل والبحث عن المتهم بدون الحصول على اذن بذلك، وذلك نسبة لعامل الزمن وعنصر المطاردة التي لا تسمح بمثل هذه الاجراءات التي يمكن أن تتم في الظروف العادية.

القبض هو حرمان من الحرية بطريق قانوني أو سلب للحرية عن طريق القانون، وبما أن القبض يمس حرية الأشخاص فيجب أن يحدد القانون بطريقة واضحة الظروف التي يسمح بها بالقبض، وذلك لأهمية الأمر وآثاره، والشرطة ليس لها سلطة القبض والحجز على شخص الا اذا كان هنالك مسوغ قانوني صريح لذلك الاجراء.

والقبض إما أن يكون بأمر كتابي من السلطات المختصة أو بدون أمر في حالات معينة يحددها القانون، وهي المرتبطة غالبا بكون المتهم مشتركا في ارتكاب جريمة يسمح فيها القانون بالقبض عليه، فالقانون يخول الشرطة أن يكون لها الحق في إلقاء القبض على أي شخص ارتكب جريمة أو يشتبه فيه لأسباب معقولة أنه ارتكب جريمة من الجرائم التي يجوز فيها القبض بدون أمر.

وهذا النوع من الجرائم يجب ألّا يكون مطلقاً بل يجب أن تحدد الجرائم بعينها، وهي غالبا الجرائم الخطيرة أو الجرائم التي تمس الأمن العام، والطمأنينة العامة والتي تتطلب اجراء سريعا كالقبض على الشخص الذي ارتكب الجريمة، والقانون غير ارتكاب جريمة معينة قد يشير الى حالات بعينها يسمح للشرطة بالقبض بدون أمر، وهي حالات ضرورية وطارئة يستوجب إجراء القبض بدون الرجوع الى أية جهة للحصول على إذن لذلك.. ومن أمثلة ذلك الشخص الذي ألغت المحكمة الافراج الذي صدر لصالحه من قبل وكان متهما في جريمة خطيرة، أو اذا وجد شخص يشتبه لأسباب معقولة أنه يدبر لارتكاب جريمة متى ما تبين أنه لا يمكن منع ارتكاب الجريمة الا بالقبض على الشخص المعني حتى ولو لم ترتكب الجريمة.

كذلك أي شخص هارب من العدالة ومطلوب حضوره أو ظهوره فيمكن القاء القبض عليه، ومن الحالات أيضا ما ذكر سابقا بخصوص الشخص الذي يوجد بحيازته مال يشتبه لأسباب معقولة بأنه مال مسروق أو يشتبه لأسباب معقولة أنه ارتكب جريمة تتعلق به، كما ان بعض النصوص تجيز امكانية القبض على أي شخص يعترض رجل الشرطة في أثناء تأدية عمله الرسمي.

وبالطبع هذه الحالات مع أية حالة يصدر فيها أمر صريح وكتابي من السلطات القضائية بالقبض على شخص معين يذكر أسمه في الأمر.

والأسباب الداعية للقبض قد تكون وقائية لمنع الجريمة قبل وقوعها وهذا في بعض الحالات التي تصل فيها معلومات معقولة بان هنالك جريمة او جرائم قد ترتكب، وانه لابد من اجراء وقائي وعمل احتياطات لمنع وقوع الجريمة أو الجرائم، فيلعب القبض هنا دورا هاما والكثير من حالات القبض يكون لضبط الجريمة بعد وقوعها، وهذا اجراء متعارف عليه عند اكتشاف الجريمة والمجرمين، وقد يكون الغرض من القبض هو حماية المتهم نفسه الذي يخشى على حياته من بعض الناس الذين لو وجدوه قد يفتكون به، كما أن القبض نفسه يلعب دورا هاما في تهدئة الخواطر في بعض الجرائم حيث يطمئن من

لحق بهم ضرر من جراء ارتكاب الجريمة أن العدالة ستأخذ مجراها وأنه سيقتص من أي شخص يثبت أنه ارتكب جرما، وهكذا تتعدد أسباب القبض، ولكن يبقى الأمر أن القبض يجب أن يظل محكوما بنصوص قانونية صريحة لأن حرمان شخص من حريته يجب ألّا يتم الا بمسوغ قانوني صريح ومنطقي.

ومن المبادىء الثابتة في عملية القبض أن يتم إخطار المتهم بأسباب القبض عليه، وهذا حق من حقوق المتهم أن يعرف سبب اعتقاله، اذ لا يعقل أن يعتقل ويقاد الى الحجز بدون أن يتم إخطاره.. لماذا اعتُقل..؟ والغرض من الإخطار هو أن يطمئن المتهم أن الاعتقال تم بناء على سبب مشروع، وليس اعتقالاً عشوائياً بدون مبرر، كما ان توضيح السبب للمتهم يعطيه الفرصة ليعرف موقفه من الاتهام وإخطار دفاعه على هذا الأساس، وبناء على هذه المعرفة.

بل إن بعض القواعد في الغرب تتطلب بمجرد القبض على المتهم أن يتم تعريفه بحقوقه وهو أنه ليس ملزما أن يقول شيئا، وأن أي شيء يقوله سيؤخذ ضده، وأن له حق إحضار محاميه لحضور استجوابه، وأن الشرطة لا يمكن أن تحضر له محاميا إن لم يستطع أن يكلف أحدا بذلك، وقد تفاوتت درجات هذه الحماية للمتهم (حتى لا يجرّم نفسه) من دولة الى أخرى.

وهذه الحماية مبنية على أساس أن المتهم يجب ألّا يجبر على أن يجرم نفسه بل على الدولة أو الاتهام أن يثبت الجرم ضده، ولكن المهم والثابت أن المتهم يجب على الأقل إخطاره بمجرد القبض عليه بسبب ذلك القبض حتى يكون على بينة من الأمر.

إن أهم أمر مرتبط بالقبض هو ألّا يترك المتهم في الانتظار أو تحت الحجز أكثر من المدة التي يحددها القانون، ويجب إطلاق سراحه متى زالت أسباب القبض ودواعيه.

ومن الأسباب المعروفة التي تبيح استمرار حجز المتهم هو الخوف من هروبه، أو إطلاق سراحه ربما يؤثر على سير التحقيقات في القضية التي هو متهم فيها، فالسببان المذكوران يعتبران عذرا مقبولا لابقاء المتهم تحت الاعتقال لفترة أطول، ولكن لابد من مراجعة أمر الانتظار هذا من فترة لأخرى، ويجب أن يكون ذلك تحت المراقبة القضائية للتأكد من شرعية استمرار الاحتجاز فيجب أن يعرض الأمر على السلطة القضائية بالموافقة على استمرار الحجز لفترة أخرى معينة بوقتها.

كل هذه الاجراءات الغرض منها أن يكون القبض تحت مظلة قانونية مستمرة ورقابة قضائية دائمة لأن القبض ولو أن له مبرراته الا أنه يعترض حقا هاما من حقوق الانسان، وهو مرتبط بحرية الفرد في التحرك وعدم الحجر عليه.

٣ - جمع المعلومات والمراقبة والسجلات الجنائية:

إن الشرطة وهي تقوم بدورها في مكافحة الجريمة تسعى الى ذلك بشتى الطرق التي يبيحها القانون للوصول الى ذلك الغرض، وسنتعرض باختصار في هذا المجال لبعض الأساليب التي تستعملها الشرطة في إجراء بعض عملياتها لمكافحة الجريمة.

جمع المعلومات:

إن الشرطة تعتمد اعتمادا كبيرا في عملياتها لمكافحة الجريمة على عنصر جمع المعلومات، وجمع المعلومات يعتبر رصيدا هاما للشرطة يساعدها في التحرك ويوضح لها الرؤية مما يسهل كثيرا تنفيذ العمليات.

والشرطة لا يمكن أن تقوم بأية عملية من عملياتها، ولا يمكن ان تديرها على أسس صحيحة وعلمية الا بعد جمع معلومات كافية عن هذه العملية والظروف المحيطة بها، والشرطة لهذا الغرض ترصد الكثير من الرجال والمال لأن نجاح الكثير من عمليات الشرطة يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات المسبقة المتحصلة من قبل بدء العملية.

ولابد من تنوير الأفراد المكلفين بجمع المعلومات عن العملية المراد تحقيقها وإخطارهم بكل الجوانب التي تهمهم في

عملية جمع المعلومات، والتركيز على أهمية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، والتي يجب أن تتحرى الدقة في جمعها حتى لا تحدث تضليلا في أثناء أداء العملية.

وجمع المعلومات يتطلب أفرادا يعملون بالزي العادي كالمواطنين وليس بالزي الرسمي، اذ أن ذلك سيفيد بالطبع المهمة وينكشف الأمر، وهؤلاء الجنود عادة ما يكونون مخصصين لهذا النوع من العمل لفترات طويلة، وان الأمر ليس مرتبطا بعملية واحدة ولكن يرتبط بأساس عمل الشرطة في مكافحة الجريمة، فيقوم أفراد هذا الفريق بعمل متواصل بحثا عن أية معلومات في مكافحة الجريمة في جميع ساحاتها مع تخصص بعضهم في مجالات معينة لدرايتهم وخبرتهم مثلا في جمع معلومات في مجال مكافحة المخدرات، وهذا الفريق يعنى بكشف عوالم ما تحت الأرض حيث أسواق المخدرات بكل أحجامها، وهؤلاء غير أنهم ربما يخصصون لمتابعة معلومات عن عملية معينة فهم عادة ما يكون نشاطهم مرتبطا بصفة عامة بجمع المعلومات عن أي نشاط في محيط تحرك المخدرات والمتعاملين معها.

أما في حالة تخصيص فرقة معينة للبحث عن معلومات ترتبط بعملية شرطية معينة فهذه تكلف على وجه التخصيص بالانطلاق والاختلاط مع الجمهور لجمع المعلومات التي تساعد في تنفيذ العملية التي تنوي الشرطة القيام بها.

إن الرجال الذين يكلفون بجمع المعلومات لا يتم اختيارهم الا عبر مقاسات معينة تؤهلهم للقيام بهذا العمل الذي يتطلب قدرات ومهارات معينة قد تختلف عن تلك التي للشرطي العامل بالزي الرسمي، كما يستحسن ان يكونوا من أولئك الذين استطاعوا في مناسبات سابقة التغلغل وسط الجماهير والعمل وسطها بدون اكتشاف أمرها، ومقدرتها على تعمد اخفاء الشخصية أو المهمة.. وهكذا.

كما أن الشرطة لا تعتمد فقط علي الجنود أو الأفراد العاملين بالقوة ولكن أيضا تعتمد على قوة خفية تعمل تحت الأرض وهي قوة المخبرين، والمخبرون لا يعملون بطريقة رسمية في قوة الشرطة، أي ليسوا أعضاء في قوة الشرطة، ولكنهم أفراد يعملون عن طريق التعاون مع الشرطة وذلك أنهم يقومون بمد الشرطة بمعلومات عن مواضيع ذات أهمية بالنسبة للشرطة، وهذه المعلومات قد يكون مقابلها جزاء من جانب الشرطة لهؤلاء المخبرين، وهذا الجزاء قد يكون نقديا أو في شكل خدمات وهذه القوة الخفية من المخبرين والذين يعملون في خفاء كامل يمثلون قاعدة هامة من قواعد العمل الشرطي في مجال جمع المعلومات.

وهؤلاء المخبرون لا يتقيدون بالقواعد المرتبطة بالعمل، والتي يتقيد بها الأفراد الرسميون، وهؤلاء المخبرون لا يحبون

أن يظهروا على السطح ولا يحبون أن ترتبط شخصياتهم بالمؤسسة الرسمية التي يعملون في خدمتها، ويبدو أن مرد ذلك الى أن أمرهم لو انكشف ربما يؤثر ذلك على عملهم مستقبلا أو حتى على مستقبلهم في الحياة الاجتماعية، كما أن المخبرين يحبون أن يتعاملوا مع أشخاص بعينهم في المؤسسة الشرطية أي لا يحبون التعامل الا مع فرد معين يرأسهم حتى لا ينكشف أمرهم، هذا الفرد في الشرطة هو الذي يكون حلقة الوصل بينهم وبين قوة الشرطة.

ومهمة هؤلاء المخبرين قد لا تختلف كثيرا عن مهمة الأفراد الرسميين، ولكن الاختلاف ينصب أساسا في عدم انتمائهم الرسمي لقوة الشرطة وعدم تقيدهم بقيودها ولوائحها، ولهم حرية حركة أكثر، وهم يؤدون عملهم هذا في جمع المعلومات والتبليغ عنها مقابل أجر أو جزاء معين.

كل المعلومات التي تجمع سواء من أفراد الشرطة العاملين وراء ستار أو من المخبرين الذين يعملون تحت الأرض، تجد طريقها الى مكتب معين حيث يجب أن يتم تصنيفها وقياسها وتحري صدقها ثم تحليلها للوصول منها الى نتائج معينة يمكن الافادة منها، أي أن المعلومات لا تقبل كما هي بمجرد وصولها ولكنها تخضع لتحليل كامل بعد حسابات وموازنات دقيقة، وهذا التحليل هام ليمكن الاستفادة القصوى

من هذه المعلومات، وذلك بربطها بوقائع معينة أو مقارنتها مع شبيهاتها بغرض الوصول الى تحليل مقبول.

وبعد تصنيف وتحليل المعلومات تدخل بعد ذلك في حسابات المسئولين المنوط بهم قيادة العملية الشرطية المرتبطة بهذه المعلومات والتي لاشك ستساعد كثيرا في توجيه سير الأحداث أثناء تنفيذ العملية.

المراقبة:

المراقبة هي جزء من عمليات جمع المعلومات أي أن بعض المعلومات قد يتم جمعها عن طريق المراقبة، والمراقبة عملية هامة تقوم بها الشرطة السرية التي تعمل في الخفاء بقصد جمع معلومات أو بقصد ضبط عمل معين له توقيت معين.

والمراقبة أنواع.. فهناك المراقبة الثابتة والمراقبة المتحركة.

فالمراقبة الثابتة: هي وجود الفرد الموكل اليه المراقبة في مكان معين، كما أن الشخص المراد مراقبته أو الحدث موجود أو مقيم في مكان معين ثابت، وبذلك يتمكن الأول من المراقبة على البعد، ويسجل كل الملاحظات بدون أن يسترعي ذلك انتباه الشخص المقصود مراقبته أو بدون إثارة شكوكه حتى تتم العملية بطريقة طبيعية، ويجب على الفرد المكلف بالمراقبة أن

يترك مسافة معقولة بينه وبين الشخص المراد مراقبته، وهي مسافة تمكنه من الرؤية والملاحظة الجيدتين بدون أن يكون في موضع يكشف فيه نفسه حتى لا يتم افساد العملية.

وقد يكون تسجيل المعلومات عن طريق المراقبة إما بالملاحظة أو التسجيل أو التصوير أو استعمال أية أجهزة الكترونية تمكن من التقاط ما يدور وما يجري بدون أن ينكشف الأمر. . خصوصا بعد أن تعددت أخيرا أجهزة التنصت، وهذه تساعد كثيرا في نتيجة عملية المراقبة.

أما المراقبة المتحركة: هي تحرك الشخص المكلف بالمراقبة وراء الشخص المراد مراقبته، أي أن طرفي المراقبة في حركة دائمة، وقد تتم هذه المراقبة من داخل السيارات أو بالدراجات البخارية أو بالأرجل، ولكن بأي طريق لابد من الاحتفاظ بمسافة معقولة بين الطرفين ليتجنب عدم كشف هوية الشخص المكلف بالعمل أو كشف عمليته، والقواعد تقتضي إن كانت المراقبة بالسيارة أن تكون سيارة الشخص المكلف بالمراقبة، وراء سيارة الشخص الآخر مباشرة لكن يجب الاحتفاظ بمسافة معقولة وأن يترك بينهما سيارة ثالثة حتى لا يلاحظ الطرف المراقب عملية تتبعه، كما أن الشخص المكلف بالمراقبة يجب ألا يستعمل نفس وسيلة المواصلات التي يستعملها يوميا ان كانت المراقبة مستمرة لفترة طويلة، كما عليه أن يغير كثيرا من مظهره

وملبسه وطريقته من وقت لآخر حتى لا تتم مراقبته هو على شاكلة واحدة تؤدي الى كشفه، كما أن الشخص المكلف بالمراقبة يمكن أن يستعمل كل الأدوات التكنولوجية الحديثة والتي جاء ذكرها آنفا لتساعده على أداء مهمته بالسرعة والدقة المطلوبتين.

هنالك نوع من المراقبة يكون القصد منه ضبط حادثة معينة أو ضبط شخص وهو في حالة تلبس كاملة، وفي هذه الحالة فإن المراقبة لا يتبعها تجميع المعلومات فقط بدون معرفة أو دراية الشخص المقصود، وانما قد تنتهي المراقبة بالقاء القبض على الشخص المراد مراقبته بعد التأكد من أنه متلبس بارتكاب الجريمة وأيضا في هذا المجال فان الأجهزة الحديثة الخاصة بالتنصت والتسجيل والتصوير والفيديو وما يشابهها تكون ذات فائدة عظمى في مثل هذه العمليات، والتي يهاجم البعض فكرتها على أساس أخلاقي، وهي تنتظر وتتربص بالشخص حتى يرتكب الجريمة ثم يتم القبض عليه، والمهم أن حالة المراقبة هذه كثيرا ما تؤدي الى إدانة شخص معين بعد ضبطه متلبسا نتيجة لمراقبته فترة طويلة وبالذات في قضايا المخدرات وتسليم الوثائق السرية وغيرها من العمليات المشابهة.

السجلات الجنائية:

السجلات الجنائية هي وثائق تحفظ فيها المعلومات الجنائية الخاصة ببعض الجرائم والمجرمين المعتادين، وهي تهتم بطرق ارتكاب الجرائم ومعلومات عن بعض المجرمين وبالذات أصحاب السوابق منهم، وهي تضم بصمات الأيادي لهؤلاء المجرمين ووصفا كاملا لهم ولسماتهم وربما صورهم ومعلومات كافية عنهم ونشأتهم وتاريخهم وطريقة ارتكابهم للجريمة، وهي جزء هام من المعلومات يساعد كثيرا عند محاولة البحث عن الكشف عن جرائم لاحقة.

ولكن.. كل هذه المعلومات يتم وضعها في السجلات الجنائية بطريقة منظمة وفنية بحيث يتم تصنيف هذه المعلومات بطريقة علمية ترتيبها أيضاً وأسبقيتها حتى يسهل بعد ذلك استعمالها إن دعت الحاجة ويسهل الاهتداء على بعض الجناة عند وقوع جرائم مماثلة.

أيضاً تضم هذه السجلات معلومات رقمية عن الجرائم المبلغة والتي وصلت لعلم السلطات، وتوضع هذه المعلومات عن الجرائم وتصنف حسب عددها وحجمها ومكان ارتكابها توقيتها والمتهمين وأعمارهم وعملهم وجنسية كل منهم، والضرر الذي نتج من الجريمة والآلة المستعملة في الجريمة إن كانت هنالك آلة.

وكل هذه المعلومات ـ جرت العادة ـ أن تحفظ في سجلات ورقية بطريقة منتظمة ومرتبة لسهولة الرجوع اليها، ولكن مع التقدم العلمي فإن استعمال التكنولوجيا الحديثة سهل مثل هذه المهام، فاستعمال نظام المايكروفيلم أو العقل الالكتروني اعتبر أمراً هاماً في مجال حفظ السجلات الجنائية، والمعلومات الجنائية، حيث تقوم هذه الآلة الحديثة بتخزين أكبر كمية من المعلومات بداخل العقل الالكتروني بدون عناء كبير بل تزود العقل الالكتروني بالمعلومات المطلوبة وتخزينها به بالطريقة المراد حفظها، ويمكن بعد ذلك الرجوع لها بسهولة في أي وقت وبسرعة فائقة، وبتأكيد على صحة ما يوضحه العقل الالكتروني ان الاحتفاظ بالسجلات الجنائية في سجلات ورقية ستكون عرضة للضياع والتلف والفقدان، وهذا لن يحدث لو تم استعمال العقل الالكتروني في حفظ وتخزين كل هذه المعلومات الجنائية القيمة، وكل ما في الأمر هنا ان طريقة حفظ هذه المعلومات تختلف بأن تحفظ في داخل هذه الأجهزة العملية وهي أكثر أمانا، ولكن المعلومات نفسها ستبقى كما هي وكما يراد لها، ويمكن الاحتفاظ بها لأطول فترةممكنة، ومهام التسجيل الجنائي متعددة وهامة، فأول هذه المهام ماهو مرتبط بحفظ مانسميه بالاحصائية الجنائية، والاحصائية الجنائية هي احصائية توضح عدد وحجم واتجاه الجرائم المبلغة للسلطات في فترة معينة تغطيها الاحصائية.

وهذه الاحصائية قد تكون يومية أو شهرية أو سنوية، ولكن الاحصائية الجنائية معيبة في أنها لا تعكس النسبة الصحيحة للجريمة في المجتمع في الفترة التي تغطيها الاحصائية ولكن تعكس فقط ماوصل لعلم السلطات من بلاغات، وهذا بالطبع يعني أن هنالك عددا غير معروف من الجرائم تقع ولكنها لا تصل الى علم السلطات، لذلك لا يتم تسجيلها لجهل السلطات عنها.

والجرائم كلها لا تصل الى علم السلطات لعدة أسباب منها:

جهل الأطراف أن هنالك جريمة ارتكبت أو لأسباب اجتماعية متعلقة بالشرف أو بالثأر لا يتم الابلاغ عن الجريمة، أو لتراضي الطرفين المشتركين في الجريمة أو لأي سبب آخر يدعو لاحجام البعض عن التبليغ عن الجريمة، لذلك فإن الاحصائية تكشف لنا ما يصل الى علم السلطة من الجرائم لذلك فإن الاحصائية بهذا الوضع ولو أنها غير صادقة تماما لكنها بلاشك تعطي مؤشرات معقولة لحجم واتجاه الجريمة في المجتمع كما أنها الوسيلة الوحيدة التي نستطيع أن نقيس بها المد الاجرامي في أية منطقة، والاحصائية الجنائية هذه يتم الرجوع اليها من عدة جهات رسمية وغير رسمية لمعرفة حجم واتجاهات الجريمة ووقوعها ومرتكبيها وأية معلومات متعلقة بالجريمة أو المجرم.

والتسجيلات الجنائية قد تفيد في معرفة طريقة ارتكاب الجريمة فيتم الاحتفاظ بمعلومات عن الطرائق التي تم بها ارتكاب بعض الجرائم، وهذه يتم الرجوع اليها في حالة وقوع جريمة لم يكشف عن مرتكبيها وذلك بغرض مقارنة طريقة ارتكاب الجريمة، وأي المجرمين اعتاد ارتكاب الجرائم بالطريقة المعينة، وهناك اعتقاد معقول أن بعض المجرمين يرتكبون جرائمهم باستعمال طرق ووسائل معينة ولا يميلون الى تغيير هذه الطرق التي اعتادوا عليها لذلك فان تسجيل طرق ارتكاب الجريمة والاحتفاظ بها سيساعد كثيرا في الحالات اللاحقة للمقارنة وهذه الطريقة ربما تؤدي الى اكتشاف المجرم بعد معرفة طريقته من السجلات الجنائية أو المعلومات الجنائية المحتفظ بها.

ان الأقسام الهامة في مركز المعلومات الجنائية، قسم تحقيق الشخصية، وفيه يتم الاحتفاظ ببصمات المجرمين الذين تمت محاكمتهم أو الذين كانون متهمين في بلاغات سابقة لذلك اذا كان الجاني مجهولا وترك بصماته على مسرح الجريمة فيمكن الوصول الى شخصيته لو كان قسم التحقيق يحتفظ ببصمات سابقة له أو لو تم حجزه ضمن بعض المشتبه فيهم، والاحتفاظ بالبصمات لا يفيد في اكتشاف شخصية المجرم فقط بل يفيد ايضا في حالات وجود جثث غير معروفة الهوية وهنا يمكن أن

يتم التعرف على المجهول من الجثث بعد رفع البصمات ومقارنتها مع المخزون من البصمات، لذلك فان طريقة مضاهاة البصمات تفيد كثيرا في الكشف عن صاحب البصمة المراد معرفته.

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة أجهزة حديثة لأخذ وتصنيف البصمة ومقارنتها، وهي على خلاف الطريقة التقليدية، وهي أشبه بتصوير البصمة ثم تصنيفها ويمكن حفظها أيضاً عن طريق الآلات الحديثة وكذلك فإن طريقة المقارنة لم تعد بالطرق التقليدية وانما تطورت الأجهزة التي يمكن بها اجراء المقارنة بالسرعة المطلوبة وبطريقة أكثر دقة.

كما أن مركز المعلومات الجنائية يحتفظ بسجلات عن الأشخاص أنفسهم من ذوي النشاط الاجرامي، أي تسجيل مراحل نشاطهم وتاريخهم الاجرامي وجرائمهم المرتكبة، وتسجل سوابقهم بتوضيح كيفية النشاط الاجرامي، وتاريخه، وأسبقياته، والأسماء المختلفة للشخص المتهم ان كان له أكثر من اسم، ومكان عمله، وسكنه، وأماكن تردده، وأصدقائه وجلسائه، والمكان الذي يقضي فيه معظم أوقات فراغه وهواياته، ومعتقداته، وسلوكه .. وهكذا.

ولكل شخص ملف خاص به تسجل فيه كل هذه المعلومات، كما قد توضع صورة له للمزيد من التعريف، وهذا

السجل يعتبر سريا ولا يكشف لأي شخص الا للمحكمة، ويمكن الاحتفاظ به لأطول فترة حسب ما يسمح القانون الذي ينص في بعض المرات على الاحتفاظ بمثل هذا السجل لفترة معينة، ثم تتم إبادته.

إن مركز المعلومات يشمل أيضا تسجيلا للأموال المسروقة أو المفقودة أو التي تم العثور عليها بدون معرفة صاحبها، وذلك بتسجيل عددها وتصنيفها وحجمها ووزنها وثمنها ووصف كامل لها وتوضع لها بطاقة حتى يتم التعرف عليها.

وأهمية هذا التسجيل أو الاحتفاظ هو مقارنة الأشياء المضبوطة أو التي تم العثور عليها مع أوصاف الأشياء المبلغ عنها بالسرقة أو بالفقدان، وهذا قد يؤدي الى الوصول الى حقيقة المال المفقود أو المسروق.

ومن السجلات الجنائية الهامة ما يسمى بالنشرة الجنائية وهي نشرة دورية يصدرها مركز المعلومات إما الى أقسام الشرطة المختلفة للبحث والافادة عما تحتويه النشرة أو قد تكون النشرة موجهة للجمهور عامة، وذلك بغرض المساعدة في القبض أو الاستدلال أو المساعدة على كشف مال مسروق أو شخص مفقود، فاذا كان هنالك شخص هارب فان النشرة

الجنائية توضح اسمه وأوصافه وصورته، فلربما تساعد على مساهمة الجمهور في البحث عنه والقبض عليه، كما أن الشخص المفقود الذي لا يعرف مكانه فان النشرة الجنائية تعطي معلومات كافية عنه وأوصافه وصورته إن وجدت بغرض الإبلاغ عنه اذا عثر عليه أي شخص أو الافادة بمعلومات ربما تؤدي للعثور عليه.

كما أن النشرة تتضمن أوصافا للمال المسروق ووصفه ونوعه كالذهب أو الجواهر مثلا، والغرض هو طلب مساعدة الجمهور للابلاغ عن أية معلومات تفيد في العثور على هذا المال المسروق، كما أن النشر قد يجعل الجاني مترددا في التصرف في المسروق.

كما أن قسم السجلات الجنائية يعد صحيفة سوابق لكل شخص مقدم للمحكمة والغرض من هذه الصحيفة التي توضح كل سوابقه الجنائيه هو أن تقدم للمحكمة اذا تمت ادانة الشخص لنتعرف على سجله الجنائي السابق ولتستطيع تقدير العقوبة المناسبة على ضوء هذا السجل ويشترط ألّا تقدم صحيفة السوابق للمحكمة الا اذا تمت ادانة الشخص، وذلك لمنع التأثير على المحكمة في قراراتها بإدانة أو براءة المتهم، كما أن المحكمة نفسها لا تنظر في صحيفة سوابق أي متهم الا بعد ادانته حيث سيساعدها هذا في تقدير العقوبة المناسبة.

إن احتفاظ الشرطة بمركز المعلومات الجنائية يعتبر اداة هامة من أدوات الكشف عن الجريمة ومعاملة المذنبين والافادة في حالات كثيرة تساعد الشرطة في أداء أعمالها، والنظام الذي تتبعه الشرطة قد يحدد مستويات التسجيل والحفظ للمعلومات، وهنالك من يحتفظ بالسجلات الجنائية في مستويات محلية، ولكن من الأهمية بمكان الاحتفاظ بمركز للمعلومات الجنائية على نطاق مركزي بحيث يصبح مركزا تتجمع فيه المعلومات من كل أقسام الشرطة المختلفة، وبذلك يكون مستودعا للمعلومات ويمكن بعد ذلك الاستعانة به عند طلب أي قسم من الأقسام عند الحاجة، ولكن لابد من التركيز على أهمية استعمال العقل الالكتروني وكل المستحدثات الالكترونية في هذا العمل الدقيق والحساس والهام.

كما أن مركز المعلومات الجنائية لا يستطيع أن يؤدي عمله بكفاءة ويكون مفيدا الا اذا تم تزويده بالمعلومات المطلوبة وباستمرار، ويتم تزويد هذا المركز من كل أقسام الشرطة المختلفة ومن المحاكم بعد المحاكمات، ومن المؤسسات العقابية والاصلاحية ولكن تبقى أقسام الشرطة كأهم مصدر للمعلومات.

الفصـــل الثالـث

الادارة العامـــــة

سيتطرق هذا الفصل الى الحديث عن الادارة العامة بصفة عامة ثم ادارة الشرطة بصفة خاصة والمبادىء الحديثة في إدارة الشرطة.

ولكن. . ! ماهي الادارة العامة في بادىء الأمر؟ لقد اختلف الكثيرون في تعريف الادارة العامة، وجاء هذا الاختلاف من دولة الى دولة ومن نظام الى نظام، ولكن مجمل القول أنها إدارة نشاط أية مؤسسة والقواعد التى توضع لادارتها، وهي عملية نشطة مستمرة، ويكون مسئولاً عنها القائد الاداري المناط به تحريك النشاط، وذلك من خلال عمليات تدخل في نشاط الادارة العامة، كاتخاذ القرار والتنظيم والاشراف والتنفيذ والمتابعة ثم التقويم للنتائج.

وقد عرف أحد علماء الادارة بأنها «النشاط الموجه نحو توفير التعاون المثمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية، المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة».

أما كلمة عامة . . فيقصد بها رسمية أو حكومية أي التي تختص بالادارة الرسمية للمؤسسة الحكومية، والادارة العامة قد تعني تنفيذ السياسة العامة للدولة في المؤسسة المعنية.

والادارة علم حيث أنها تعتمد على خطط البحث العلمي في بعض مجالاتها العامة، وذلك على سبيل المثال في مجال التخطيط والتنظيم والعلاقات الانسانية وعملية اتخاذ القرارات، ولقد اتضح فعلا أهمية البحث العلمي في هذه المجالات للوصول للنتائج المرجوة، ولكن بالطبع هناك من يقول ان الأساليب العلمية لا يمكن أن تنطبق على كل مواضيع الادارة بمثل الدرجة والطريقة التي تنطبق بها على العلوم التطبيقية، فموضوع الادارة لايمكن أن يخضع لقوانين أو أسس عامة غير قابلة للتغيير.

وهنالك من يقول إن الادارة فن، فبينما يستخدم شخص بعض الطرق، وتوصيل تلك الطرق المستخدمة الى نتائج معينة عن طريق استخدام الخبرة أو الفن، وهذا الفن قد يقوم على الخبرة والمعرفة، والادارة بصفتها الفنية تهدف الى تنفيذ السياسة الموضوعية وتعمل في إطار ظروف وعوامل اجتماعية وحضارية معينة.

وتعنى الادارة كذلك بالعنصر البشري في التنظيم، وهذا تحكمه قيم وعادات وتقاليد مختلفة تتطلب أحيانا طرق غير

علمية وغير موضوعية للتعامل، ومن ثم تتطلب فنا خاصا ودراية لفهمها والتجاوب معها.

ولو أن الادارة هي علم في المقام الأول، لكن هذا العلم وحده لا يكون كافيا للنجاح في العمل الميداني ويمكن للاداري أن يزيد خبرته بتعرضه للمواقف العملية المختلفة في الميدان فهي التي تكسبه المهارة والفن الاداري.

إن الادارة العامة تهدف الى أداء خدمات عامة، ويقال إن تقويم العمل الحكومي يكون على أساس رضاء الجمهور المستفيد من خدمات المؤسسة، لذلك فإن العلاقة بين الجمهور والشرطة مثلا تعكس مدى رضاء الجمهور عن أداء الشرطة، وقد يكون هذا بمثابة قياس حرارة «تيرمومتر» لأداء الشرطة ولو أن البعض يرى أن علاقة الجمهور بالشرطة تظل دائما متوترة الى حد ما لطبيعة عمل الشرطة وتعاملها مع الجمهور الذي كثيراً ما يبدى عن عدم رضائه عن خدمة الشرطة، كما أنه من ناحية أخرى فإن معرفة حقيقة رضا الجمهور ليس أمراً سهلا لأن المقياس ليس ثابتا ولا يعتمد عليه كثيرا لقياس درجة الرضا.

إن الادارة علم متعدد الجوانب، وهو يلم بأطراف عمل المؤسسة من جوانب عدة، فهو الذي يحدد طرائق رسم

السياسة العامة للمؤسسة، كما أنه يتناول موضوع التخطيط، وهو من أهم الجوانب التي يهتم بها علم الادارة، والتخطيط يرمي الى التفكير في المستقبل للوصول الى النتائج المرجوة، وقد يكون التخطيط نوعا من التنبؤ المبني على أسس علمية وواقعية ويعمل بناء على حسابات دقيقة وإمكانات متوفرة، وأهمية التخطيط تتمثل في أنه يتم ليقود العمل التنفيذي بعد ذلك، أي أن نجاح التنفيذ والوصول الى الغايات المرجوة يعتمد الى حد كبير على دقة التخطيط الذي يحدد تفاصيل وأسلوب التنفيذ، والواقعية أهم ما في عملية التخطيط، أي أن التخطيط يأخذ في حساباته الواقع الاقتصادي والاجتماعي الموجود، ومادام الأمر كذلك فان واقعية التخطيط هذه من شأنها أن تولد تنفيذا واقعيا يتم بأسرع وقت وبأقل النفقات بدون إنقاص في النوع، كما أن ذلك سيضمن التنفيذ وما سيترتب على التنفيذ من إنتاج مثلا، وهو الوصول للنتائج المرجوة.

ويلاحظ أن المؤسسات مهما كانت صلتها أصبحت تعطي أهمية قصوى للتخطيط لأنه يمثل أحد الأعمدة الهامة لنجاح عملياتها، وهذا معناه أن المؤسسة لابد أن تتخذ لها منهجا لادارة عملياتها، وهذا المنهج يتطلب وجود اخصائيين في فن التخطيط، ولهم الالمام الكافي بالظروف المحيطة بالمؤسسة حتى يمكن التخطيط على أساس واقعي سليم، لذلك تقدر

المؤسسة على رسم برامجها المستقبلية بخطط دقيقة وواقعية وذلك لتحقيق أهداف محددة لها وفي وقت زمني معين.

وعلم الادارة غير اهتمامه بالتخطيط يهتم أيضا بالتنظيم داخل المؤسسة، وفي المؤسسة الرسمية فان التنظيم يهتم بالهيكل المكون لها، ويشكل هذا الهيكل العلاقة والمستويات المختلفة داخل المؤسسة، ويهتم التنظيم بتوزيع الأعباء والاختصاصات ووضع هياكل العمل مع تحديد عمل كل وظيفة في المؤسسة.

والتنظيم يقتضي أن تكون المؤسسة مصممة على شكل هرم له قاعدة عريضة تضم الوحدات التنفيذية، ومن هذه القاعدة تتصاعد المسئوليات في التكوين الهرمي المتدرج لأعلى في شكل أقسام وإدارات حتى قمة هذا التنظيم حيث توجد القيادة في شخص يمارس السلطة الكاملة بالمؤسسة، وداخل هذا التدرج نجد الاختصاصات محددة على كل المستويات، ومع الاختصاصات نجد تحديدا للسلطات والمسئولية وهذا التنسيق في المسئوليات يهمل العمل وتتحقق فاعليته.

ولكن هذا التنظيم ليس جامدا، ولكن قد تظهر الحاجة الى اعادة التنظيم بعد ظهور متغيرات أو عوامل جديدة، وهذه المتغيرات والعوامل لابد معها من اعادة النظر في التنظيم السابق حتى يأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات الجديدة لأن التنظيم السابق بني على أسس وقواعد كانت موجودة من قبل،

ولكن التغيير الذي حدث استوجب تبعا لذلك اعادة النظر واعادة التنظيم، وهذا أمر يدل على حيوية العمل الاداري، فالديناميكية هامة والجمود والثبات على شيء واحد سيعطل أي تطوير في العمل لأن التطوير يتطلب تنسيقا أفضل ونظرة أكثر واقعية على ضوء أية متغيرات جديدة.

وهناك خلاف فيما اذا كان للتنظيم أسس وقواعد يعمل بها، أي هل هو علم له قواعد ومبادىء ثابتة يقوم عليها التنظيم أم أن الأمر متغير حسب الظروف، ولو أن موضوع نظرية التنظيم مازال شيئاً مثبتاً الاّ أن هناك أموراً اتفق على الاسترشاد بها عند وضع التنظيم حتى يأتي محققا للفاعلية المطلوبة، ومن أمثلة هذه القواعد المتفق عليها نظام القيادة، أي لابد من وجود قيادة واحدة للمؤسسة لأن تعدد القيادات يضر ضرراً بليغاً، وأن هنالك قنوات للتسلسل من القيادة الى مادون ذلك من المسئولين، وتوضيح العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين بشكل واضح كما أن هنالك تحديداً واضحاً لسلطة كل رئيس أو رئيس أدنى منه درجة، وهذه السلطة المحددة يمارسها الشخص المعني فقط الا في حالة التفويض، أي أن الرئيس يفوض بعض سلطاته الى من هم دونه لوضعهم في مكان يسهل تنفيذ العمل بمرونة أكثر مع بقاء المسئوليات واضحة بالنسبة لكل مسئول وكل درجة، كما هو أيضا هام أن

تحدد قواعد معينة للعمل، وعرفاً يتبعه الجميع مع اعفاء البعض من صلاحيات التصرف، أي السلطات التنفيذية في بعض الظروف.

وعلم الادارة يهتم بموضوع آخر هام وهو القيادة، وأهمية القيادة تجيء من أنها هي الواضعة للسياسة والمنفذة لها والمراقبة لذلك التنفيذ، ويقال ان نجاح أية مؤسسة يعتمد على قيادتها، لذلك يهتم علم الادارة بحسن اختيار القائد ويعتبرها مسألة بالغة الأهمية لما لها من أثر في المؤسسة ونجاحها، لذلك يتحدث علم الادارة عن صفات معينة للقائد لابد من توافرها حتى يستطيع أن يتحمل مسئوليات القيادة ومنها اتخاذ القرارات الصعبة والخطيرة وتحمل مسئولية تنفيذ تلك القرارات ومتابعتها، لذلك نجد أن علم الادارة يهتم بتنمية مهارات القيادات بعد اجتياز اختبارات المرور لذلك المنصب الهام.

ويتوسع علم الادارة في وصف القيادة ومقوماتها وماهيتها والخواص المرتبطة بها ودور القيادة في الظروف المختلفة وفي الظروف العادية، وموضوع القيادة له مكان منفصل ومفصل في هذا البحث.

وعلم الادارة لم يهتم بالقائد كوظيفة فقط مع تحديد أشكالها ووصفها، بل اهتم بوظيفة هامة من وظائف القائد

وهي اتخاذ القرارات، ذلك أن اتخاذ القرار من أصعب وأخطر مهام القائد، بل يعتبر اتخاذ القرار أهم عنصر في عمل المؤسسة.. لذلك نجد أن علم الادارة اهتم بالقيادة لأنها هي التي تتخذ القرار.

وعلم الادارة يؤكد أن عملية اتخاذ القرار من أصعب المهام لأنها في آخر الأمر ماهي الا عملية اختيار بين بدائل عدة بل قد تكون كلها بدائل جيدة، وبعد اختيار أحد البدائل..! أي الطرق أفضل لتحقيق الهدف المطلوب؟؟

وعندما نقول إن اتخاذ القرار من مسئوليات القائد، فلا يعني ذلك أن كل القرارات يتخذها القائد الأول أو المسئول الأول بل إن القرارات تتخذ عند كل القيادات على كل المستويات، أي أن اتخاذ القرار عملية تمارس على جميع مستويات المنظمة.

وعملية اتخاذ القرار هي عملية تفاعل أحداث كثيرة في المنظمة أو توفر معلومات كثيرة لدى القائد الذي يتخذ القرار، وقد تكون هذه المعلومات ليست من صنع أو فكر المدير، ولكن نتيجة لمجهودات وعمل الكثيرين في المؤسسة الذين يرفعون آراءهم ومقترحاتهم بل قد يقترحون بعض الحلول والبدائل ويبقى القرار بعد ذلك للقائد، وهذا يعني أن اتخاذ القرار ليس

عملية فكرية للقائد فقط، وأيضا لا يعني انه صانع القرار وحده بكل جزئياته رغم انه هو الذي أصدر القرار، ولكن هذا عمل تنظيمي فقط، فقد يكون القرار هو نتيجة أفكار واقتراحات وردت من شاغل الوظائف الدنيا التي ليس لها حق اتخاذ القرار، لذلك فالقرارات يجب أن تكون نتيجة جهد لكل أو معظم العاملين في المؤسسة أو تعكس تفكيرهم ولكن القائد فقط هو الذي يتخذ القرار، والقرار لو جاء من القائد مجردا من أية معلومات مسبقة أو نتائج بحث أو غيره فانه قد لا يكون قرارا موفقا، فيجب أن يشترك الخبراء والمختصون في المؤسسة بآرائهم، وهم يدرسون ويحللون ويصلون الى بدائل معينة ترفع كلها للقائد مع التوصيات المناسبة فيقوم هو باتخاذ القرار بعد استعراض كل البدائل التي عرضت عليه، والقائد عند اتخاذ القرار يجب ان تكون لديه الأسباب القوية لتفضيل أحد البدائل على الأخرى بأن يكون هذا البديل لتحقيق أقصى نجاحات مطلوبة بأسرع وقت وبطريقة أكثر اقتصادية مثلا.

وهذا يعني أن اختيار القرار بعد دراسة البدائل المختلفة ليس عملا جزافيا أو غير محسوب أو ليس عملا مؤسسا، ولكن القرار يجيء بعد دراسات دقيقة لكل البدائل المطروحة وتفضيل احداها على باقيها لأسباب موضوعية يراها القائد.

لقد تحدث علم الادارة عن الكثير من الأمور المرتبطة بالعملية الادارية، ولم يقتصر على ما ذكرناه هنا ذلك أن علم

الادارة قد نظم الكثير من أمور العملية الادارية، وما ذكرناه قد يكون خطوطا عريضة، ولكن أمر الادارة العامة قد يظهر أكثر وضوحا عند ارتباطه بأمر مؤسسة معينة لذلك ربما يكون أمر الادإرة العامة أكثر توضيحا عندما تربطه بالمؤسسة الشرطية، ونحن نتحدث عن ادارة عمليات الشرطة وهو ما سنعالجه فيما يلي:

إدارة الشرطة والمبادىء الحديثة في إدارتها:

إن الحديث السابق كان مجملا عن علم الادارة العامة وأصولها، ونود هنا أن نربط علم الادارة العامة بالشرطة لنرى كيفية ادارة الشرطة.. وما هي المبادىء الحديثة في ادارتها..؟ أي كيف نرى ادارة الشرطة الحديثة من خلال قواعد علم الادارة العامة؟

إن الادارة الحديثة للشرطة تهتم بالعمليات الادارية التي يركز على علم الادارة العامة الحديث، وهذا يمسح أهم الأسس الحديثة للادارة العامة في مجال الشرطة، سواء كان ذلك في مجال التخطيط على أساس أنه هو الذي يوجه عمل الشرطة الى تحقيق هدفه، أو في مجال التنظيم، وهو أمر حيوي لنشاط الشرطة، ويتطرق الأمر كذلك الى نواحي القيادة في الشرطة وأهميتها المركزة في مجال الشرطة ودورها الفعال، أو غيرها من العناصر الهامة للمبادىء الحديثة في ادارة الشرطة.

التخطيـــط :

إن التخطيط في ادارة الشرطة يعتبر عاملا فعالا في تحقيق الأهداف التي تسعى لها الشرطة، وبالطبع فان التخطيط بصفة عامة كما ورد في قواعد علم الادارة العامة لا يختلف كثيرا عن التخطيط في مجال الشرطة الحديثة، فالتخطيط بالنسبة للشرطة يعني تحديد الرؤية المستقبلية لأهداف الشرطة، وكيفية الوصول الى هذه الأهداف أي تحقق الأهداف التي ترمي لها عمليات الشرطة.

فإذا كانت مهام الشرطة الأساسية مرتبطة بمنع الجريمة واكتشافها ومكافحتها عامة وحماية الأنفس والأموال وهذا يعني أن التخطيط في مجال الشرطة يجب أن تسيطر عليه هذه العناصر لواجب الشرطة لذلك لابد من تخطيط محكم لعمليات الشرطة في كل مجالاتها.

وتخطيط العمليات الشرطية لابد أن يعكس التخطيط الأصلي للسياسة العامة للشرطة أي المبادىء الأساسية التي تقوم عليها الشرطة وفلسفة إدارتها من ناحية عامة، وبعد ذلك يجيء التخطيط للعمليات الشرطية تحت مظلة هذه الفلسفة أو السياسة العامة.

والشرطة حين تخطط لعملياتها لابد أن تستقرىء المستقبل لتستعد له لفترات متعددة حتى تكون مستعدة لكل

احتمال في أوقات مختلفة، والتخطيط في مجال ادارة الشرطة لا بد أن يأخذ في اعتباره عوامل عدة واقعية مرتبطة بالمجتمع الذي تعمل فيه، اذ لا يمكن ان يتم التخطيط الاّ وعين الشرطة ترقب هذه العوامل الواقعية حتى تأتي النتائج مرتبطة بالواقع ومتمشية معه ومحققة للأهداف الواقعية.

فالتخطيط الشرطي لابد أن يشمل مستقبل الشرطة وتطورها المنطقي المرتبط بتطور كل الأجهزة الأخرى في المجتمع، على أساس أن التطور هو سنة طبيعية في الحياة، وذلك حتى لا تبقى الشرطة جامدة في مكانها لا تأخذ اعتبار حركة المجتمع الى الأمام وهو ينشد التقدم والرقي، كما أن التخطيط في الشرطة لابد أن يأخذ في اعتباره الاتجاهات السائدة في المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو دينية أو ثقافية ويأخذ في اعتباره الوقائع الاجتماعية الثابتة منها والمتحركة وهذا يكون هدفاً لأن الشرطة لابد أن تغير تخطيطها عند حدوث تغيير في أي من هذه الأوضاع بما يخدم القضية الأساسية للشرطة وهي مهمتها في مكافحة الجريمة.

عند الحديث عن علم الادارة العامة رأينا أن التخطيط يقع عبؤه عادة على القادة، وكذلك الأمر في الشرطة فان التخطيط تقوم به القادة في المستويات المختلفة كل حسب سلطاته وصلاحياته ونطاق عملياته، ومثلا في المستويات العليا

فإننا نجد أن القائد يقوم بالتخطيط العام للجهاز في أمور لابد لها أن تستقر وتعرف ليسير العمل على هدي هذا التخطيط العام، كالتخطيط للوسائل العامة لمكافحة الجريمة وتخطيط التدريب والميزانية وفي مستويات أخرى قد يكون التخطيط للعمليات الشرطية لمواجهة حالات معينة أو طارئة.

وعند وضع قواعد التخطيط للسياسة العامة للشرطة لابد من مراعاة الجوانب التنظيمية فيما يتعلق بتقسيم جهاز الشرطة الى ادارات وأفرع، وأقل من ذلك كما يجب تحديد الواجبات والمسئوليات والاختصاصات بوضوح كامل وطرق التنسيق بين هذه الوحدات الشرطية، وقد يشمل التخطيط هذا ليس فقط تحديد واجبات الأقسام والتقسيمات الادارية الأخرى ولكن يشمل أيضا تحديد اختصاصات الرتب المختلفة في قوة الشرطة وصلاحياتها.

ومن أهم جوانب التخطيط في الشرطة تقسيم السكان وتحديد رجل شرطة واحد لكل عدد من السكان، والعمل على تحديد قوة الشرطة على هذا الأساس فكل رجل شرطة يجب أن يكون مقابلا لِعدد معين من السكان، ولابد أن يشير التخطيط الى مسائل العمل الأساسي للشرطة في مكافحة الجريمة كأن يتحدث عن تقوية وسائل مكافحة الجريمة والاهتمام بكل التقنيات الحديثة العلمية في هذا المجال، كما يشار الى كيفية

اتخاذ الاجراءات كقواعد عامة في منع الجريمة واكتشافها بعد وقوعها، ووضع القواعد العامة للاجراءات المناسبة لحماية المجتمع من المجرمين كما يشمل التخطيط تحديد دور تكوين الدوريات الثابتة والراجلة والحراسات، وتطوير هذه النظم واستحداث أخرى جديدة للاستعانة بأحدث وسائل النقل لتأكيد فعالية هذه الاجراءات.

هذا كله تحت ظل سياسة يرسمها التخطيط لمكافحة الجريمة ولكشفها باستخدام أساليب الكشف العلمية الحديثة، والتخطيط الكامل للقضاء على المشكلات الاجرامية الحديثة التي ظهرت في المجتمع لفترة طويلة، وأية مشاكل قد تؤثر على الأمن العام أو الطمأنينة العامة، ويجب أن يرسم التخطيط كل النواحي المرتبطة بالعمل الأساسي للشرطة في الناحية الفنية من مكافحة الجريمة.

كما يجب أن يهتم التخطيط ليس فقط بنواحي مكافحة الجريمة ولكن أيضا بشئون العاملين في الشرطة بوضع طرق لمسار حياتهم المهنية من تعيين وترقيات وتنقلات وإنهاء خدمة واستحقاقات ومكافآت وغيرها. . ووضع القواعد المناسبة التي تؤكد على كل حقوقهم وشئونهم الاجتماعية حتى ينعموا بالاستقرار في العمل.

كما يجب الاهتمام بشروط التعيين في كل الدرجات الوظيفية المختلفة في الشرطة ومراعاة الأسبقيات المعروفة من مؤهلات وخبرات وطول خدمة وهكذا.

ويهتم التخطيط في الشرطة بالتدريب وذلك باعداد المناهج المناسبة لمدارس الشرطة ووضع أسس للتأهيل والبعثات وغيرها، والشروط التعليمية المطلوبة المنافسة في أي مؤهل جديد في مجال الدراسات الأعلى.

ويجب أن يهتم التخطيط بمجال علاقة الشرطة بالجمهور وتوضيح دور العلاقات العامة للشرطة وكيفية العمل على كسب ثقة الجمهور.

وكما ذكرنا. . لابد من أن يشمل التخطيط الناحية المالية للمؤسسة وادارتها المالية وذلك على ضوء تحديد الاحتياجات المالية لكل وحدة وفقا لحسابات تستند على أسباب موضوعية مرتبطة بالمنطقة المسئولة عنها إلشرطة فيما يرتبط بعدد سكانها وقيمة المال الموجود والمتداول في المنطقة وغير ذلك من الأمور المرتبطة باستتباب الأمن والحفاظ على أرواح وأموال السكان، فلابد من التخطيط لاحتياجات الشرطة المالية في فترة الميزانية المعمول بها لفترة معينة، وهذه ناحية عامة وهامة من نواحي التخطيط للشرطة.

التنظيـــم :

في الحديث عن علم الادارة فصّلنا ماهو المقصود بالتنظيم، وماهي أغراضه، وكيف تتم عملية التنسيق المطلوب في أية منظمة، وفي الشرطة فإن التنظيم يعني بالهيكل التنظيمي للشرطة وتقسيم ذلك الهيكل الى ادارات شرطية تتفرع منها الأفرع الشرطية وأيضا الوحدات الصغيرة، كما يهتم تنظيم الشرطة بتحديد مهام كل وحدة أو تقسيم في الشرطة وتحديد الوظائف وشاغليها ورتبهم ومسئوليات كل رتبة، ثم يحدد الهيكل ما العلاقة بين الوحدات المعنية المحددة، وكيفية التنسيق بين الوحدات المختلفة.

ولما كان موضوع التخطيط يعتبر أمرا هاما بالنسبة للشرطة فان التنظيم ليس أقل أهمية من التخطيط اذ أنه يلعب دورا كبيرا في نجاح عمليات الشرطة باتفاق أكثر وبنجاحات أكبر، فالتنظيم يسهل عمليات الشرطة وييسر الطريق لها، لأن الأمور ستكون واضحة وهو ما يمنع اية عوائق في سبيل تحقيق الأهداف الشرطية وبما أن جهاز الشرطة هو جهاز نظامي فإن أي اختلال في التنظيم الذي يحكمه ينعكس على أداء أعمال الشرطة والتي يلعب فيها التنظيم دوراً نظراً لارتباط الشرطة بنظم القوة النظامية لذلك فإننا نجد أن التنظيم يعطي اهتماما خاصا في الكليات الشرطية ويعتبر علما وفنا في الشرطة، وعلما

على أساس أن له قواعد معينة وفنا. . هذا العلم تضاف اليه التجربة الحقيقية في العمل.

ولاشك أن التنظيم في الشرطة مع أنه يعنى بالهيكل الوظيفي لها وتقسيمات هذا الجهاز الى ادارات ووحدات ورتب ومهام، وأيضا عملية التنسيق بين الوحدات المختلفة وكيفية العلاقات التي تربط بين هذه الوحدات المختلفة، الا انه يعني ايضا النظر واعطاء الاعتبار للظروف المحلية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، وذلك حتى يكون التنظيم متمشيا مع كل الظروف المحيطة بالمنطقة التي تخدمها الشرطة، كما يجب أن تراعى كل الأسباب التي تجعل من هذا التنظيم مرنا ليكون قابلا للتطوير والتحديث ليتماشى مع الظروف المتغيرة دوما.

وهذه المرونة في التنظيم يتطلبها الايقاع السريع للمتغيرات التي تطرأ على المجتمع عامة، حيث يتم التطور والتغيير بسرعة تتطلب مرونة تنظيم الشرطة لتتماشى مع ذلك، وذلك أن المتغيرات الجديدة تحمل معها مستحدثات جديدة تخلق أوضاعا جديدة تتطلب مقابلا من الشرطة، لأن هذه التغييرات تضع ثقلا جديدا وتضيف أعباء لمسئولية الشرطة، وهذا يتطلب التغيير المستمر في خططها وفي تنظيمها.

إن التقدم الذي يغشى المجتمع تنتج عنه إفرازات سلبية في شكل جرائم جديدة وأساليب جديدة في ارتكاب الجريمة، ولملاحقة هذا المد الاجرامي الجديد فإن الشرطة لابد أن تكون مستعدة له لأنها هي المصادم الأول في ساحة الجريمة، وعليها تحديث أسلحتها أيضا لملاقاة هذا الخطر الجديد، لذلك فإن هذه المهمة الجديدة تتطلب استعداداً مختلفاً مما يتطلب تغييرا في التنظيم الأصلي، حتى يتم وضعه بطريقة تتماشى مع الأنماط الاجرامية الجديدة، وهذا التعديل في التنظيم يجب أن يشمل كل جوانب التنظيم المرتبطة أيضا بطريقة إدارة العمليات الشرطية.

وتغيير التنظيم لملاقاة التطور في الجريمة والاستعداد له يجب أيضا أن يأخذ في اعتباره المبادىء المتجددة لمفاهيم منع الجريمة وادارة العدالة الجنائية والفلسفة وراء ذلك.

فالعصر الحديث أصبح ينظر للمجرم على أساس أنه مريض يحتاج الى علاج وليس كمجرم يحتاج الى العقاب والردع، لذلك فإن عنصر الاصلاح أصبح أكثر قبولا في فقه العدالة الجنائية الحديثة، لذلك فإن التنظيم المتجدد للشرطة لابد أن يأخذ في اعتباره هذه النظرة الجديدة لتكون الرؤية واضحة ويمكن لها أن تتحسس من وقت لآخر، رأي الجمهور في خدماتها، وتحاول جس نبض الجمهور لمعرفة مدى رضائه

عن خدمات الشرطة، وبعد هذا التلمس لابد من اعادة النظر في التنظيم ليحتضن الرغبات الجديدة للجمهور، وليكون في مستوى طموح هذا الجمهور.

وأهم ما في عملية التنظيم بعد تجديد الهيكل الوظيفي العام الذي يرسمه بخطوط رئيسية أنه يحدد مسئوليات الادارات المختلفة على وجه التفصيل، ويحدد الخدمات التي تؤدي من خلال هذه الادارات، فاذا نظرنا الى التقسيمات التي يحددها التنظيم والتي تنتج عنها عمليات الشرطة بكل أبعادها وأنواعها، وهي العمليات المرتبطة بمنع واكتشاف الجريمة ومكافحتها عامة، وأيضا تقديم المتهمين للمحاكمة والمحافظة عامة على الأرواح والأموال في إطار المحافظة على الطمأنينة العامة والسلام العام، ومن عمليات منع الجريمة ما تقوم به الشرطة من أعمال تقسيم الشرطة على المناطق السكنية والتجارية وأعمال الدوريات، وفي مجال الكشف عن الجريمة والعمليات المرتبطة بالبحث عن المجرمين واستعمال أساليب البحث الجنائي وبالذات الحديثة منها، ومنها المعامل الجنائية والأجهزة الحديثة الخاصة بالكشف عن الجريمة، والتي قد تستعمل كل الأدوات الحديثة، وتشمل كذلك عمليات الشرطة السرية التي لا تعمل باللباس الرسمي.

وهذه العمليات ترمي الى جمع المعلومات الجنائية عن الأشخاص الذين يعتبرون ابتداءً خطرين على المجتمع أو عن

تحركات المجرمين الذين سبقت ادانتهم، كما أن الشرطة تقوم بعمليات في مكافحتها للجريمة، مرتبطة بإخماد الحوادث الطارئة كالشغب والاضطرابات الفئوية، والكوارث الطبيعية، وعمليات الدفاع المدني عامة والتي تلعب فيها الشرطة دورا هاما، كما أن الشرطة تقوم بعمليات تجعل دورها الاجتماعي أكثر بعداً في مجالات انقاذ الغرقى والمصابين واسعاف الجرحى وماشابه ذلك.

والشرطة عند تعاملها مع كل هذه الأمور تفعل ذلك على أساس التقسيمات الهيكلية الموجودة، أي أن الشرطة حسب هذه التقسيمات وتحديد دور واختصاصات كل قسم، فمثلا قد نجد ادارة المباحث الجنائية وهي التي تهتم بأمور منع الجريمة واكتشافها واستعمال الوسائل الحديثة والفنية في عملية اكتشاف الجريمة ولديها معظم وسائل البحث الجنائي كالسجلات الجنائية وكل المراجع المرتبطة بذلك، كما يكون هنالك فرق متخصصة في التحقيقات الجنائية على مستوى عال من التدريب والتأهيل، وهذا التحقيق يقوم على التخصص فليس القسم المسئول عن التحقيقات الجنائية يقوم بالتحقيق في كل حادث، ولكن كل فريق داخل هذا القسم يقوم بالتخصص داخل اطار التحقيق في جوانب معينة في التحقيقات لأن كل حادثة لها قواعد وفنيات معينة تتبع.

فالتحقيق في جرائم القتل هو فن متخصص منفرد عن التحقيق في جرائم التزوير والاحتيالات وهي بدورها فن قائم لوحده لذلك تقوم فرق متخصصة للتحقيق في الأفرع المختلفة التي ذكرنا لها المثالين السابقين.

كما أن المباحث الجنائية تكون مركزية وهي التي تقوم بعمل السجلات الجنائية المركزية وترشيد وتوجيه العمل الجنائي على نطاق القطر، والاتصالات الدولية فيما يختص بمكافحة وشرح الجريمة واختصاصات مركزية أخرى كثيرة، الا أنه على نطاق الأقاليم والمحافظات تقوم وحدات مباحث جنائية محلية تؤدي نفس خدمات المباحث المركزية ولكن على النطاق المحلي ودور محدود، فتقوم أفرع للتسجيل الجنائي المحلي وأعمال تحقيق الشخصية ومعمل جنائي محلي ومكتب للتصوير الجنائي المحلي، ويبقى المكتب المركزي الذي يرشد ويقدم المشورة والمعونة للمكاتب الاقليمية.

وهناك الجانب الاداري في تنظيم رئاسة الشرطة وهي قسم لا يهتم بالناحية الفنية في مكافحة الجريمة ولكنه قسم اداري مساعد وهام للأعمال الأخرى، وهو يمهد الطريق للوصول للأغراض التي تسعى لها الشرطة، وهذا القسم الاداري ينظم للعاملين شئونهم المرتبطة بالعمل حتى يتفرغوا للعمل المكلفين به، ولذلك يقدمون خدمة يتم لها التأكد من أن

المؤسسة قائمة على أداء واجباتها على أحسن وجه، ومن أمثلة مهام الجانب الاداري مهام تحضير الميزانية المالية وعمل الموازنة على أساس الاحتياجات الفعلية للشرطة لتوفير كل ما تحتاج له من معينات ومعدات في مجال مكافحة الجريمة، كما أن مرتبات ومخصصات وعلاوات وحوافز رجال الشرطة تهتم بها ادارة الميزانية كما ان الجانب الاداري يهتم بالشئون الادارية الأخرى لأفراد الشرطة من تنقلات وترقيات واجازات وشئون اجتماعية مرتبطة بترقيتهم وتسهيل بعض الاحتياجات لهم.

ان الهيكل الاداري للشرطة يحدد ويعرف الوظائف الشرطية، والوظائف في جهاز الشرطة مرتبطة بالرتب المصدقة في الميزانية سواء تم ملء كل هذه الوظائف أم لم تملأ كلها.

ويتميز التنظيم في جهاز الشرطة أن التقسيم نفسه في الوظائف والرتب يتدرج حسب الاختصاصات الكبيرة والتي تليها وهكذا، فالجهاز ينقسم الى ادارات كبيرة حسب التخصصات المطلوبة ثم تقسيم هذه الادارات الكبيرة الى وحدات أصغر حجما ولكن الوحدات التي تقع تحت مظلة ادارة واحدة تؤدي أعمالا مختلفة ولكنها كلها تقع تحت اختصاص الادارة الواحدة المتجانسة ثم من الوحدات تتكون الفروع اي ان لكل وحدة عدة فروع تؤدي اعمالا مختلفة ولكنها متجانسة تحت ظل عمل فرع واحد له اختصاص محدد.

وفي كل من هذه الادارات الكبيرة وتحتها الوحدات وأيضا الفروع المختلفة تتحدد الوظائف والرتب التي تملأ هذه الوظائف حسب طبيعة العمل الموكول للوظيفة المعينة، لذلك نجد أن في الفرع الصغير رتبة صغيرة وهي مسئولة عن عمليات محدودة تتناسب والحجم الصغير لمهمة الوظيفة والرتبة، ثم صعوداً فهنا نجد أن مهمة الوحدة أكبر من مهمة الفرع ومهمتها تكون مجموع مهمات الفروع، كما أن الرتبة المسئولة عن الادارة وهي أكبر حجما من الوحدة وهي تكون مسئولة عن عمل واحد ولكنه يجمع عمل عدة وحدات، كما أن الرتبة التي تكون مسئولة عن الادارة أكبر رتبة من رتبة أي وحدة، ثم نجد أن كل الادارات تقع تحت مسئولية الوظيفة الكبرى والأولى في الجهاز ويكون مسئولا عنها القائد الأول للشرطة وهو المشرف العام والأول في ادارة الشرطة كلها.

وهكذا.. نجد أن هنالك تدرجا اداريا متناسقا يحكم الهيكل الاداري لكل جهاز الشرطة، ومن القواعد الادارية في هذا الهيكل الاداري للشرطة هو موضوع الأوامر والتعليمات التي تجيء من الأعلى رتبة الى الأدنى رتبة، فالمسئول عن الوظيفة العليا يصدر أوامره لصاحب الوظيفة الأدنى وعلى شاغل الوظيفة أن يتلقى أوامره من الوظيفة التي هي أعلى منه رتبة وهكذا.

كما أن على صاحب الوظيفة الأدنى أن يقوم بتنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة من الوظيفة ذات الرتبة الأعلى مادامت تلك الأوامر قانونية ومقبولة عرفا وبالطبع فان هذا التسلسل في الأوامر والتعليمات يتم دائما في نطاق الادارة الواحدة أو الوحدة أو الفرع الواحد، أي في نطاق التجمع الاداري الذي يجمع مجموعة واحدة، وهذا بالطبع يعني ان الغرض من تلقي التعليمات وقبولها هو تنفيذ وأداء العمل المطلوب وهذا بالطبع يتوفر في الظروف الادارية للتقسيم والتنظيم وهي أن كل ادارة أو وحدة أو فرع مسئول عن عمل معين.

ولو أن القائد الأول للشرطة مسئول عن كل الاعمال وبالتالي أعلى رتبة من أي فرد في الشرطة في كل التقسيمات وان أوامره مطاعة ومستجابة بالنسبة لكل الرتب الأخرى لكن العادة أن يتعامل المسئول الأول مع رؤساء الادارات الكبرى ولا يتعامل عادة مع الأفراد الذين يكونون الوحدات الصغيرة، وهكذا يتم تدرج الأوامر، فالمسئول الأول عن الادارة يتعامل بأوامره وتعليماته مع المسئولين عن الوحدات في ادارته والمسئول عن الوحدة يتعامل مع المسئولين عن الأفرع في تسلسل وانسياب التعليمات والأوامر، وكل هذا يشير الى أن الجهاز ولو أنه وحدة واحدة متناسقة الا ان مرور التوجيهات يتم خلال قنوات رئيسية مرتبة ومنظمة، وتعليمات القائد الأول للشرطة

تصل كلها لأصغر رتبة في القوة عن طريق نوات منظمة تنظيما جميلا، كما ان هذا التسلسل يؤدي الى تسهيل الاتصال بين القائد الأول وجميع أفراد القوة عن طريق رؤساء الادارات والوحدات والأفرع، ووضوح قنوات الاتصال هذه تؤدي الى وضوح الرؤيا واستكشاف الأمور ، وتوصيل كل التوجيهات المطلوبة بسهولة ويسر، ولذلك فان هذا الوضع يسهل عملية اتخاذ القرار وتنفيذه بسهولة ويسر ويؤدي للوصول للنتائج المطلوبة والأهداف المرجوة من قوة الشرطة.

وسهولة عملية توصيل التعليمات وتنفيذها تجيء نتيجة لمبدأ الانضباط الذي تعمل على أساسه قوة الشرطة، فالشرطة قوة نظامية تتم ادارتها على أساس نظامي حيث لا تردد في تنفيذ القرارات بعد أن تمت دراستها دراسة جيدة، فعنصر الانضباط يلعب دورا هاما في الوصول الى النتيجة المرجوة، خصوصا وأن هذا الانضباط مع تنسيق محكم بالنسبة لكل الوحدات يؤدي الى أعظم النتائج، وهذا التنسيق هام جدا لعملية الانضباط حتى يؤتي أكله، وهو تنسيق كل الجهود الشرطية وجعلها تصب في قالب واحد لأداء وتنفيذ الأغراض المطلوبة.

وهذا التنسيق يجعل عمل الشرطة أكثر انتظاما ويكون الأداء واحدا لأن العاملين يعملون كفريق واحد متجانس غير مختلف وهم يسعون لتحقيق هدف واحد مشترك يؤمنون به والسبل لتنفيذه واضحة، وهذا التنسيق يكون بطريق وضع

الهيكل الاداري بطريقة سليمة التنظيم وهذا كتنظيم ثابت لجهاز الشرطة وأيضاً التنسيق الذي يتم من فترة لأخرى بين الوحدات المختلفة أو بين الادارات المختلفة أو داخل ادارة واحدة أو وحدة واحدة، وهذا التنسيق غير الثابت يتجدد ويكون في شكل اللقاءات الدورية التي يعقدها الضباط مع جنودهم أو رؤساء الادارات مع العاملين باداراتهم وهذه اللقاءات غرضها مراجعة الأمور من وقت لآخر لقفل أية ثغرات تكون قد ظهرت في التطبيق أو تعديل أي تكتيك تثبت فعاليته، كما أنها تكون فرصة لسماع وجهات النظر المختلفة والتي قد تكون متباينة ولكنها جميعا تسعى لهدف واحد وهو الوصول الى الغايات التي تنشدها الشرطة، وغير اللقاءات سواء كانت دورية أو طارئة فان المنشورات التي يصدرها رؤساء الوحدات من وقت لآخر الغرض منها تنظيم العمل وجعله أكثر تنسيقا وهذه المنشورات التي قد تكون مستديمة للعمل بها بطريقة مستديمة أو أوامر مؤقتة دعت الحاجة لعملها وهي تنتهي بانتهاء المناسبة أو العملية المطلوب تنفيذها، وهذه المنشورات تصدر من القائد الأول لتسري على كل العاملين بجهاز الشرطة أو تصدر عن قائد إحدى الوحدات أو الادارات لتسري على العاملين تحت هذه الوحدة أو الادارة.

التنظيم في عمل الشرطة لا يكون عشوائيا أو اعتباطا ولكن ذلك يتم على أسس معينة ومحددة وضوابط معروفة

أخذت قوتها بعد مرور السنين وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل الشرطة ومسلكا متبعا في قوات الشرطة وهذه الأسس والقواعد تحدد أمورا كثيرة في التنظيم في جهاز الشرطة.

فمن القواعد المعروفة أن تتحدد مسئولية كل فرد في قوة الشرطة، والكل يعرف واجباته ومسئولياته لأن سلطاته ومسئولياته محددة تحديداً واضحاً لا لبس فيه، ولكن رغم تفصيل مسئوليات كل فرد الا أن ذلك يقوم على أساس التعاون بين الجميع العاملين بالجهاز.

وميزة تحديد الواجبات والمسئوليات يحدد المسئولية لكل فرد ويجنب الجهاز تعقيد ازدواجية العمل وعدم العمل وعدم تطابقه أو مرادفته كما يمنع التواكل.

ومن أهم القواعد أيضا أن الفرد الذي حددت مسئولياته أعلاه وتم هذا التحديد بوضوح لا لبس فيه أو غموض يجد أن تلك المسئوليات قائمة على السلطة الموجودة للفرد، أي أن السلطة بقدر المسئولية وهذا معناه أن السلطة تعطى بقدر ما تعطى المسئولية، والغرض من السلطة أن تكون كافية لأداء المسئولية والواجبات الملقاة على عاتق الفرد، كما ان هذه السلطة والمسئولية والواجبات يمكن بها تحديد نطاق مسئولية الشرطي عن الآخرين الذين يعملون تحت هذه الرتبة وتكون رتبة هؤلاء

الأفراد بالطبع أقل من الرتبة التي لها السلطات والمسئوليات للاشراف.

ومن خصائص التنظيم في النظام الاداري أن يكون هناك شخص واحد مسئول عن ادارة كاملة أو فرع أو وحدة من وحدات الشرطة وعدم هذا التعدد للقيادات يساعد كثيرا في تحديد المسئولية وتوجيه العمل وقيادته ويمنع الازدواجية وتعدد الآراء وعدم اضطرابها، كما انه يدعو لحفز المسئولين للاهتمام بوحداتهم ودفع العمل الى الأمام خصوصا وأنهم مسئولون عن ذلك بوضوح، فتقوم روح التنافس بين قيادات الوحدات ويحاول ويجتهد كل منهم لاظهار وحدته بأحسن مظهر ويحاول أن يجعلها متقدمة جدا.

ومن حسن قواعد تنظيم العمل الشرطي بعد أن تحدد مسئولية كل فرد بوضوح، أن يكون هنالك تفويض من القائد الى بعض معاونيه، أي أن يقوم بتفويض بعض السلطات لهم تسهل على هؤلاء المسئولين في الدرجة الثانية القيام بواجباتهم على خير وجه، بدون الرجوع للقائد صاحب السلطة أساسا، ويتم هذا التفويض لأسباب عملية تسهل اداء العمليات وتعطي الشخص الموجود على ميدان الأحداث السلطة المناسبة لاتخاذ القرارات المطلوبة والمناسبة في وقتها بدون الرجوع الى أية سلطة قد يؤدي الرجوع لها الى تأخير العمليات أو يضر

ضررا بليغا بأداء الواجبات والمهام المطلوبة على أحسن وجه، وهذا التفويض جزء من عملية التنظيم داخل الشرطة لأن المسئوليات محددة ومنظمة ومعروفة، فلو لم يحدث التفويض لما امكن للشخص صاحب السلطات الأدنى أن يتحرك لأن سلطاته لا تسمح له الا بالتحرك في حدود تلك السلطة، ولكن اذا كان موقعه حسب الظروف يحتاج الى سلطات مفوضه له من رئيسه الأعلى فان ذلك يجب أن يتم حتى لا يعيقه ذلك عن تنفيذ الواجبات بحزم وجدية مسنودة بسلطات أصلية له وأخرى مسندة له، والحكمة من تفويض بعض الاختصاصات هو أن صاحب السلطة الأصلية لا يكون موجودا في كل الأوقات وفي كل مكان تتم فيه عمليات الشرطة وتقوم الحاجة الى بعض سلطات ذلك الشخص، ولعدم اعاقة العمل كان لابد أن يتم تفويض السلطات الى من هو بحكم وضعه، سيكون قريباً من الاحداث متواجداً بمسرحها فيستطيع أن يتخذ القرار المناسب بالسرعة المطلوبة.

وهكذا. . نجد أن القواعد والأسس التي تحكم التنظيم في ادارة الشرطة تجعل من العمل الشرطي هيكلا منظما منسقا مرتبا تتوحد فيه القيادة مع القيادات الأخرى الأدنى وتصدر الأوامر وتسير في قنوات سهلة حتى تصل الى كل الرتب فتسهل ذلك كثيرا من تنفيذ عمليات الشرطة بالدقة والسرعة المطلوبتين.

الرقابـــة :

بما أن الرقابة ترمي الى التأكد من أن التوجيهات قد تم تنفيذها بالوجه المطلوب وبالطريقة المطلوبة وأنها أوصلت للنتائج المرجوة، فإن ذلك لاشك يصبح أمرا هاما لقوة نظامية كالشرطة التي أكثر ما تحتاج اليه هو قوة رقابة فعالة تتأكد من تنفيذ ماتم الاتفاق عليه والوصول الى النتائج المرجوة من كل خطة صدرت التوجيهات بتنفيذها، فالقائد في الشرطة لابد له من أن يتحكم في مسار العمل في وحدته أو تحت مسئوليته ويجب أن يكون هو القابض على مفتاح الأحداث حتى يراقبها عن كثب.

ومراقبة القائد أداء العمل الذي وجـه به يؤكد له حسن التنفيذ وجودة الأداء بالطريقة المتفق عليها كما يحفز العاملين تحت إمرته عندما يعرفون أن القائد المسئول موجود معهم وهم يقومون بأداء الأعمال المتفق عليها، والرقابة على العمل غير أنها تضمن جودته فانها مدعاة لتحفيز من يقومون بأداء الواجب على أحسن وجه ويقدمون ابداعهم الشخصي في التنفيذ وفي الوقت نفسه المعاقبة والمحاسبة لكل من يتناقض في أداء واجبه أو يهمله أو يقصر فيه.

وإذا كانت الرقابة الفعالة مطلوبة في المؤسسات فإنها بالأحرى مطلوبة أكثر وأكثر في جهاز الشرطة الذي تعتبر الرقابة

أهم عناصره لأن عدم الرقابة قد يؤدي الى كوارث تنتج من الاهمال وعدم الاكتراث.

والرقابة الشرطية لا تكون فقط من القائد الأول على أفراد القوة أو من يلونه رتبة فقط، ولكن الرقابة هامة في كل المستويات فيجب أن تكون الرقابة من كل قائد مهما كان مستواه أو درجته بالنسبة للتابعين له، والسيطرة الكاملة والرقابة المحكمة من أي قائد شرطي على رجاله تعتبر عاملا هاما في تنفيذ العمليات الشرطية بدرجة عالية من الكفاءة والاتقان، كما أن مستوى هذه الرقابة يجب ألّا يقل بانخفاض الرتبة، بل المطلوب حتى في أدنى الرتب الشرطية أن تكون الرقابة على المرؤوسين في نفس المستوى في كل درجات التعامل بين الرؤساء ومرؤوسيهم، أي أن كل قائد مسئول عن الرقابة في مجال مسئوليته بنفس مستوى المسئولية من أية رتبة أخرى.

والطرق التي يضمن بها القائد الشرطي الرقابة الفعالة على مرؤوسيه ومن هم تحت مسئوليته قد يكون منها ماهو ثابت ومعروف في المنشورات واللوائح ومنها ما يخطط له القائد ويبدعه بنفسه حسب ظروف العمل المحيطة به، وعليه في الحالة الأخيرة أن يضع نظاما جيداً يهيىء له السيطرة الكاملة والرقابة المحكمة على من هم تحت مسئوليته، كما أن على القائد الشرطي مهما كان موقفه أن يستمر في مراقبة عمل الذين

يعملون تحت إمرته، وأن يجعلهم يعرفون أنهم تحت مراقبة رئيسهم، كما عليه أن يقوم بزيارتهم في مواقع العمل سواء بناءاً على برنامج مسبق على سبيل التفتيش الفجائي بدون إخطار وذلك لكي يقيس درجة العمل في الظروف العادية اليومية، وكذلك كأن يقوم الضابط المسئول عن مركز شرطة بزيارة المكتب المسئول المناوب ، الذي يتلقى البلاغات من الجمهور في ساعات مختلفة من الليل والنهار، كما عليه أن يداوم على تسجيل ملاحظاته في الدفتر المعد لذلك وأن يقوم بتحفيز المجتهدين من رجاله ومحاسبة المقصرين منهم حتى يشعر الجميع أنهم تحت المراقبة المستمرة وأن عملهم تحت التقويم المستمر.

كما أن على القائد الشرطي القيام بمراجعة السجلات الجنائية والادارية من وقت لآخر وبانتظام للتأكد من سلامتها، وعليه أن تكون المراجعة دقيقة والاستفادة ممن هم أدنى رتبة منه عن أي ملحوظات في هذه السجلات الرسمية، وهذه المراجعة الدورية للسجلات الجنائية والادارية مقرونة مع الزيارات المنتظمة الفجائية من القائد الشرطي تلعب دورا كبيرا في إحكام رقابة ذلك القائد على مجريات الأمور تحت مسئوليته، فأخطر ما يصيب القائد في الشرطة هو أن يعيش غريبا بين أفراده وفي محيط مسئولياته، فهذه الغربة غير أنها تبعده عن الأفراد الذين يعملون تحت مسئوليته فإنها تؤدي الى تدني

مستوى العمل غالبا لعدم وجود الرقابة الفعالة من جانبه على رجاله وعلى عملهم.

كما أن القائد الشرطي في المستويات العليا من ادارة الشرطة لا يستطيع بنفسه وبطبيعة الحال التحكم في كل مجريات الأمور في داخل محيط مسئولياته الشرطية لأن دائرة العمل قد تكون أكبر من طاقة الانسان البشري، فإن هذا ليس سببا أن يفقد هذا المسئول السيطرة على كل مجريات العمل في ادارته، بل يمكن أن يتحكم في كل صغيرة من عمله بواسطة مساعديه أو معاونيه من المسئولين في المستويات الأخرى وذلك بتفويض بعض السلطات لهم، وهي التي يحتاجون اليها لأحكام الرقابة على وحداتهم الصغيرة، فالقائد هنا من خلال الصلاحيات التي يمنحها لبعض القادة في ادارته وبما لديهم أصلا من سلطات يمكنه مراقبة كل جوانب العمل الذي تقع عليه مسئولية الاشراف عليه، كما أن هذا التوزيع لبعض الاختصاصات يشجع القادة في المستويات الدنيا على احساسهم بالمسئولية وبسلطتهم الرقابية على من يعملون تحت إمرتهم، ولذلك يكونون عيوناً ساهرة ورقيبة للقائد الأول فيما يختص بأداء العمليات داخل جهاز الشرطة.

وهنالك من يقول ان القائد في الشرطة عندما يعطي صلاحيات لرؤساء الوحدات في ادارته فإنه بذلك يبعد عن

نفسه مشقة الخوض في كل تفاصيل العمل، وعليه فقط أن يضع السياسة العامة للعمل ويراقب تنفيذها في نفس المستوى على أن يترك للآخرين مهمة بحث وتنفيذ التفاصيل، وهنالك رأي أخر يرى بأن القائد في مجال كمجالات الشرطة لابد أن يكون ملماً بمعظم تفاصيل العمل، لأنه بوضعه للسياسة العامة وتركه للتفاصيل قد تحجب عنه الرؤية الصحيحة لمجريات العمل الحقيقي تحت ادارته، كما أن المسئولين في المستويات الدنيا قد لا ينقلون له الصورة الصحيحة إما متعمدين أو عن خطأ في الحسابات بجهل منهم، لذلك يرون أنه لابد للقائد مهما كانت رتبته أن ينزل الى أدنى مستويات العمل للمراقبة بنفسه والتأكد رغم التقارير التي ترفع له من المسئولين عن الوحدات المختلفة، ومهما كان من أمر فانه يجب على القائد الشرطي ألّا يتقوقع فوق مجلس عال يرسم السياسة ويترك تنفيذها ومراقبتها للآخرين، وذلك بدون أن ينظر الى الأسفل ليرى ما يجري، كما أنه لا يجوز للقائد في المستويات العليا أن ينزل الى كل التفصيلات الدقيقة والتي قد تشغله عن تتبع أداء العمل بالنسبة لتنفيذ السياسة العامة.

لذلك . . فإن القائد الناجح هو الذي يستطيع أن يراقب العمل في كل مستوياته وهو في مكان القيادة، ويمكنه أن يلم بالتفاصيل ومجملها ولكن بدون بعثرة لجهوده والجري وراء كل

صغيرة وكبيرة ويتم ذلك عن طريق رؤساء وحداته وبتفتيشه المفاجىء من فترة لأخرى حتى لا يبتعد عن أفراد الشرطة العاملين تحت إمرته ولو في كل المستويات، وهذه المعادلة الصعبة لا يقدر عليها الا من كانت له صفات القيادة الحقيقية بحيث تجعله يهيمن على كل مجريات الأمور وهو في مكان الرئاسة والقيادة، وهذا سيتحقق بقدر كبير من الكفاءة عندما تتمازج عوامل عدة من قوة شخصية المسئول الأول للقيادة ومقدرته على اختيار القادة الأدنى مستوى منه والقيام بمراجعة العمل دوريا سواء عن طريق التفتيش أو مراجعة السجلات، وهذا بالطبع يتطلب هذه المعادلة التي تقوم على أساس أن وقت القائد لا يسمح له عمليا بمراقبة كل أعمال الأفراد في قوة الشرطة التي يقودها، لأن هذا قد يكون ممكنا بالنسبة للقائد الصغير عندما يكون مسئولا عن عدد محدد من الأفراد، حيث يمكن عمليات مراقبتهم ميدانيا، كما ان القائد الأول الذي يتقوقع فوق منصة عالية لا ينظر الى كل المستويات الدنيا، حيث يعمل رجاله كل رجاله ويكتفي بالتقارير التي تصله من نوابه أو مساعديه فقط حيث تكون قدرته هنا غير فاعلة وسلطانه غير مبسوط على كل جوانب العمل المسئول عنه، لذلك فإن القائد المحنك هو الذي يستطيع أن يحتفظ بموازنة تحفظ له الهيبة والهيمنة على عمله بدون تفريط وبدون مراعاة الظروف العملية.

إن رقابة القائد في الشرطة على قوته وعلى أداء أعمالها تتحقق بقدر كبير بمدى المام القائد بمجريات الأمور حوله وذلك عن طريق التقارير التي يتلقاها سواء كانت دورية أو غير دورية، والمنشورات التي سيصدرها سواء كانت مستديمة أو غير مستديمة والتفتيش والمراجعة التي يجريها من وقت لآخر على وحداته أو تفتيش ومراجعة القادة الصغار على وحداتهم ثم رفع تقارير عن هذه المراجعة للقائد.

والتقارير للقائد من وحداته الشرطية المختلفة سواء كانت دورية أو طارئة، والتقارير الدورية توضح الايجابيات التي تمت والاخفاقات التي صادفت العمل في الفترة التي يغطيها التقرير ملخصا الانجازات التي تمت في الفترة المحددة والعمليات الشرطية التي قامت وكيفية التنفيذ والأداء والنتائج من هذه العلميات ومدى تطابقها مع النتائج المتوقعة، وماهي الادوار البارزة لبعض الأفراد الذين قاموا بأعمال جليلة، كما يتحدث التقرير عن السلبيات التي صادفت العمليات وأداء الشرطة في تلك الفترة وكيف كان ذلك وكيف تم..؟ وما هي الأسباب وأين مواطن الخلل والقصور وكيفية تلافيه ومعالجته في المستقبل مع تحديد مسئولية أي شخص لعب دورا في هذا الاخفاق، كما أن التقارير غير الدورية والتي تقدم بطريقة غير منتظمة ولكن حسب ظروف الأشياء وما ينشأ منها وحسب

الطوارىء وما تتطلبه، تعطي سردا لأحداث معينة مع التركيز على الايجابيات والسلبيات وتوضح الأسباب في كل حالة وتحللها وتقترح الحلول لأي مشكلة طرأت.

وهذه التقارير تعتبر مرآة عاكسة للقائد الشرطي تعكس له صورة حقيقية عن مجريات الأمر في قوة الشرطة التي يقودها سواء كانت من الأمور العادية اليومية أو أمور طارئة، وبهذه التقارير يستطيع القائد أن يقيس مدى نجاح الخطط والسياسات المرسومة عندما تصل الى واقع التطبيق في الميدان، كما أنها تعكس له الموقف العام للقوة.

وبهذا تساعده على السيطرة الفعالة والرقابة المحكمة على قوته وذلك على الأقل بإلمامه الكافي بأمور القوة. . والقائد في الشرطة لكي يفرض سيطرته الكاملة وتكون رقابته فعالة لا يكتفي فقط بالتقارير التي تقدم له بل عليه أن يتحرك أيضا ليرى بنفسه ما يجري في قوته، فالتقارير رغم أهميتها الا أنها قد لا تعكس بصورة صحيحة ماهو جار في واقع الحال، اذ أن اللغة والتعابير قد تلعب دورا كبيرا في اعطاء صورة غير صحيحة تماماً، كما أن الذين يعدون هذه التقارير قد يعمدون الى التقليل من شأن الأخطاء والسلبيات أو تضخيم الانجازات والنجاحات مما يعكس صورة غير كاملة للقائد، لذلك كان لابد لهذا القائد أن يترجل من مكانه ويقوم بتفقد قواته وأعمال

رجاله ومراقبة عملياتهم من وقت لآخر ويتم ذلك على مسرح الأحداث الطبيعية التي تجري فيها ويتم قياس النجاحات والاخفاقات في مكانها بالمقياس الميداني الصحيح، كما أن هذا سيعطيه الفرص لمعرفة المشاكل الحقيقية عن قرب ويجعله يحس بوطأتها والظروف التي تواجه رجال الشرطة وهم يؤدون العمل حقيقة نتيجة لمعايشته معهم، كما أن هذه الزيارات التفقدية عندما تقدم فرصة جيدة للقائد لمعرفة النجاحات على الطبيعة وتلمس الأخطاء في موقعها فإنها تعطيه فرصة أخرى بأن يضع الحلول المناسبة للمشاكل والتصحيح المناسب للأخطاء في موقعها الميداني مما يرفع احتمالات نجاح المعالجة، كما تعطي القائد الفرصة لمعرفة الحقائق المرتبطة بعمليات الشرطة بكل زوائدها ونواقصها الحقيقية والتأكد من صحة المعلومات ودقتها في الواقع بعد أن اطلع عليها في التقارير، كما تساعده على وضع حسابات دقيقة بعد مشاهدة مستوى الأداء والجهد المبذول من القائد المحلي والأفراد التابعين له، وكل هذه الثروة من المعلومات تتجمع لدى القائد نتيجة للملاحظة المباشرة له في ميدان العمل بعد أن اطلع على التقارير والاحصائيات التي ترد له.

وتعتبر هذه الزيارات أو التفتيش الذي يقوم به القائد من أهم أسباب رفع الروح المعنوية للجنود والعاملين، وذلك إضافة للأسباب التي ذكرت أعلاه، فإحساس الجنود والعاملين

بأن القائد يزورهم في مواقع العمل ومكان المسئولية ترفع من روحهم المعنوية لأنها تعكس لهم اهتمام هذا القائد بمجريات الأمور سواء من ناحية الأداء نفسه في العمليات الشرطية أو الوقوف على أحوالهم الشخصية في مجال العمل والاطمئنان عليها، والقيمة الحقيقية لهذه الزيارات أو تفقد الأحوال تبرز أكثر بالنسبة للشرطة لارتباط عملها أكثر مع الجمهور وهي تتعامل معه في الشارع وفي مسرح الأحداث، فمثلا مرور الضابط المسئول عن جنوده وهم يقومون بعمليات الدوريات والحراسات في أماكن عملهم وأيضا مرور الرؤساء الأعلى رتبة من وقت لآخر على هؤلاء العاملين سيحقق الأغراض التي تم ذكرها أعلاه، وكذلك الأمور بالنسبة لكل عمليات الشرطة في صنع واكتشاف الجريمة ومكافحتها عامة.

اذا كان القائد الشرطي الذي يقوم بالزيارات والتفتيش هو القائد الأول فإنه عندما يرجع الى مكتبه بعد إصدار توجيهاته في الميدان، يعمل على دراسة جديدة للأمور على ضوء ما تكشفت له الحقائق وما تراءى له من بيان، فقد يتطلب الأمر تغييراً محدوداً في السياسة العامة التي وضعها لادارة قوته، وقد يتطلب الأمر تغييراً في التكتيك للوصول الى بعض النتائج وذلك كي يطبق في العمليات المستقبلية، أما اذا كان القائد الذي يقوم بالتفتيش في مستويات أدنى من القائد الأول،

فيجب على هؤلاء القادة بعد تصحيح ما تمكنوا منه ميدانيا، تقييم الأمر برمته بإيجابياته وسلبياته في تقارير ترفع للقادة حتى تصل للقائد الأول وتعكس التجربة الشخصية للقائد الأدنى في ميدان العمل الحقيقي.

لاشك أن الزيارات التفقدية والتفتيشية لا يقوم بها القادة في كل مستوياتهم وحسب، وإنما أيضا يجب أن تشمل هذه الزيارات جوانب عدة من جوانب العمل الشرطي وهي كل الجوانب المرتبطة بكل الظروف والأحوال التي تؤثر على عمليات الشرطة والتي تؤثر عليها في تحقيق النتائج المرجوة من هذه العمليات، كما أن هذه الزيارات يجب أن يكون الغرض منها ماهو فني، أي مراجعة مسار العمل وجوانبه الفنية في مسرح الأحداث كما تشمل الأمور الادارية المرتبطة بالعمل نفسه وامكانية تحريك العمل ودفعه للنجاحات المطلوبة، كما يجب أن يكون الغرض من الزيارات أيضا تفقد الأفراد العاملين أنفسهم ومعرفة ظروفهم وأحوالهم للأسباب المعنوية التي ذكرناها أعلاه، ويجب أيضا تفقد الآليات والمعينات المستعملة في العمليات لارتباطها الوثيق بنجاح عمليات الشرطة، اذ أن كل هذه الجوانب التي تغطيها الزيارة ستعطي القائد فرصة نادرة للالمام بكل الظروف والأحوال التي تتم حولها عمليات الشرطة.

التـــدريب:

بما أن التدريب عنصر هام في الادارة العلمية الصحيحة لأية مؤسسة فإنه بالأحرى أحد قمة العناصر بالنسبة للشرطة والتي لولا التدريب المستمر والعلمي والهادف لانهار الجهاز في شكل انهيار عملياته وعدم فعاليتها، وذلك أن التدريب ينعكس أثره بطريقة واضحة على أداء جهاز الشرطة، وذلك لأن التدريب وهو في حصيلته تنمية للقدرات وصقل للمهارات الشرطية وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الأهداف المطلوب تحقيقها من عمليات الشرطة.

والتدريب عملية مستمرة تبدأ منذ دخول الفرد للشرطة وتستمر معه طوال مدة خدمته بقوة الشرطة مع اختلاف نوع التدريب حسب تدرج المسئولية واحتياجات الوظيفة، فالشرطي عند انخراطه لأول مرة بالشرطة يتلقى تدريبا مكثفا يتضمن أبجديات العمل في الجهاز وهذا يتم في أي من المستويات، سواء كان هذا بداية للجنود في مدارس تدريب الشرطة أو للضباط في كليات الشرطة، وبعد تخرج رجل الشرطة من مدرسة التدريب أو من كلية الشرطة فإنه بعد تخرجه بفترة معقولة لابد أن يتلقى تدريبا تخصصيا في المجال الذي تم اختياره له، لأن التدريب في كلية الشرطة أو مدرسة المستجدين انما كان تدريبا عاما للالمام بالقواعد العامة

والاحتياجات الضرورية العامة للتدريب في الشرطة، ثم تبدأ بعد ذلك دورات التخصص بعد التخرج وحسب مجال العمل، ثم تختلف درجات التخصص حسب انتماء رجل الشرطة لعمل معين، وهذه الاستمرارية في التدريب تنبع من أن الغرض من التدريب هو رفع كفاءة رجل الشرطة وزيادة مقدرته على القيام بواجباته في عمليات الشرطة، وهذا لن يتم الاّ بالتدريب المستمر لأن الكفاءةالمطلوبة تتجدد كل مرة والتخصصات تتنوع، وكلما تغيرت رتبة رجل الشرطة كان ذلك داعيا لزيادة تخصصه، وفي المجال الجديد بالذات وذلك لأن التدريب الأولي كان عاما، وبعد ذلك يجيء التدريب في أثناء الخدمة وهو التدريب التخصصي.

والتدريب في الشرطة قد يكون تدريبا جسمانيا أي للمحافظة وتقوية اللياقة البدنية أو تدريباً ثقافياً يوسع من المدارك ويزيد من حصيلة الشرطي في كل مجالات الثقافة المختلفة والعلوم الشرطية.

ففي التدريب الجسماني فان الغرض هو المحافظة على اللياقة البدنية وتنميتها ليتمتع رجل الشرطة بلياقة جسمانية عالية تساعده في أداء أعمال الشرطة بأحسن وجه، خصوصا وأن عمل الشرطة يتطلب لياقة عالية لأنه في بعض العمليات فإن اللياقة الجسمانية تلعب دورا في إنجاح العمليات الشرطية كما أن اللياقة الجسمانية العالية لها هيبتها.

وهذا التدريب الجسماني يختلف باختلاف الرتبة الوظيفية مراعاة لظروف السن ومتطلبات العمل نفسه، فنجد أن التدريبات في الكلية أو مدرسة الشرطة تكون شاقة وقاسية لوضع الأسس الصحيحة والسليمة للتدريب الجسماني ثم بعد ذلك يتدرج هذا التدريب الى درجات أقل بعد مرور الزمن، وهذا النوع من التدريب الميداني يشمل التدريب على استعمال الأسلحة المختلفة التي تستعملها الشرطة في أداء واجباتها وفي الظروف الطارئة، وذلك لأن حسن استعمال السلاح بواسطة الشرطي عندما تقوم الحاجة له يصبح عاملا فعالا في إنجاح عمليات الشرطة.

والنوع الآخر من التدريب. . هو التدريب الثقافي وهو يختلف باختلاف درجات الثقافة في الرتب المختلفة للشرطة وبحسب احتياجات كل رتبة، وهذا التدريب الثقافي يزيد من حصيلة رجل الشرطة من المعلومات الثقافية والتي يحتاج اليها في أداء عمله، وهذا التدريب يوسع مدارك رجل الشرطة مما يفيده في المستقبل في تلقي أي علوم جديدة، كما أن التدريب أثناء الخدمة يعود للفرد الشرطي بالفائدة لأنه على الأقل ينشط ذاكرته في المعلومات الشرطية التي قد يكون قد ألم ببعض منها في بدء عمله بالشرطة كما أن التدريب في بعض المراحل لابد من أن يقصد التخصص لرجال الشرطة، وذلك لخلق أفراد

ملمين بتفاصيل علوم وفنون التخصص في بعض فروع الشرطة، فالعمل في بعض أفرع الشرطة يتطلب تدريبا خاصا وبالتالي تخصصا في مجال هذا العمل، وهذا النوع من التدريب يتطلب العمق لأنه عمل تخصصي.

فالعمل مثلا في مجال التحقيقات الجنائية يتطلب التدريب العميق في فنون التحريات الجنائية، وكذلك البحث الجنائي والسجلات الجنائية التي تتطلب معرفة دقيقة ومتخصصة في هذا المجال.

والتدريب التخصصي قد يكون داخليا وقد يكون خارج القطر أي أن هناك تخصصات يمكن الالمام بها داخل القطر، كما أن التزود بهذه التخصصات يمكن اللحاق به بالتدريب خارج القطر في دول توجد لديها معاهد متخصصة في المجالات الشرطية المختلفة، كما أن الشرطة يجب أن لا يحال بينها وبين الحصول على أدق التخصصات العالية في أي من المعاهد المتخصصة رغم تكلفة ذلك النوع من التدريب ولكن عمل الشرطة وهو متجدد يتطلب تدريبا متجددا نسبة للتفنن السريع في أساليب الجريمة والأمور المتصلة بها.

الجهاز الاداري:

إن قسم الادارة في الشرطة يعتبر من أهم الأقسام في هيكل الشرطة، وهذا القسم مهما كانت تسميته سواء ادارة

الشئون الادارية أو قسم الادارة أو الشئون الادارية يعتبر ذا أهمية قصوى لجهاز الشرطة، لأنه يعتبر مسئولا عن مهام هي عينها تسهل الطريق للشرطة لأداء مهامها وواجباتها والقيام بعملياتها على أحسن وجه، وهذا القسم الاداري هو المسئول عن شئون جميع العاملين بالشرطة اذ انه يعنى بتعيين الأفراد ووضع شروط خدمتهم ثم العمل على انخراطهم في الجهاز بعد تدريبهم، ويعنى هذا الجهاز بمرتبات وعلاوات رجال الشرطة ويهتم بترقياتهم ونقلهم وفصلهم وحقوقهم بعد انتهاء خدمتهم كما انه يحتفظ بالملفات الخاصة بكل الرتب بالشرطة، وهذا الجهاز الاداري يقوم بعملية مستمرة طوال خدمة الفرد منذ تعيينه الى حين انتهاء خدمته، فهو يهتم بالفرد منذ تقدمه للعمل وإجراءات قبوله حتى ينخرط في الجهاز ثم يحتفظ بكشف أقدمية للعاملين من ضباط ورتب أخرى، ثم يضع الأسس للترقيات للرتب الأعلى ويقوم بتنظيم العملية واصدار الكشوفات المناسبة الخاصة بالترقيات ثم يقوم على وضع الأسس للتنقلات ويقوم بكل ما يرتبط بعملية تلك التنقلات، كذلك تسند اليه عملية تقويم الموظف أثناء خدمته والاحتفاظ بالسجلات الخاصة لذلك، اضافة ما يختص بمرتبات وعلاوات الضباط والرتب الأخرى، كما انه أيضا مسئول عن توفير الظروف المناسبة للعاملين ليودوا أعمالهم بطريقة منظمة ومنسقة كالاهتمام بأمور اجازاتهم والشئون الاجتماعية الخاصة

بهم والاهتمام بالجانب الانساني للفرد ومساعدته لحل مشاكله التي ربما تعيق عمله.

لذلك.. نرى أن هذه الواجبات التي تقوم بها الشئون الادارية لها أهمية خاصة في انتاج الشرطي وعمله، وهذه الأهمية تظهر في هذه المهام التي تساعد الأفراد في أداء أعمالهم الشرطية بكفاءة عالية، فاذا كان رجال الشرطة هم المسئولون عن مكافحة الجريمة وحماية المواطنين وممتلكاتهم وان رسالة الأمن هي أن يحس المواطن بالأمن أي أنه آمن في نفسه وفي ماله، فبالأحرى أن نوفر الأمن النفسي لرجل الشرطة قبل كل شيء ذلك أنه عندما يحس بذلك الأمن فانه سيبذل أقصى جهده لتحقيق الأهداف المطلوبة منه، لأننا نريد أن نجد الشرطي في أقصى مراحل الكفاءة والانتاجية ويتمتع بلياقة ومعنويات عالية، لذلك لابد أن تتهيأ له الظروف ليكون في هذا الوضع، وبذلك يتمكن من بذل أقصى جهده وإعطاء أقصى ماعنده، ورجل الشرطة يتعرض لمواقف كثيرة عصيبة وشديدة تتطلب قوة تحمل جسدية ومعنوية وتتطلب معنويات عالية لدقة التنفيذ لذلك لابد من أن تتوفر له الأسباب النفسية والمادية والجسمية التي تعينه على حسن الأداء والحصول على أقصى النتائج المرجوة منه، وهنا يجيىء دور الشئون الادارية لتهيئة هذه الظروف له، كما أنها تعمل على تهيئة الاستقرار النفسي له في جوانبه المختلفة. •

والشئون الادارية يجب عليها أن تضع كهدف لها نفس الأهداف المرجوة من رجال الشرطة أن يحققوها لعملياتهم ولذلك تعمل على هذا الأساس لتهيىء لهم الظروف المناسبة ليؤدوا أعمالهم ويتحصلوا على أفضل النتائج، كما أن الشئون الادارية يمكنها أن تقوم بأية تعديلات مناسبة يتم الاتفاق عليها، تطلبها الظروف التي تمت تحتها عمليات الشرطة سواء كان ذلك بالنسبة للأمور المرتبطة بالتنفيذ أو الاشراف أو أية ظروف مرتبطة بالنتائج التي تسعى الشرطة لتحقيقها.

لذلك.. فإن الشئون الادارية تأخذ في حساباتها كل الاعتبارات المرتبطة بمهام وواجبات الشرطة والمسئوليات الملقاة عليها ومسار عمليات الشرطة ونسبة النجاح المرجوة، وذلك لكي يستطيع أن يهيىء الوسائل الادارية التي تساعد على الوصول الى هذه النتيجة، ويجب أن تتم كل حسابات الشئون الادارية بمقياس علمي دقيق، فليس الأمر مجرد قواعد ثابتة خاصة بمهام الشرطة التقليدية، يقوم عليها قياس الاحتياجات وتتكرر هذه العملية كل عام، ولكن يجب ان يتغير القياس من مرة الى أخرى حسب الاحتياجات التي طرأت وحسب التطلعات المرجوة، ويجب أن يتم ذلك بحسابات دقيقة وعملية تأخذ في كل اعتباراتها بأسباب العلم الحديث في علم ادارة الأفراد واستعمال الآلات الحديثة والتقنيات للوصول الى أفضل النتائج بالطرق العلمية فلم تعد القرارات العشوائية

والحسابات المرتجلة تفيد كثيراً، ولكن الشرطة وهي تتعامل مع الانسان الذي يتأثر كل صباح بالمتغيرات التي تغشاه نتيجة للتطور والنمو فان الشرطة ممثلة في شئونها الادارية يجب أن تأخذ في حساباتها هذه الاعتبارات لتتمشى مع التطور الحديث في عالم الشرطة ومتطلباته.

إن تطوير الشرطة اداريا ينعكس بلاشك على عملياتها في المجالات الأمنية، فلابد من الاهتمام بالتنظيم الاداري للشرطة وأن يأخذ بأسباب التقدم الحديث، ولاشك أن ما توصلت اليه بعض قوات الشرطة في العالم من انجازات جاء نتيجة للتركيز على التنظيم الاداري الحديث في الشرطة الحديثة، حيث توضع أسس جديدة للعمل تلقي بالأسس القديمة بعيداً، وأخذ شتى الوسائل لتحديث العملية الادارية للشرطة لكي تنهض بعملياتها الشرطية على أحسن وجه.

إن ما ذكرناه آنفا هو بعض العناصر الهامة لأصول ادارة الشرطة الحديثة، وهنالك عناصر عدة لم نذكر كلها مثل القيادة وهي عنصر هام في هذا المجال ، ولكن جاء ذكره مفصلا في أول هذا البحث، هنالك عناصر أخرى مثل أهمية دور العلاقات العامة عند الحديث عن أصول ادارة الشرطة، وذلك لأن العلاقات العامة تهيىء الجو المناسب والعلاقة الحسنة مع الجمهور والتي بدورها تساعد كثيرا في عمليات الشرطة بطريقة فعالة.

الخــــــاتمة

لقد حاول هذا البحث المحدود إثارة بعض الموضوعات المرتبطة بالأصول العلمية لادارة عمليات الشرطة، ولقد حاول أن يسلط الضوء على بعض الجوانب في هذه الدائرة الاّ أنه لا يدعي أنه وضع قواعد عامة جديدة بقدر ما أثار من تساؤلات لرجل الشرطة في العالم العربي عن الدور الحقيقي للشرطة في الدولة الحديثة.

لقد تناول البحث أولا واجبات الشرطة ومسئولياتها كمقدمة للأمر، وكان لابد من البحث عن الهدف المرجو من عمليات الشرطة بأمر متقدم اذ أن أي عمل علمي لابد أن يبدأ أولا بتحديد الهدف الذي ترمي له العمليات الشرطية، وذلك لأن الهدف هو المؤشر الى أية حسابات مستقبلية للنتائج التي تم تحقيقها ومدى تطابقها مع الهدف المرسوم، فلن يكون هنالك عمل شرطي رشيد الا بعد وضع الهدف المطلوب وعلى أسس علمية بحسابات دقيقة بعد توفر كل المعلومات.

ثم جاء الاهتمام بالعاملين بالشرطة لتحقيق ذلك الهدف ويأتي في قمة العاملين المسئولون الأوائل وهم ما نسميهم بالقيادة بصفة عامة والقيادة بصفة خاصة، وذلك لأن القيادة المتمكنة هي التي تحسن التخطيط وهي التي تقود في معركة

التنفيذ وهي التي ستحقق الهدف حسب ما ترسمه من سياسة وذلك حسب ما يتوفر لها من مؤهلات حقيقية سواء صفات شخصية أو مؤهلات مكتسبة، فكان لابد من التركيز على دور القيادة والقيادة العليا بصفة خاصة لدورها الرائد في تحقيق الانجازات المرجوة.

كما لابد من التركيز على العملية الادارية في نظام الرتب المختلفة، وفلسفة ادارتها وتدرج السلطات وسط الرتب المختلفة، .والسلطة ادارة خطرة لابد من استغلالها استغلالا حسنا مع فهم حقيقي لدورها ولماذا منحت لرجل الشرطة، كما أنه يجب عدم التقليل من دور الموظفين المدنيين بقوة الشرطة لأن دورهم لا يقل خطورة وأهمية في مواقع عملهم عن دور العسكريين في الشرطة فالكل يعمل في سيمفونية رائعة.. مطربة، لتحقيق الأهداف المرجوة والمطلوبة والمتوقعة من جهاز الشرطة على ضوء المسئوليات التقليدية والحديثة والمتجددة له.

وعند تسليط الضوء على عمليات الشرطة نفسها نجد أن العامل الشخصي لرجل الشرطة نفسه وهو العامل الحاسم في عمليات الشرطة، وظهر ذلك جليا في موضوع استعمال السلطة التقديرية للشرطة، وهنا يظهر جليا حقيقة السلطة الممنوحة لرجل الشرطة وهل يحسن أو يسيء استغلالها، وقد اتضحت أهمية السلطات التقديرية لرجل الشرطة وعدم العمل

على الحد منها مادام استعمالها مرشدا وحسنا، كما انه يستحسن ألّا تقنن هذه السلطات التقديرية لأن المهم فيها أن تكون هكذا سلطة غير محدودة بقانون، ولكن تعمل تحت مظلته وبعمله وتحت نظره، لأن هنالك بعض الظروف التي تنشأ فيها الحاجة لمثل هذه السلطة التقديرية والتي تلعب دوراً مهماً في عمليات الشرطة.

كما يلاحظ عند تسليط الضوء على قطاعات الأمن ودور الشرطة في المرور والدفاع المدني، أن الشرطة لم تعد تقوم بدورها التقليدي فقط والمرتبط بمكافحة الجريمة ولكن الشرطة خرجت لآفاق رحبة وأصبح لها دور اجتماعي جديد ومتجدد مع تشابك العلاقات وتعقدها بين مؤسسات الدولة التي تؤدي خدمات للجمهور، فأصبحت الشرطة وهي في وسط الأحداث تلعب دوراً هاماً ومقبولاً بل ومرغوبا في الحياة الاجتماعية للمواطنين وتقدم خدمات لهم خارج نطاق مكافحة الجريمة وخير مثال لذلك في حالات شرطة النجدة التي تعمل على الاستجابة لطلبات المواطنين في ظروف حرجة كإسعاف امرأة حامل للمستشفى فاجأها المخاض وحمل مواطن لعربة الشرطة للحاق بطائرته بعد أن تعطلت عربته في الطريق وهكذا.. فيجب هنا أن لا نغلق الباب على الشرطة ونجعلها حبيسة دورها التقليدي المرتبط فقط بمنع واكتشاف الجريمة وذلك لأن

دورها في حماية الأرواح والأموال يمتد الى أكثر مما توحي به الكلمات، لذلك نجد أن الشرطة تدخل حياة الناس من أبواب كثيرة يكون فيها دورها مقبولا ومفهوما وكما قلت أيضا محببا لكي يؤتي نتائجه المرجوة.

عند مسح مكافحة الجريمة في مجالات مكافحة الشغب والتفتيش والقبض وجمع المعلومات والمراقبة والسجلات الجنائية نجد أن هذه العمليات تتم على ضوء الفهم الصحيح لدور الشرطة في هذه الظروف، فهنالك تعديلات كثيرة اقتضتها الظروف المتجددة والتي أثر فيها العلم الحديث ومخترعاته لابد أن تترك أثرها على طريقة تنفيذ هذه العمليات بعد الفهم الصحيح من جانب الشرطة لدورها الجديد وبعد تطبيق الأصول الحديثة والعملية في ادارة الشرطة، كما أن التقنية الجديدة تلعب دورا هاما في تسهيل مهمة الشرطة في ادارة أمورها المرتبطة بادارة عملياتها وعن طرق عدة منها حفظ السجلات الشرطة وفي جمع المعلومات وما شابه ذلك، ولابد للشرطة من تخطي الكثير من الاجراءات التي لم تعد تخدم غرضا أساسيا في عملياتها، ولابد لها من أن تتجاوز الطرق التقليدية وتنتقل الى رحاب العلم والتكنولوجيا واختصار الوقت وتقليل النفقات ثم ضمان أحسن النتائج للعمليات الشرطية، والشرطة وهي تكافح الجريمة لابد أن تسابق الزمن وتتسلح بما تهيؤه لها التكنولوجيا الحديثة.

لقد ركز الفصل الثالث على مبادىء الادارة العامة وأهم ما جاء بعلم الادارة العامة الحديث وذلك لأهمية القواعد التي جاء بها، وكان لابد من الأخذ بالمبادىء الهامة لعلم الادارة العامة في ادارة الشرطة الحديثة ولابد لنا من العمل على هدى المبادىء الحديثة في ادارة الشرطة وقد تم التركيز على أهمها، لأن الادارة وهي هامة جدا لعمليات الشرطة أصبحت علما حديثا له قواعد وله أصول وليس شيئا عشوائيا أو عفويا، ولضمان الكثير من النجاحات في العمليات الشرطية لابد من العمل على ادارة الشرطة بطريقة علمية حديثة حسب مقتضيات العلم الحديث للادارة العامة بل ان الشرطة وهي تريد أن تلعب دورها الحديث وتجني نتائج عملياتها متمشية مع خططها العلمية الحديثة، لابد من الارتباط بالمبادىء الحديثة في ادارتها أكثر من أية مؤسسة أخرى، خصوصا وأن ادارة الشرطة يظهر أثرها حديثا على نتائج عمليات الشرطة

إن ادارة الشرطة وعملياتها وعلوم الشرطة أصبحت علوما هامة، أي لا تقوم على العشوائية أو الطرق التقليدية، بل انها علم يدرس ويبنى على أسس علمية حقيقية، ولابد للشرطة أن تلعب دورها الجديد والمتجدد في ظروف علمية دقيقة لا تحتمل التخبط، وذلك لضمان أحسن النتائج للعمليات الشرطية.

لذلك.. كما رأينا فقد تم تسليط الضوء على بعض المشاكل التي تصادف الشرطة وماهو الدور الحديث لها، وذلك بتنظيم ادارتها وعملياتها مع التقدم العلمي الحديث، كما يجب التأكيد على أن ما ذكر لا يتعدى تسليط الضوء وعرضا لوجهات النظر الحديثة في ادارة الشرطة والقيام بعملياتها كما انه لم توضع حلول بقدر ما تمت اثارة بعض التساؤلات التي تغري بالمزيد من البحث في هذا الميدان، حتى نجد أن الشرطة العربية تعمل بأصول الادارة الحديثة وبمبادئها المتقدمة وأنها تلعب دورا أكبر من دورها التقليدي لتحقيق أفضل النتائج.

المراجـــــع

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

١ ـ ادارة الشرطة. محمود السباعي. الجزءان «الأول والثاني». القاهرة ١٩٦٢م.

٢ ـ الادارة العامة. الدكتور عبدالكريم درويش. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة. ١٩٨٠م.

٣ ـ أصول علم الاجرام. الدكتور عدنان الدوري. الجزء الأول: مطبعة الكويت. الكويت ١٩٧٣م.

٤ ـ قانون الشرطة السوداني. الخرطوم ١٩٧٩م. المادة العاشرة.

الدوريات:

١ ـ مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: وزارة العمل والشئون الاجتماعية. الجمهورية العراقية. العدد الأول. السنة الثانية. آذار ١٩٧٣م.

٢ ـ مبادىء الدفاع الاجتماعي وملاءمة تطبيقاتها في المجتمع العربي. الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعي. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي: القاهرة ١٩٧٠م.

٣ ـ مؤتمر انحراف الأحداث في الدول العربية. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة. تونس. يوليو/تموز ١٩٧٥م.

٤ ـ وثائق الاجراءات الجنائية السودانية قانون ١٩٧٤م. الخرطوم. السودان. المادة ١١١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Abushama, A., Juvenile Delinquency in Sudan in the Light of the Anglo-American Experience. Ph.D. Thesis, Khartoum, Sudan (1980).

2 - Fox, R.G.; Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, U.S.A. (1971).

3 - Gruntut, M., Juvenile Offenders Before the Court (Oxford University Press: England) 1965.

4 - Ingleby Report; Report of the Committee on Children and Young Persons Act. England (1960) (Cmnd 1191) Par. 148.

5 - Interpol Report on Annual Meetings of the Year 80-81.

6 - Mack, J.A.; Police Liaison Scheme, British Journal of Criminology, 1963.

7 - McClean, J.D. and Wood, J.C.; Criminal Justice and the Treatment of Offenders, Sweet and Maxwell: London, 1969.

8 - Osborough, N. Police Discretion Not to Prosecute, 28 Modern Law Review, England (1965).

9 - Somerrville; A Study of the Preventive Aspect of Police Work, Criminal Law Review: England (1969).

10 - Steer, D., Police Caution: A Study in the Exercise of Discretion, Basil, Blackwell, Oxford, England (Occasional Paper) (1970).
11 - Whitaker, B., The Police (A Penguin Book) Harmondsworth - England (1970).
12 - William O.C., "Turning a Blind Eye", Criminal Law Review. London (1954).

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م



دار النشر
بالمركز العربي للدراسات
الأمنية والتدريب بالرياض

